مفضلا ومفضلا عليه واعلم انه لا حاجة الى هذا الجواب ان قال على ما
قررنا قبل من ان صاحب افعل ليس بمفضل على جميع اجزاء المضاف اليه
على ما بقي من المضاف اليه بعد خروجه منه وان قصد به اي بافعل زيادة
مطلقة على جميع افراد نوعه لا على المضاف اليه المعين واضيف للتوضيح
والتخصيص كما اضيف سائر الصفات نحو قوله مصارع مصر فلا مقال في تعريفه
بالاضافة اي يكون الاضافة ح محضة بمعنى اللام بالاتفاق اذ ليس المعنى على
ثبات من حتى يكون المضاف اليه معمولا له ويكون الاضافة لفظية ولا منع
ح من اضافته الى ما ليس افعل بعضه سواء كان من جنسه نحو يوسف
احسن اخوته اي هو احسن الناس واضيف الى اخوته لملابسة اياهم
او لم يكن من جنسه نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم ممن سواه وله اختصاص
ببغداد بكونها منشاه او مسكنه ويجوز ان يضاف الى ما هو
بعضه ايضا نحو نبينا عليه السلام افضل قريش بمعنى افضل الناس وهو من قريش
وعلى المعنى الاول وهو الزيادة على المضاف اليه جاز الافراد
اي افراد افعل وتذكيره على كل حال تقول الزيدان افضل القوم
والزيدون افضل القوم وهند افضل القوم وانما جاز ذلك لانه من
افعل المصحوب بمن الذي لا يطابق به صاحبه تثنية وجمعا وتانيثا كما سيجي
انشاء الله تعالى في كون المفضول مذكورا مجرورا بعدهما ولا فرق
بينهما من حيث المعنى الا ان المجرور بمن مفضول بجميع اجزائه والمجرور
بالاضافة ومفضول بجميع اجزائه الا الجزء الذي هو صاحب افعل ولا فرق
بينهما لفظا الا بذكر من في احدهما دون الاخر وجاز المطابقة لمن هو اي افعل
له تثنية وجمعا وتانيثا لفوات لفظ من المانع من التصرف وعلى الثاني
المطابقة لمن هو له واجبة اي ليس الا المطابقة وذلك لعدم مشابهته للمصحوب بمن مع عدم
ذكر المفضول بعده واذا اضيف افعل الى النكرة فحكم المضاف اليه حكم موصوفه في الافراد

يقول الزيدان افضلا
[illegible] وجاز افضل
المعنى ح

والن

والتثنية والجمع مالم يكن المضاف اليه مشتقا اما اذا كان مشتقا فيجوز افراده مع جمعية الموصوف
كقوله تعم ولا تكونوا اول كافر به قال ابن مالك ويلزم افعل المستعمل هذا الاستعمال الافراد والتذكير
لشدة شبهه بالعاري في التنكير وظهور من بعدها باسهل تقديرها نحو هو افضل رجل وهما افضل رجلين
وهم افضل رجال وهي افضل امراة وهما افضل امراتين وهن افضل نسوة والمعنى في المضاف الى
النكرة اثبات الفضل على هذا الجنس او فضلوا بالصاد المهملة رجلا رجلا واثنين اثنين وجماعة
جماعة يعني اذا قلت هو افضل رجل فالمعنى اذا فضلت هذا الجنس وصيغته رجلا رجلا فهو افضل
رجلا اي هو افضل من كل رجل قيس فضله بفضله اي افضل من زيد وافضل من بكر الى سعي الجنس
واذا قلت هما افضل رجلين فالمعنى اذا فضلت الجنس رجلين رجلين فهما افضل رجلين اي هما
افضل كل رجلين قيس فضلهما بفضلهما واذا قلت هم افضل رجال فالمعنى اذا فضلت الجنس رجالا
رجالا فهم افضل رجال اي هم افضل كل رجال قيس فضلهم بفضلهم وانما جاز الاضافة الى النكرة ان لم
يكن المجرور في هذه الامثلة في الظاهر جملة معينة كما شرطنا لان المراد بكل واحد من هذه المجرورات
الجنس المستغرق المستجمع من المفضل وامثاله فان التعبير عن استغراق الجنس باحد افراده في التنكير
كما جاز دون المعرفة كما عرفت فاعرف هذا ولا يلتفت الى حاصل ما قال الشارح من ان المضاف
اليه هو المفضل في المفضل عليه غير مذكور فان المضاف اليه المراد به الاستغراق هو المفضل عليه
ويضاف اسماء الزمان الى الجملتين الفعلية والاسمية اعلم انه انما يضاف الزمان الى الجملة وهو
في المعنى ظرف لمضمونها بشرط استفادة احد الازمنة منها وذلك لان الاضافة الى الجملة على خلاف
الاصل لان المضاف اليه في الحقيقة هو مضمون الجملة لا الجملة فاشترط ذلك ليكون بين المضاف
والمضاف اليه مناسبة في الدلالة على مطلق الزمان مع ان بينهما ارتباطا معنويا من كون المضاف
ظرفا لمضمون المضاف اليه ولهذا الشرط كان اضافته الى الجملة الفعلية اكثر منها الى الاسمية لدلالة
الفعلية على احد الازمنة وضعا وانما يضاف الى الاسمية المستفاد منها الزمان اما بان يكون ثاني
جزئيها فعلا كقوله تعم يوم هم على النار يفتنون او يكون مضمونها مشهورا بالوقوع في احد الازمنة
وان كان جزآها اسميين نحو آتيك زمن الحجاج امير وقوله تعم يوم هم بارزون اما ان لم يكن الزمان
ظرف مضمونها كان اما قبله او بعده فلا يضاف اليها الا اذا كان الجملة مصدرة بحرف مصدري كان

وأن وما كقوله تعم من قبل ان نطمس وجوها ومن بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق وذلك انه لا يكون للزمان
في مع الجملة من الاختصاص ما يكون الحرف مضمونها فان التناسب بين المضاف والمضاف اليه في الدلالة
على عطف الزمان وكون الزمان ظرفا لمضمونها يوجبان الاستغناء عن حرف المصدري ما لم يكن كذلك
فانه يحتاج في اضافته الى الجملة الى ما يوقع بينهما الارتباط وهو الحرف المصدري ويضاف اية بمعنى
العلامة لمشابهتها الوقت لان الاوقات علامات توقت بها الحوادث ويعين بها الافعال ويضاف ذو
معربا كاعرابه في نحو ذو مال بالواو والالف والياء وقيل هو ذو الطائية وهو بعيد لانها بالواو في الاحوال
الثلاث على الاشهر الى الفعلية نحو زمن الحجاج امير الزمان مضاف الى الجملة الاسمية ونحو قول الشاعر
اعلاقة ام الوليد بعد ما افنان راسك كالثغام المخلس العلاقة بالفتح علاقة الحب والخصومة
وبالكسر علاقة السوط والقوس والافنان جمع الفنن وهو الغصن في الاصل وهنا اراد به الشعر
الثغام بالفتح نبت يكون بالجبل يبيض اذا يبس يقال له بالفارسية سا ورد ويشبه به الشيب والمخلس
من اخلس النبات اذا اختلط رطبه ويابسه واخلس راسه اذا خالط السواد والبياض خاطب الشاعر
نفسه اي تحب ام الوليد حبا وعلاقة وليست ما بكافة تبعد عن الاضافة كما قيل وذلك لان بعد في
البيت على معناه الاصلي من اقتضاء الاضافة الى شيء وهو في المعنى مضاف الى ما بعده كانه قيل بعد
حصول راسك اشمطا كالثغام بل هي مصدري فان المصدرية يجوز ان يكون صلتها جملة اسمية عند سيبويه
مهياة للاضافة الى الجملة كما قلنا من ان الزمان اذا لم يكن ظرفا لمضمون الجملة فلا بد من تصديرها
بحرف مصدري وحينئذ ومنه اي ومن الزمان المضاف الى الجملة قولهم ما رايته مذ دخل الشتاء
فيمن يرى الاضافة اي اضافة مذ الى الجملة الفعلية بعده قال ابن مالك ان مذ ومنذ اذا وليهما
جملة تامة فهما عند سيبويه ظرفان مضافان اليهما اما على قول من جعل مذ مبتدا والجملة الفعلية خبره
على تقدير زمان مضاف اليها اول المدة او جميعها زمان دخول الشتاء فليس من هذا الباب ونحو قوله
بآية يقدمون الخيل شعثا كان على سنابكها مداما مثال للاضافة اية الى الفعلية وخيل شعث اي غبر شعر
والسنبك طرف مقدم الحافر والمدام الخمر اي بعلامة تقدمهم الخيل ملطخة السنابك بالدم
لكن يكون اثر ذهنا لا في معنى الزمان يصدر في الاغلب الجملة الفعلية بحرف مصدري كقوله الا من
مبلغ عني تميما بآية ما يحبون الطعام اي من يبلغهم عني هذا الذم اي علامة حبهم الطعام لانهم

ايتنك

ومنه

مذموموں لحب الطعام ونحو اذهب بذى تسلم مثال للاضافة ذوا الى الجملة الفعلية واذهبا بذى
تسلمان واذهبوا بذى تسلمون قيل هو شاذ وذو صفة موصوف هو الامر والتاء بمعنى مع اى اذهب
مع الامر الذى بالسلامة وقال الشيرازى ان الموصوف المقدر هو الوقت والباء بمعنى في فلا تكون الاضافة
شاذة لانه كالزمان المضاف الى الفعل اى اذهب في الوقت ذى السلامة وقد يستعمل ذو في الاضافة الى
الفعل استعمالها بالاضافة الى الاسم نحو جاء فى ذو فعل وذوا فعل وذوا فعلوا وذات فعلت وذواتا
فعلتا وذوات فعلن والمكان لا يضاف اليها اى الى الجملة الظروف المتمكنة اى المعربة منه اى من
المكان لعدم التناسب بين المكان والجملة اذ الدلالة للجملة على احد الامكنة معينا بخلاف غير المتمكنة
نحو حيث فانه مضاف الى الجملتين نحو اجلس حيث جلس زيد او زيد جالس ولا يجوز اضافة المضاف
مرة اخرى والا لزم بكون الاسم الواحد تاما وغير تام ولا تقدم المضاف اليه على المضاف لانه كالجزء
الثاني من كلمة واحدة ولا يجوز الفصل بينهما مطلقا سواء كان بالظرف او بغيره في سعة اى في سعة الكلام
لاتحادهما وامتزاجهما فلا يتخلل بينهما شيء كما لا يتخلل بين الحرفين من كلمة ولا يجوز الفصل بغير الظرف
ضرورة اى في ضرورة الشعر واما بالظرف في الضرورة فيجوز لاتساعهم في الظروف بما لم يتسعوا في
غيرها نحو قوله رشيت بخير الا الكون ومدحتى كناحت يوما صخرة بعسيل يقال رشيت فلانا اى صلحت
حاله مستعار من رشيت السهم اذا الزقت عليه الريش قوله ولا الكون ومدحتى مما يصلح حجة لمن
يجوز تصدير خبر كان بالواو اى لا اكون ومدحتى لك الا كمن ينحت الصخرة بعسيل اى لا يحصل له شيء ولا
يمكن له ذلك والعسيل مكنسة العطار التي يجمع بها العطر فالفصل بين ناحت وصخرة هو يوما وهو
ظرف وقوله يا من راى عارضا اسر به بين ذراعى وجبهة الاسد اعتراض لانه فصل بينهما بغير الظرف وقوله في
فاجاب عنه بانه محمول على حذف المضاف اليه من الاول وهو مذهب المبرد والتقدير بين ذراعى الاسد
وجبهة الاسد فاكتفى بدلالة الثاني على الاول لانه مثله لفظا ومعنى وقيل مذهب سيبويه انه اى
المضاف اليه محذوف من الثاني والمذكور آخرهو المضاف اليه للاول واخر المضاف اليه الاول ليكون
كالعوض من المضاف اليه الثاني الذي قدم قيل بين ذراعى الاسد وجبهته لم يكن للثاني مضاف
اليه ولا قائم يقوم مقامه ومذهب المبرد اقرب لما يلزم على المذهب الآخر من الفصل بين المضاف
والمضاف اليه في السعة بغير ظرف ما هو مثل المضاف لفظا ومعنى ومذهبنا اى مذهب سيبويه

في نحو زيد وعمرو قام على العكس لانه قال ان جزء الاول محذوف والفرق بين الصورتين ان حذف الجزء
جايز متسع من غير قيام مقام بخلاف المضاف اليه وقراة ابن عامر نحو قتل اولادهم شركايهم ليست بتلك القوية
لما يلزم منها من الفصل بينهما بغير الظرف وقد اجاز بعضهم الفصل فيه بالتقية ان كان المضاف المصدر والمضاف
اليه فاعلا له لهذه القراة مردودة وتواتر القراآت السبع على ما هو مذهب بعض الاصوليين غير مسلم و
نحو حذف المضاف واجراء حقه من الاعراب على المضاف اليه عند امن اللبس فلا يقال رايت هندا يعني
غلام هند لوجود اللبس اما حذف مرة بان حذف واحد نحو واسال القرية فان المعلوم ان المسوول اهلها
لا هي او حذف مرتين بان حذف مضافان نحو قوله في صفة البرق الامن راى لي راى برق شريف اسال
البحار فانتحى للعقيق الذي واحد الارآ والمراد به الجهة نحو زاو شريف فعيل بمعنى الفاعل من شرف
بريقه اذا غص او بمعنى مفعول من شرفت الشيآء اذا سبقت اذ نها وهي صفة موصوف محذوف اي سحاب
يقول من ابصر جهة برق شرف بابه لكثرة بحيث اسال البحار والبحار اسم موضع بنجد والانتحاء القصد
والعقيق اسم موضع اي اسال سقيا سحابه اي سحاب البرق البحار فحذف المضافان واعرب الضمير المجرور
العايد الى البرق اعراب المضاف الاول فانقلب المجرور مرفوعا واستكن قال الشارح ولو
قيل اسال فيه ضمير يرجع الى البرق على الاسناد المجازي بدون ارتكاب حذف المضافين لم يكن بعيدا او
حذف الاكثر من المرتين نحو فكان قاب قوسين اي كان مقدار مسافة قربه اي قرب جبريل مثل مقدار
قوسين فحذف المضافات الثلاث واقيم المضاف اليه الثالث وهو الضمير في قربه الراجع الى جبريل مقام
المضاف الاول في استتره في كان ويقال هو مني فرسخان وميلان وقيد رمح اي مقدار مسافة قربه فرسخان
ويجوز ان يكون المحذوف فيه مضافان لا اكثر التقدير هو ذو مسافة فرسخين وليس حذف المضافات عند
سيبويه بقياس بل ذلك عنده موقوف على السماع وقد انكر سيبويه قولك هو مني عدوة الفرس او غلوة السهم
اي مقدار مسافة قربه مني عدوة الفرس وانما انكر ذلك لعدم السماع فيه واعلم انه كما اجروا
حق المضاف على المضاف اليه في الاعراب كذلك اجروا حقه عليه في غيره من التذكير والتانيث والافراد
والتثنية والجمع نحو يسقون من برد البريص بردى تصفق بالرحيق السلسل اي ماء بردى وهي
نهر فانه اراد المحذوف وهو الماء ولذلك قال تصفق بالتاء ونحو قطعت السارق فانه ذهب الى قطعت
يده انث انه مع انه لانه اراد المحذوف ايضا كقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم

فيكون اهلكنا على الثابت وقوله او هم قايلون على المحذوف وفي اعادة الضمير على الثابت وجهان احدهما
انك اقمته مقام المحذوف فصارت المعاملة في اللفظ معه والآخر انه يقدر في الثاني حذف المضاف
كما قدر في الاول فاذا قلت سالت القرية وضربتها فمعناه وضربت اهلها فحذف المضاف فيه كما حذف
في الاول وقد يترك المضاف اليه على اعرابه اذا كان لفظ المضاف المحذوف مذكورا سابقا مضافا الى شيء
آخر كقراءة من قرا تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة بجر الآخرة على تقدير عرض الآخرة فابقى المضاف
اليه على اعرابه بعد حذف المضاف ومنه اي مما ترك المضاف اليه على اعرابه حيث كان المضاف معطوفا
على مثله كما يقال في المثل في موضع التهمة ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة ولا كل بيضاء فحذف كل وترك
بيضاء على اعرابه فيمن لا يجوز العطف بحرف واحد على معمولي عاملين مختلفين كسيبويه فانه لما لم يجز ذلك
قال ولا بيضاء عطف على كل سوداء بتقدير مضاف فيه وح يكون حرف العطف قايما مقام حرف واحد وهو
ما النافية لا عاملين مختلفين وغيره يجوز العطف عليهما فلا يقدر المضاف ونقول ان الواو للعطف
قايم مقام كل وما النافية ما مثل عبد الله يقول ذاك ولا اخيه التقدير ولا مثل اخيه قالوا يجب ههنا
اضمار المضاف ولا يجوز العطف اي عطف اخيه على عبد الله ويكون المثل المذكور مضافا اليهما ولا
يحتاج الى اضمار مضاف في اخيه حيث كان النفي على كل واحد من المثلين اذ المعنى ان عبد الله
لا يقول ومثل اخيه ايضا لا يقول لا على المماثلة بينهما على معنى ما رجل هو مثلهما معا يقول ذاك ولو كان
عطفا على عبد الله لكان المعنى على هذا وليس هذا المراد وكذا لا يجوز العطف على عبد الله لما يلزم
فيه من ايلاء الزايدة المؤكدة للنفي الذي في المعطوف عليه غير ما عطف على المنفي وهو اخيه فانه معطوف
على عبد الله وهو ليس بمنفي فلو لم يقدر المضاف ههنا لم يجز لان الداخل عليه لا المزيدة لتأكيد النفي
انما يعطف على ما دخل عليه النفي نحو ما جاءني زيد ولا عمرو ولا يجوز ما جاءني غلام عمرو ولا زيد بجر زيد
عطفا على عمرو لان المجيء ليس منفيا عن عمرو بل عن غلامه ولما يلزم من الفصل بين المعطوف المجرور
وهو اخيه والمعطوف عليه وهو عبد الله باجنبي وهو يقول لانه خبرها وهو اجنبي عن المعطوفين
فكما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور كذلك لا يجوز بين الجار وما بينه هو في حكم المجرور من المعطوف
عليه فلا يقال غلام زيد ضارب وعمرو ومنه ما مثل ابيك ولا اخيك اي ولا مثل اخيك يقولان
ذاك فحذف المضاف من اخيك وترك على اعرابه ولا يصح العطف اي اخيك على ابيك للوجهين

ومنه

المتقدمين من ان المراد النفي من كل واحد من المثلين لا من شخص مماثل لهما ومن لزوم ابدال المؤكدة
لغيرما عطف على المنفي ولا يلزم انفصل لتاخر الجر فيه ولا يصح العطف للزوم الافراد على تقدير العطف في
يقولان لان المبتدا هو المثل المضاف الى ابيك واخيك مفرد ولا اعتذار ابن اعتذار ابن الحاجب عن
هذه الاستدلالات كلها في مجام المثل قال ان المثل ههنا كناية وليس مقصود فكانه معدوم يقال
مثلك لا يفعل هذا اي انت ينبغي ان لا تفعل وذكر المثل مبالغة ولو كان المثل مقصودا لم يكن المخاطب
مرادا وعند ذلك يفسد المعنى لانه ح ان مثلك لا يقوله وانت تقول كما تقول اخوزيد لا يفعل هذا
ولكن زيد فعله لكون الاخ مقصودا واذا كان المثل مقحما فكانهم قالوا ما عبد الله يقول ذاك ولا
اخوه وما اخوك ولا ابوك يقولان ذاك فلا يلزم شيء من الفسادات المذكورة ضعيف لان المعاملة
لو كانت مع المثل المقحم من حيث المعنى لا مع المضاف اليه المقصود بشهادة امتناع مثلي افعل ومثلك
تفعل ولا مثلكما تفعلان ومثلكم تفعلون ولو كان المثل كما هو مقحم من حيث المعنى مقحما من حيث اللفظ
لوجب ان يقال مثلي افعل كما يقال انا افعل لكنه يجب ان يقال مثل يفعل بلفظ الغايب والشارح
جعل الاعتذار منتقضا بالدليل الرابع على ما قررنا الكلام وهو شامل للادلة الاربعة فيكون اكثر
فايدة ويجوز حذف المضاف اليه كما يجوز حذف المضاف فيجب ابدال التنوين من المضاف عوضا عن
المضاف اليه اذا لم يعطف عليه اسم مضاف الى مثل المضاف اليه المحذوف ولم يكن المضاف ظرفا فيه
معنى النسبة كما في اذ وحينئذ ومررت بكل قايما التقدير اذ كان كذا وحين اذ كان كذا ومررت بكل واحد
اما اذا عطف عليه ذلك الاسم سواء كان ظرفا فيه معنى النسبة او لا نحو قبل وبعد واليوم والا عتداله وبداية
سالح او كان المضاف ظرفا فيه معنى النسبة فلم يجب الابدال بل بني الثاني على الضم وترك الاول على اعرابه
وحكم الاضافة ان تحذف لها اي لاجلها التنوين ونونا التثنية والجمع من المضاف لان هذه الاشياء
علامات دالة على تمام الاسم والاضافة تدل على انه غير تام فلو لم تحذف هذه الاشياء مع الاضافة يكون
المضاف تاما وغير تام وكسر آخره عطف على ان تحذف ان كان المضاف صحيحا وهو في اصطلاح النحاة
ما حرف اعرابه صحيح كزيد او جاريا مجراه وهو ما حرف اعرابه يا او واو وقبله ساكن ودلو ومدعو
ومعنى جريانه مجراه احتمال للحركات الثلث كالصحيح عند الاضافة الى يا المتكلم وانما كسر آخره عند
عند ذلك للتناسب بين اليا والكسرة وان كان الآخر الفا تثبت الالف في جميع اللغات عند الاضافة

الى يا المتكلم

الى يآء المتكلم سوآء كانت الالف للتثنية او لا كمسلماى وفتاى الا في اللغة هذيل فتقلب الالف في لغتهم
اذا كانت لغير التثنية يآء وذلك لان حروف المد لما كانت من جنس الحركات جعلوا الالف قبل اليآء وكا لفتحة
فغيروها الى اليآء ليكون كالكسرة قبلها واما الف التثنية فلم تغيروها لامر استحسانى لا موجب لئلا يلتبس
الرفع بغيره بسبب قلب الالف ويدغم اليآء المنقلبة في يآء المتكلم وبفتح اليآء اى يآء المتكلم الواقع بعد الالف
سواء قلبت الالف او لا على سبيل الوجوب وقد جآء فيها الاشكال مع الالف في قرآءة نافع محيايى ومماتى
وذلك لان الالف فيها زيادة مد يقوم مقام الحركة لاجتماع الساكنين اليآء في الصحيح والجارى مجراه
فانه يجوز ان يكون مفتوحة او ساكنة والالف لذا يقلب يآء وفاقا اى على لغة هذيل وغيرها مع الضماير
اجمع اى سوآء كان الضماير للمتكلم او المخاطب او الغايب وسوآء كانت جمعا او تثنية او مفردا مذكرا او
مونثا بخلاف الف غير لذا فانه انما يقلب يآء مع يآء المتكلم في لغة هذيل كالف الى وعلى قال المصنف
انما فعلوا ذلك في الى وعلى لانهم رواهما يفتقران الى ما يدخلان عليه وراوا الضمير المجرور يحتاج الى ما
يتصل به فلما دخلتا عليه كان الاول في افادته محتاجا الى الثانى والثانى في وجوده الى الاول امتزجا
امتزاجا تاما وصارا كاسم واحد فاختاروا ان ينصبوا علامة يستدل بها على هذا الامتزاج فقلبوا الالف
يآء لان مثل هذه الـيآء لا توجد اصلا في اواخر الكلمة وانما توجد في اوساطها كبيد وميت وحملوا لذا
عليها للزومها الاضافة لزومهما ما يدخلان عليه من الاسمآء وان كان الاخر يآء او واوا متحركا ما قبلها فانفتح
ما قبلها من اليآء والواو كيآء التثنية نحو مسلمين وواو الجمع ويائه في نحو مصطفون ومصطفين فيدغم
هذا المفتوح ما قبله في يآء المتكلم حال كونه المفتوح ما قبله يآء ساكنة وانما كانت يآء اذ ان قبل الاضافة
الى يآء المتكلم يآء كان بعدها ايضا يآء وان كانت قبلها واوا ان يقلب بعدها يآء لاجتماع الواو واليآء والاولى
منهما ساكنة واقعة بين مفتوحين احدهما قبل الواو وهو اليآء والثانى يآء المتكلم تقول مسلمى في مسلمين
ومصطفى في مصطفين وانما ابقيت الفتحة على حالها لخفتها وما انضم ما قبلها كواو الجمع في نحو مسلمون
او انكسر ما قبلها كيائه في مسلمين فبين اى فتدغم حال كونه بين مكسور ومفتوح فالمكسور هو ما قبل
الواو واليآء وانما قلبت الضمة التى قبل الواو كسرة لثقلها لعدم مناسبتها لليآء مع ان الضمة قرينة
من الطرف الذى هو محل التغيير والمفتوح هو يآء المتكلم وقد جآء في يآء المتكلم عند الادغام
الكسرة في قرآءة حمزة وما انتم بمصرخى المجزوم وهو المضارع الواقع بعد لم ولما ولام الامر ولا النهى

وكلم المجازاة وهي تفيد سببية الاولى للثاني وسياتي جميعها في القسم الثالث انشاء الله ويسميان
اى الاول والثاني شرطا وجزاء ثم ههنا اربعة اقسام اجودها كونهما مضارعين تطبيقا للفظ بالمعنى
ثم كونهما ماضيين فانه خالف فاولى كون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا وعكسه اضعف الوجوه لا
يجي في الكتاب العزيز حتى قال بعضهم لا يجي في ضرورة الشعر فان كانا مضارعين فهما مجزومان نحو
ان تكرمني اكرمك كقبولهما الجزم ولا يجوز في الثاني الرفع الا في ضرورة الشعر على نية التقديم والتاخير
نحو قوله يا اقرع ابن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك تصرع كانه قال انك تصرع ان يصرع اخوك وكذا
الاول مجزوم اذا كان مضارعا ويجوز في الثاني اذا كان هو وحده المضارع الجزم والرفع وجهان الجزم لان الشرط
والجزاء حقهما ان يكونا مجزومين ولما امتنع الجزم في الشرط لكونه مبنيا جزم الجزاء لعدم المانع
من جزمه نحو ان جيتني اكرمك والرفع قال عبد القاهر والمص في المفتاح لان الجزاء تابع للشرط فلما لم
يظهر الجزم في الشرط حيث كان ماضيا حمل الجزاء عليه فلم يجزم وترك على اول احواله وهو الرفع و
هو مرفوع في اللفظ مجزوم في المعنى والرفع اما بتقدير الفاء فيكون الفعل الثاني اى فاكرمك عند المبرد
او على نية التقديم والتاخير اى اكرمك ان جيتني عند سيبويه قال الشيخ الرضي جواز الرفع فيه
عند النحاة لاحد هذين الوجهين وفيه نظر لان هذين الوجهين مختصان بالضرورة وكلامنا في حال
السعة والاولى ان يقال تعين عمل ان وضعف في هذه الصورة من جزم الجواب لحيلولة الماضي الذي
لم يعمل ان فيه بين ان وبينه فلما لم يعمل في الشرط لم يعمل في الجزاء فيكون الاداة مجاوزة لشي واحد
وهو الشرط بعد هذا وان كان الجزاء ماضيا لفظا بغير قد ظاهرة او مقدرة من فعل متصرف او كان ماضيا
معنى فلا امتناع ولا جواز للفاء اى لدخول الفاء في الجزاء نحو ان قمت قمت الجزاء ماض لفظا او ان
قمت لم اقم الجزاء ماض معنى وانما لا يجوز الفاء في الجزاء لمشابهته الشرط حيث صلاحيته وقوعه موقعه
فان الشرط لا يكون الا فعلا متصرفا غير مصدر بشي من الحروف الا بلا او لم وههنا الجزاء كذلك فلا حاجة الى
رابط لتلك المشابهة لفظا مع التعلق المعنوي من تاثير حروف الشرط في معناه بانقلابه الى معنى المستقبل
وان كان الجزاء مضارعا مثبتا من غير سين او سوف او مضارعا منفيا بلا ففي الوجهان دخول
الفاء مع رفع الفعل لان المضارع المثبت المذكور والمنفي بلا كانا قبل اداة الشرط صالحين
للاستقبال فلم يؤثر الاداة فيهما تاثيرا ظاهرا فاحتاجا الى مزيد ربط بينهما واولى الاشياء الفاء

لقرب مناسبته للجزاء معنى من حيث ان معناه التعقيب بلا فصل والجزاء معقب على الشرط كذلك مع
خفته لفظا وتوكد دخوله مع الجزم لتاثير الاداة فيهما لانهما صالحين للاستقبال والحال لان لا صالحة لهما على
الصحيح مع صلاحيته وقوع المنفي بلا شرطا لكثرة استعمال لا حتى يقع بين الجار والمجرور نحو كتب بلا مال
وكلا الامرين ورد في الكتاب العزيز لقوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا وقوله تعالى ومن عاد فينتقم الله
وقوله تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم وقوله تعالى ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا ومذهب سيبويه
تقدير المبتدا بعد الفاء ليكون جملة اسمية في التقدير وقال المبرد لا حاجة اليه قيل مذهب سيبويه اقيس
لان المضارع صالح للجزاء فلولا انه خبر مبتدا لم يدخل الفاء عليه اقول انما يجوز دخول الفاء لما ذكرنا من عدم
تاثير اداة الشرط فيه معنى ظاهرا واعلم ان المضارع المنفي بلم لا يجوز فيه الفاء لصلاحيته وعدم
شرطا مع تاثير اداة الشرط فيه معنى وذلك انما يغير معنى المضارع الى معنى الماضي فصارت لم جزء منه مع قلة
حروفها والا تكن الجزاء كذلك فالفاء واجب وذلك بان يكون ماضيا مصدرا بقد ظاهرة او مقدرة كقوله
تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل فصدقت وانما يجب الدخول لعدم تاثير الاداة
فيه لان قد للتحقيق مؤذون بما دخلت عليه ماضيا كان او مضارعا وما للتاكيد والتحقيق لا يستقيم مع عدم
صلاحيته وقوعه شرطا لما قلنا من ان الشرط لا يكون مصدرا بشيء من الحروف غير لا ولم او يكون فعلا
غير متصرف [illegible]م وبئس وعسى وفعل التعجب كقوله تعالى وان كرهتموهن فعسى ان تكرهوا شيئا وانما يجب
الدخول لعدم صلاحيته وقوعه شرطا ومع تاثير الاداة فيه او يكون مضارعا مثبتا مصدرا بالسين
او سوف او منفيا بلن نحو ان زرتني فساكرمك او فسوف اكرمك فانه يجب الدخول لعدم الصلاحية
مع عدم التاثير او يكون جملة طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والدعاء
او انشائية فانه يجب الدخول لعدم صلاحيتها بين الجملتين شرطا لان اداة الشرط انما وضعت
لتجعل الجزاء الذي يليها مفروض الصدق فلا يجوز ان يقعا شرطا بخلاف الجزاء فانه يجوز ان يقعا
جزاء لانه ليس شيئا مفروضا بل هو مترتب على امر مفروض او يكون جملة اسمية فانه يجب الدخول ايضا
وقوله ونحو من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان ايراد فانه قوله الله
يشكرها جملة اسمية غير مصدرة بالفاء فاجاب عنه بانه لم يسوغه ولم يجوزه الا الضرورة فلا يجوز في
غير الضرورة واما قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون ففي القسم مقدر فيه ويجزم المضارع بان

حال كونها مضمرة مع اضمار فعل الشرط بعد الاشياء الستة التي تجاب بالفاء الا النفي وانما ينجزم اذا قصد
السببية وانما يكون الاضمار بعد الاشياء الخمسة لتضمنها معنى الطلب وتضمنه اي تضمن معنى الطلب
معنى السببية اذ لا يكون الطلب الا لغرض خارج عن مفهوم الطلب فيكون للطلب غرض حامل عليه والحامل
هو الذي يجعل سببا لان العلة الغائية سبب حامل في الذهن ومسبب في الخارج فيكون معنى الشرط
للطلب لو لم يذكر بعده ما يصلح للجزاء من الحامل عليه ظاهرا فيجزم الجزاء بعد حذف فائه السببية بخلاف
الاخبار فانه لا يتضمن الطلب حتى يتضمن السببية وانما يكون كذلك لان الخبر لا يجب ان يكون لغرض خارج
عن نفس الخبر لان الحامل على الكلام الخبري افادة المخاطب مضمونه فلا يجب الجزاء بعد الخبر بان مضمرة
اللهم اذا استعمل الاخبار في معنى الطلب فانه يتضمن الطلب ويحصل فيه بواسطة معنى الطلب السببية
فيجزم الجزاء بعده بان مضمرة نحو اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه وكذلك يجزم الجزاء بعد اسماء الافعال
بمعنى الامر نحو نزال اقاتلك والامر المقدر نحو الاسد الاسد تنج وانما لم ينصب الفعل في جواب هذه
الاشياء التي فيها معنى الامر بعد الفاء بل لا بد للنصب من صريح الامر والنهي عند غير الكسائي لما ذكرنا ويجزم
في جوابها لان الجزم نص في السببية ولم يضعف معناها معه فلم يحتج فيه الى صريح الامر والنهي للدلالة
على السببية بل معنى احدهما كاف في الجزم بخلاف النصب فان فاء السببية فلم يكن نصا فيه بعد سماع بقاء
معناها فيها كقوله تع ولا يؤذن لهم فيعتذرون ومع الرفع يضعف دلالة الفاء على السببية لان الرفع
محتمل لها والنصب نص وقد عرفت ان الاشياء الستة معنوية بمعنى السببية في الفاء بواسطة
مشابهتها للشرط في عدم ثبوت مدلولها فاذا بعد ان يكون قبل الفاء صريح الامر والنهي حتى ضعف
دلالة الفاء على السببية عند ارتفاع الفعل بعدها كان صريح الامر قبلها اشد تقوية للسببية مما هو
بمعنى الامر وان لم يقصد السببية فالحال ان يرتفع الفعل على احد ثلثة اوجه الحال كقوله تع ثم ذرهم
في خوضهم يلعبون او الوصف كقوله تع فهب لي من لدنك وليا يرثني اس وليا وارثا وقيل ان
الضبط فيه ان المعمول ان كان نكرة يكون الفعل المضارع صفة وان كان معرفة يكون حالا قال
صاحب المفتاح الاولى حملها على الاستيناف دون الوصف لئلا يلزم منه ان زكريا لم يوهب من
وصف بهذا كيحيى قبله وفيه نظر لان مطلوب الانبياء عليهم السلام بالحقيقة هو الاصلح ودعاءهم
لاجله حما نظن على انه وقع على خلاف دعائهم فهو في الحقيقة مطلوبهم لان دعائهم لا يكون عن تشهي

وهو التمني وانما يطلبون الاصلح لانفسهم ولا منهم فوقوع الامر على خلاف دعائهم يكون كالتنبيه على الاصلح
او الاستيناف نحو قم يدعوك وقوله تعالى فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف دركا ولا تخشى يحتمل تخاف ان
يكون حالا من ضمير فاضرب اي غير خائف وان يكون استينافا اي لانك لا تخاف وصفة اي طريقا لا تخاف فيه
اي طريقا غير خائف انت فيه فحذف الجار واوصل الفعل فصار الظرف كانه مفعول به ثم حذف الضمير كما في قولك
مررت برجل اكرمت اي اكرمته ولا يجوز الجزم في نحو لا تدن من الاسد تاكلك لان انما يقع عند اضمار الشرط
والمضمر يجب ان يكون من جنس المظهر فان كان المظهر امرا قدرت فعلا موجبا وان كان نهيا قدرت فعلا
منفيا ولا يجوز ان يضمر هنا الموجب ليصح معنى الكلام لان المنفي المفهوم من قوله لا تدن لا يدل على الاثبات
ويجوز في هذه المسئلة النصب باضمار بعد الفاء نحو لا تدن من الاسد فتاكلك لان النصب لا يكون باضمار
الشرط حتى يلزم المحذور وانما يكون باضمار ان وباخراج الكلام في زي المصدر على قولهم فالتقدير لا يكن
منك دنو ما كل منه وهذا صحيح لا امتنع فيه خلاف الجزم خلافا للكسائي فانه يجوز عند قيام قرينة اي يضمر
بعد المنفي المثبت وعلى العكس فيجوز لا تكفر تدخل النار اي ان تكفر كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة ويجوز
نحو اسلم تدخل النار اي ان لا تسلم ومذهبه ليس ببعيد عن الصواب لمساعدة نقل والجزم في قوله تعالى
فيقول رب لولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق واكن انما يكون لان الاولى قد يكون مجزوما ولا فا فيه مكانه مجزوم
فان قوله لولا اخرتني للتحضيض وصوغ المعنى الامر كانه قيل اخرتني ولما كان جواب الامر كثيرا ما يقع
مجزوما مجردا عن الفاء قدر انه كذلك فجزم المعطوف عليه وهذا هو الذي يقال انه عطف على التوهم كما
الجر الاسم في قوله بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا فانه جر سابق مع انه
معطوف على مدرك وهو منصوب وكالجر في قوله مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الا بشوم
غرابها اي لا ينعب غرابها الا بشوم ويفرق والشوم نقيض اليمن ورجل مشوم ومشئوم كما في جر
ناعب وهو معطوف على مصلحين المنصوب وانما الجر مع ان المعطوف عليه في الشيئين منصوب لان
الاول وهو المعطوف عليه فيهما قد تدخل الباء فيكون من مظان صحة دخول الباء عليه فيكون من
مظان كونه مجرورا واذا اجتمع الشرط والقسم فان تصدر الكلام بالقسم بحيث لا يتقدم عليه ما يطلب
الجزاء فالجواب له اي للقسم بشرط المضي في فعل الشرط لفظا او حكما ومعنى والله ان اتيتني او لم تاتني
لاتيتك ويستغني عن جواب الشرط لقيام جواب القسم مقامه وانما اشترط المضي في فعله لان لما

جعل الجواب للقسم يبطل العمل اداة الشرط فيه فيقصد الى ان يوتى بالشرط على وجه لا يكون فيه ايضا عمل لها تعب
وان كان الجواب للقسم لان الاصل في اداته التصدر وكذا في اداة الشرط لانهما موثرتان في معنى الكلام وقد يتقوى
القسم بالتصدر وضعف الشرط بالتوسط وكان اعتبار القسم اولى لذلك ويجوز الغاء القسم مع تصدره قليلا
نحو قوله فثبت لغاغن عنه معركة لا تلتقنا عن وهاء القسم ينتقل في ذلك لان الغاء القسم اكثر من الغاء الشرط
لانه اكثر دورا في الكلام ولان تاثيره في الاصل في معنى الجواب اقل من تاثير الشرط في جوابه لان القسم مؤكد
للمعنى الثابت بخلاف الشرط فانه يحدث في جوابه معنى لم يكن وهو التوقيف مذكورا كان القسم كالمثالين او
مقدرا وسواء كان عند تقدير القسم ملفوظا لما يدل عليه اي على القسم كاللام الموطئة او غير ملفوظ نحو لئن اخرجوا
لا يخرجون معهم فان اللام فيه يدل على القسم المقدر وان اطعتموهم انكم لمشركون لم يكن فيه شيء يدل على القسم
قبل الجواب للشرط والفاء مقدرا اي فانكم وهو ضعيف لان ذلك لا يكون الا في ضرورة الشعر وان تصدر الكلام
بالشرط وتاخر القسم عنه يجاز اعتبارهما معا لامكان ذلك وجاز الغاء القسم لتوسطه فانه يجوز الغاء
القسم مع امكان اعتباره لضعفه لما ذكرنا الآن في تعليل كثرة الغاية واعتبار الشرط وحده لتقويه
بالتصدر مع كونه في الاصل اقوى من القسم نحو ان تاتني والله لآتك فآتك مجزوم بانه جزاء الشرط والجزاء
ساد ان مسد جواب القسم او ان تاتني فوالله لآتينك اعتبر القسم والشرط يكون لآتينك جوابا للقسم
وهو مع جوابه جواب للشرط والاوجه لحذف الفاء على تقدير اعتبارهما معا لما قد سلف من قوله والا في الفاء
فان الجملة القسمية جملة انشائية لا بد فيها من الفاء وهكذا الحكم من اعتبارهما معا والغاء القسم و
اعتبار الشرط ان توسطا اي القسم والشرط وتقدم الشرط على الشيء نحو انا ان لم ياتني فوالله لآتيك
الغيت القسم لتقدم طالب الجواب عليه وهما المبتدا والشرط او فوالله لآتينك جعلت الجملة القسمية
مع جوابها خبر المبتدا وان تاخر الشرط عن القسم مع توسطهما فالغاء احدهما من الشرط والقسم جائز في
الغاء القسم انا والله ان اتيتني لآتك الغيت القسم مع تقدمه على الشرط لتقدم المبتدا فالجملة
الشرطية مع جوابها خبر المبتدا والقسم لغو وتقول في الغاء الشرط انا والله ان اتيتني لآتينك اعتبرت
القسم نظرا الى تقدمه على الشرط وجعلت الجملة القسمية مع جوابها خبر المبتدا ويعود عند الغاء الشرط
الشرط المذكور من المضي في جدعا او حديدا تقال فلان في هذا الامر جذع اذا اخذ فيه حديثا يعني شرط
في كل موضع قلنا بالغاء الشرط واعتبار الجواب لغيره ان يكون الشرط ماضيا لفظا او معنى والله اعلم

انه الشيخ الرضي سواء قال الاولى ان يكون الفعل ماضيا عند الغا الشرط وليس ذلك بشرط لمجي الفعل مستقبلا
في الشعر كقوله ليس لك قد ضاقت على بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي اوسع وقوله سدسا حفاه لايقال لنا انا كذلك
ما نحن وينتعل ولما فرغ من ذكر المعرب المبتدا الذي اعرابه على الاستقلال والاستبداد شرع في النوع الثاني
بقوله واما غير المبتدا من المعرب فهو التابع وهي التي لا يمسها الاعراب الا على سبيل التبع لغيرها اي
لا يكون اعرابها على سبيل الاستبداد الاترى انك قلت جاءني زيد الظريف كان المنسوب الي المتبوع
في قصد المتكلم منسوبا اليه مع تابعه فلما انسحب على التوابع حكم العامل المنسوب معنى وصار التابع و
المتبوع معا المفرد منسوب اليه فان الانسحاب عمل المنسوب عليهما تطبيقا للفظ بالمعنى وهي خمسة
لان التابع ان كان هو المقصود بالنسبة فان لم يتخلل بينه وبين المتبوع عاطف فهذا البدل وان تخلل
فهو العطف بالحرف وان لم يكن مقصودا بالنسبة فان دل على معنى في متبوعه فهو الصفة والا فان ذكر
لتقرير امر متبوعه فهو التاكيد والا فهو عطف البيان التاكيد وهو ما يعاد به اي بسببه ذكرا الاول اما
لفظا او بمعناه بحيث يحصل مستقرا محققا بحيث لا يظن به غيره وخرج بغيره من التوابع فلا حاجة
الى قوله غير مقصود قال الشارح وفيه نظر لان المراد ان كان اعادة عين الاول خرج عنه التاكيد
المعنوي وان كان مع المغايرة فما يصدق عليه فعطف البيان والصفة كذلك اقول المراد اعم من ذلك
وليس عطف البيان والصفة كذلك كما قال على ما قررنا قوله ما يعاد به ولا يختص التاكيد الاسم بل شامل
لغيره ايضا كالفعل والحرف والجملة نحو ضرب ضرب زيد وان ان زيدا منطلق وان مع العسر يسرا ان مع
العسر يسرا وفايدته اي فايدة التاكيد التقرير اي تقرير امر متبوعه وتحقيقه بحيث لا يظن به غيره وازالة
التجوز والسهو فانه كثيرا ما يجوز التجوز في اصل النسبة كما ينسب الفعل الى شي ويراد به ما يتعلق
به نحو قطع الامير اللص والمراد قطع غلامه بامره او في عموم النسبة لجميع الافراد مع ان المراد النسبة الى
بعضها فان العمومات المخصصة كثيرة نحو فنادته الملائكة فقال الملائكة فانه لم يكن ناداه الا جبرائيل
فاذا قلت قطع الامير نفسه ازلت التجوز عن اصل النسبة وقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم التجوز فيه
فزال عن جميع الافراد والاعادة اما بلفظ الاول ومرادفه وانما يعاد الاول بلفظه اذا اراد المتكلم ان
يدفع غفلة السامع او ظنه بالمتكلم الغلط فانه تكرر اللفظ تكريرا لفظيا ولا يفيد ضمنا التاكيد المعنوي
لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك السامع انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسا بناء على ان المذكور

عمرو وكذا لا يفيد ان ظننت بالسامع عدم سماع لفظة زيد ويسمى التاكيد باعادة لفظ الاول تاكيدا صريحا ويجري
التاكيد الصريح في الالفاظ كلها اسما كانت او فعلا او حرفا مفردة كانت او جملة او غير ذلك واما بغيره
اي بغير لفظ الاول مما هو بمعناه ويختص بالاسم دون الفعل والحرف باحد هذه الحروف وانما كانت بالاسم لان
هذه الالفاظ اسماء وهي النفس والعين وتثنيتهما كالنفسين والعينين وجمعهما كالانفس والاعين فيهم
النفس والعين الواحد والمثنى والمجموع في المذكر والمونث بتغير الضمير في الواحد وتغيره مع تغير الصيغ
في المثنى والمجموع نحو زيد نفسه تقيد نفسها الرجلان انفسهما او نفساهما الرجال انفسهم النساء انفسهن
وكلا ومونثه وهو كلتا للمثنى وكل وهو الجميع واجمعون للجمع المذكر السالم واجمع للواحد المذكر وجمعاء للواحد
المونث ويجوز اجراءها على كل جمع الا جمع المذكر السالم لانه لا مونث فتقول مررت بالرجال او بالنسوة
او بالقصور او بالزينبات او بالدور جمعا وجمع لجمع المونث عاقلا كان او لا واكتعون وابتعون وابصعون
بالصاد المهملة وبالضاد المعجمة واكتع وابتع وابضع وكتعاء وبتعاء وبصعاء وهي اي هذه الالفاظ الثلثة
اتباعات لاجمعين لا يجيئن الا على اثره على المشهور فان المشهور انك اذا اردت ذكر الاربعة لم يجز الا ان
تاتي اولا باجمع ثم باخواته على هذا الترتيب اجمع اكتع ابضع ابتع ولا خلاف في انه لا يجوز تاخير اجمع عن
احدى اخواته وقال كيسان يجوز الابتداء بايتهن بعد اجمع وقيل يجوز حذف اجمع مع جواز تقديم بعض
الثلاثة الباقية على بعض واعلم ان البصريين على ما حكى الاندلسي عندهم يجعلون النهاية ابضع
ومتصرفاته ولا يذكرون ابتع ومتصرفاته والبغداديون يجعلون النهاية ابتع ومتصرفاته فيقولون اجمع
اكتع ابضع ابتع وجار الله قدم ابتع على ابضع وتبعه المصنف في ذلك قال الشيخ الرضي لم اعثر على صحة
هذا النقل عن معلوم لنا ويسمى التاكيد باعادة ما غير لفظ الاول تاكيدا غير صريح وتاكيدا معنويا ولا
يؤكد بكلا وكلتا الا المثنى نحو الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما ولا يؤكد بكل واجمع الا ماله اجزاء افتراقها
حسا او حكما مما هو معرفة من بيان لقوله اجزاء يعني لا يقع كل واجمعون تاكيدين للنكرات لان التاكيد
لرفع الاحتمال عن اصل النسبة او عن عمومها واذا كان نكرة فدفع الاحتمال عن ذاته وانه اي شيء هو اولى
من الاحتمال عن النسبة الحاصل بعد معرفة الذات فيوصف ليتميز عن غيرها اولى من تاكيدها قال
ابن السراج واما قولهم فانما هو هذا على المبالغة في المدح كانك قلت مررت برجل كامل اقول مراده انه
محمول على الصفة لا على التاكيد لو كان هو منكر محدود ايضا عند الكوفيين فانهم اجازوا تاكيد المنكر

اذا كان معلوم المقدار موقت كدرهم او دينار ويوم وليلة وكل واخواته لا بالنفس والعين وليس منهم
ليفيد الاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك الموقت واستشهد والجواز ذلك بقوله بالشى كنت صبيا مرضعا
تحملني الذلفاء حولا اجمعا نحو رايت القوم كلهم مثال لما يكون له اجزاء يصح افتراقها حسا فان القوم له افراد
متميز في الحس بعضها عن بعض واشتريت العبد كله مثال لما له اجزاء يصح افتراقها حكما بالنسبة الى بعض الافعال
الشرى والبيع ولا يصح افتراقها حكما بالنسبة الى بعض آخر منها كالمجئ والذهاب بان يجئ بعض منه دون
بعض قيل اذا قلت جاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون فكلهم تاكيد للقوم واجمعون
تاكيد لكلهم وكذا البواقي كل واحد تاكيد لما قبله والصحيح ان كلها توكيد الاول كالصفات المكررة وقال
المبرد في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان السجود منهم في
حالة واحدة وكانه كره ترادف لفظين بمعنى واحد والمظهر لا يؤكد بالمضمر اي لا يجعل المضمر تاكيدا للمظهر

ولا يقال جاءني زيد كله

لان التاكيد تكملة الاول وهو المقصود فلا يليق ان تكون التكملة اضعف من المقصود لان المظهر لاستقلاله
بنفسه اقوى من المضمر الذي لا يستقل بنفسه في الجملة والمضمر يؤكد بهما اي بالمظهر والمضمر ولا يخلوا
المضمران من ان يكونا منفصلين او الاول متصلا والثاني منفصلا وبالعكس او متصلين ولا يمكن
القسمان الاخيران لانه اذا انفصل الاول تعذر اتصال الثاني وكذا اتصل الاول تعذر اتصال الثاني فبقي
القسمان الاولان تقول ما ضربني الا هو هو وزيد قام هو هو من حقه اي ومن حق المضمر اذا اكد بالمضمر
ان لا يؤكد من الضماير الا بالمنفصل المرفوع نحو رايتني انا في المنصوب المتصل ومررت بك انت في المجرور
واعلم ان التاكيد من التواكيد الصرحة وان كان الثاني فيه مخالفا للاول لفظا للضرورة
الداعية الى المخالفة لئلا يلتبس التاكيد بالبدل قال المص لانهم قالوا في البدل رايتك اياك فلو قالوا في
التاكيد ايضا هكذا لالتبس التاكيد بالبدل ووجه اختصاص البدل باياك لانه في حكم تكرير العامل اذا
قلت رايتك اياك بمعنى رايتك رايتك فلما لم يذكر رايت تعذر التلفظ بالمتصل فوضع موضعه المنفصل
والضمير المرفوع لا يتاتى وضعه هذا الموضع لان العامل المقدر بتكرره يستدعيه منصوبا واما المجرور فانما
اكد ايضا بالمرفوع لانه لا منفصل للمجرور فيؤكد به ووضع تاكيد المنصوب لما ذكرنا فاتبع الجر النصب لان
المجرور والمنصوب من واد واحد وقيل انما اكد بالمرفوع لانه لم يكن له ضمير منفصل حتى يؤكد به
فاستعير له المرفوع لقوته واصالته لانه قبل المنصوب وان كان القياس يقتضي ان يؤكد بالمنصوب

المنفصل لما بين النصب والجر الموافاة قال الشارح بخلاف المرفوع والمنصوب فانه لا يصح ان يكون بدلا
من الاول اذ البدل يشترط ان يكون باعراب الاول ولا يشترط في التاكيد ذلك اقول لا نسلم ان المرفوع المنفصل
لو كان بدلا لا يكون بالاعراب الاول فانه يكون باعرابه محلا وان سلم فلا نسلم ان الاشتراط في التاكيد كونه باعراب
الاول فان ذلك فيه شرط ايضا لانه تابع والتابع لا بد ان يكون باعراب المتبوع واذا كان المضمر المؤكد متصلا سواء
كان مستترا او بارزا واحترز به عن المنفصل فانه توكد من غير شريطة مرفوعا احتراز عن المنصوب والمجرور فانهما
يوكدان من غير تاكيد لهما بمنفصل نحو رايته نفسه ومررت به نفسه والتاكيد بلفظ النفس والعين احتراز من ان
يكون التاكيد بغيرها ككل واجمعين فانه يوكد ذلك المضمر من غير شريطة نحو الكتاب قرئ كله وجاؤني كلهم
وخرجوا اجمعون فالواجب ان يتوسط بينهما ضمير مرفوع منفصل يكون تاكيدا لذلك المنفصل نحو زيد ذهب هو
نفسه وعينه والقوم حضروا هم انفسهم واعيانهم والنساء حضرن هن انفسهن واعيانهن وانما فعلوا ذلك
كراهة تاكيد ما هو كالجزء من الفعل وهو الضمير المرفوع المتصل لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله و
معنى من حيث انه فاعل بالمستقل وهو النفس والعين لانهما كثيرا ما يليان العوامل ويقعان غير تاكيد بخلاف
كل فانه لا يلي العوامل الظاهرة اصلا وانما استكرهوا ذلك لانه توهم تاكيد الفعل بالاسم المستقل لان الضمير
المتصل كالجزء منه وفي التعليل نظر لانه يلزم ان لا يجوز تاكيد ضمير المجرور [illegible] بغير التاكيد بالمنفصل
لانه اشد اتصالا بالجار من الفاعل بالفعل فيتوهم ذلك فيه في قولك مررت بك نفسك لكنه تاكيد الحرف بالاسم
فالاولى ان يقول في تعليل ذلك ان النفس والعين يقعان غير تاكيد نحو طابت نفس زيد فلو لم يوكد
الضمير المرفوع المتصل معهما بالضمير المنفصل لالتبس التاكيد بالفاعل اذا كان ضميرا مستترا نحو زيد جاءني
نفسه وهند جاءتني نفسها ثم طرد الحكم في البواقي مع ان ضمايرها بارزة ولم يلتبس بالفاعل نحو ضربتني انت
نفسك الصفة وهي تابع يخرج عن الحد ما ليس بتابع كخبر المبتدا تدل على معنى في متبوعه يخرج عنه عطف
النسق وعطف البيان والتاكيد الصريح وغير الصريح الذي لا يفيد الاحاطة والبدل باقسامه الا بدل
الاشتمال واما التاكيد الذي يفيد الاحاطة في الظاهر انه داخل في هذا الحد لان كلهم في قولك جاءني
القوم كلهم يدل على الشمول الذي في القوم وكذا بدل الاشتمال داخل فيه نحو اعجبني زيد علمه مطلقا
يخرج عنه الحال نحو ضربت زيدا مجردا فان مجردا يدل على معنى في متبوعه لكن لا مطلقا بل مقيدا بحال
الضرب وليس يحتاج الى هذا الاحتراز لان قوله تابع يخرج الحال لكنه ذكره دفعا للتوهم انه داخل في

في التوابع وكان عليه ان يقول يدل على معنى في متبوعه او في متعلقه ليدخل فيه نحو جاءني رجل قايم
ابوه فان قايم صفة مع انه لا يدل على معنى في متبوعه وانما يدل على معنى في متعلقه ويمكن ان يقول
انه يدل على معنى في متبوعه ايضا لان الرجل موصوف بكون ابيه قايما تخصيصا له اى للمتبوع في
النكرات اى اذا كان المتبوع نكرة يكون فايدة الوصف التخصيص ومعناه تقليل الاشتراك الحاصل
في النكرات نحو رجل صالح وتوضيحا في المعارف ومعناه رفع الاشتراك الحاصل في المعارف علما كانت اولا
نحو زيد العالم و[illegible] الرجل العالم ولا يخفى تخصيصها اى تخصيص الصفة في المعارف بالاسم لان الفعل لا
يقبل التخصيص والتوضيح لانهما من لوازم التنكير والتعريف اللازمين للاسم كما يجئ عن قريب بخلاف
غير الصفة من التوابع فانه يجئ في غير الاسم ايضا وقد تجئ الصفة لمجرد الثناء والتعظيم او لما يضاده
من الذم والتحقير اذ الموصوف معلوما عند المخاطب سواء كان مما لا شريك له اسمه نحو اعوذ بالله العظيم
من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم او كان مما له شريك فيه نحو اتاني زيد الفاضل او الفاسق
اذا كان زيد معلوما للمخاطب قبل الوصف وتجئ للتاكيد اذ دل الموصوف على معنى الوصف بالتضمين
نحو امس الدابر فان امس يدل على الدبور نحو قوله تعالى ولا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد
قال صاحب الكشاف ان اثنين وواحد تاكيد ورد عليه ابن الحاجب بان حد التاكيد لا ينطبق عليه لتوقف
تقرير التابع امر المتبوع في النسبة او الشمول على دلالته على المتبوع ولا دلالة هنا عليه فقال انهما
صفتان لانطباق حد الصفة عليهما وقال صاحب المفتاح انهما عطف بيان قال لان لفظ الهين يحتمل
معنى الجنسية ومعنى التثنية وكذا لفظ اله يحتمل الجنسية والوحدة والذى له الكلام مسبوق هو
العدد في الاول والوحدة في الثاني ففسر الهين باثنين واله بواحد بيانا لما هو الاصل في العرض ونظره
ادق من نظرهما فان اثنين وواحد لم يذكرا ليدلا على معنى في متبوعهما وهو التثنية والوحدة بل انما
ذكرا ليدلا على ان المراد من المتبوع الذى توجه اليه الاثبات والنفي هو معنى التثنية والوحدة لا الجزء
الآخر وهو الجنسية واسم الجنس الجارى في اعرابه على المبهم الذى هو اسم الاشارة وصف له على الاعرف
خلافا لمن قال باشتراط اشتقاق الصفة فانه يقول انه عطف بيان لعدم الاشتقاق واستدل المص
على انه صفة لانطباق حدها عليه بقوله لان ما يتقدم على اسم الجنس من المبهم دال على الذات المبهمة
فتعين مدلوله اى دلالة اسم الجنس على المعنى وهو اى المعنى تعيين حقيقة الذات وبيان ماهيته

المشار اليها ولذا اى ولكون اسم الجنس يدل على تعيين حقيقة الذات لا يوصف المبهم الابها اى بالذات
اى بما يدل على الذات من اسماء الاجناس لانه لا يمكن تعيينه بمبهم آخر مثله لا يرفع ابهامه فتعيينه ح اما بالوصف
او بذى اللام او بالمضاف الى احدهما والاولى بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما يتعين فى نفسه كالمعرف باللام
لا بالمضاف الذى يكتسب التعريف من معرف غيره ثم يكتسب المبهم تعريفه المستعار فاقتصر على المعرف
باللام وحمل الموصول عليه لانه مع صلته بمعناه ولاجل ذلك قبح ان يوصف المبهم لانه عام لا يختص جنسا
دون جنس ولا يقبح ان يوصف بما يكون منها مختصا ببعض الماهيات نحو هذا العالم فان العالم مختص
بجنس معين فكانك قلت هذا الرجل العالم وقد يوصف بالمصدر نحو رجل عدل على تاويل انه بمعنى عادل
او ذو عدل او انه مجاز للمبالغة كانه نفس العدل والنكرة يوصف بالجملة الخبرية دون المعرفة لان الجملة
تشبه النكرة من حيث لا تصح ان يأول بالنكرة كما تقول فى جاءنى رجل قام ابوه انه فى تاويل قائم ابوه
قال الشارح فى تعليله لان الجملة نكرة فلا تقع صفة للمعرفة اقول كما قال الشيخ الرضى سواء
ان الجملة لا يعرض لها التعريف والتنكير لانهما من عوارض الذوات والجملة ليست بذات لان التعريف
عبارة عن كون الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية كما ان التنكير عبارة عن كونها غير مشار
بها الى خارج فى الوضع وانما يجب ان يكون خبرية لان الغرض من ذكر الصفة ان يعرف المخاطب الموصوف
لما يعرفه قبل ذكر الوصف من اتصافه بمضمون الصفة فلا بد ان يكون الجملة متضمنة للحكم المعلوم
للمخاطب حصوله قبل ذكر الجملة وهى الخبرية لان غيرها وهى الانشائية والطلبية لا تعرف المخاطب
حصول مضمونها الا بعد ذكرها وقوله بجوحتى اذا جاء الظلام واختلط جاؤا بمذق هل رأيت الذيب قط
اعتراض فان قوله هل رأيت الذيب جملة طلبية وقعت صفة لمذق فاجاب عنه بانه متأول بانها محكية
بقول محذوف وهو الصفة فى الحقيقة اى بمذق مقول عنده هذا القول اى بمحل المذق رائيه ان يقول
بمشاهدة هل رأيت الذيب قط لا يرى المذق فى خيال الراى لون الذيب لورقته لكونه سمارا ونظيره
فى كون الجملة الطلبية واقعة مفعولا ثانيا فى باب ظننت فى قول ابى الدرداء وجدت الناس اخبر تقله
اى مقول فيهم اخبر تقله والهاء للسلب والعايد محذوف اى اخبر الناس تقلهم ويجوز ان يكون الهاء فيه
عايدا الى الناس حملا على اللفظ لانه اسم للجمع كالقوم وبيس مقام الشيخ امرس امرس قال المصرابى
بيس مقام الشيخ المقام الذى فيقال فيه امرس امرس وهو ان يعجز عن الاستقاء لضعفه يقال مرهم الحبل

السمار
اللبن الرقيق

بـ[ئـ]س اذا وقع في احد جانبي البكرة فاذا اعدته الى مجراه قلت امر يستد فالهمزة للسلب بحزب ان تخرجه
الامر الى ما طاقته له وفي بعض الكتب المقدير بيس مقام الشيخ مقولاله امر يسر فيكون الامر واقعا موقع
الحال على هذا التاويل وقوله نحو ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني اعتراض على ان
الجملة وهي يسبني وقعت صفة للمعرفة فاجاب عنه بقوله بعد تسليم كون الجار وصفا فان كونها صفة غير
مسلم لجواز ان تكون حالا لا صفة واما بعد التسليم فلاجراء المعرف بلام الجنس مجرى النكرة اذ لا توقيت
فيه ولا تعريف عنه اذ لا يشار باللام هنا الى واحد بعينه فكانه قال ولقد امر لئيم من اللئام وكما يوصف
بحال الموصوف اي كالجمل حال الموصوف وصفا للموصوف لتنزله منزلة حاله نحو رجل كثير عدوه فان الكثرة
ليست صفة للرجل في المعنى بل للعدو الذي هو متعلق به يعود الضمير فيه اليه والاول اي الوصف بحال
الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة اشياء في الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث لان الصفة لما كانت عبارة عن الموصوف وجب ان توافقه في هذه الاشياء لان
الشيء الواحد لا يكون واحدا وجمعا ومذكرا ومونثا وكذلك حكم التعريف والتنكير لانه لو كان احدهما معرفة
والآخر نكرة لم يكن بينهما موافقة وكذلك حكم الاعراب فان الصفة لما كانت هي الموصوف وجب ان ينصب
عمل العامل عليهما جميعا واما المعنى من انه يتبعه في هذه العشرة انه يتبعه في اربعة اشياء منها وهي واحد
من ثلثة انواع الاعراب وواحد من التذكير والتانيث الا اذا كانت الصفة صفة يستوي فيه المذكر و
المونث اراد بالصفة الثانية الوصف العام وبالاول الخاص فان الصفة يطلق باعتبارين والمراد
بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية وقع تابعا او لا فيدخل فيه خبر المبتدا والحال في نحو زيد قائم وجاءني
زيد راكبا وقد عرفت المراد بالخاص حيث عرفه المص كفعول يستوي فيه المذكر والمونث نحو رجل
صبور وامراة صبورة وفعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامراة جريحة واما الفعيل بمعنى الفاعل فلا
يستوي فيه المذكر والمونث رجل كريم وامراة كريمة او اذا كانت الصفة صفة مونثة تجري على المذكر تكون
التاء للمبالغة كعلامة وملباجة وهو الاحمق وقيل هو الذي جمع شر والوصف الثاني وهو الذي
بحال المتعلق يتبعه في الخمسة الاول في الاعراب والتعريف والتنكير يعني يتبعه في اثنين في تلك الخمسة
واحد من ثلثة انواع الاعراب وواحد من التعريف والتنكير والتانيث وفي الباقي وهو الخمسة الباقية
وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل فنظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او

وهيئة وصفاته وهو الثاني من نوعي الوصف بحال سببه
اي متعلقه اي ما يكون له تعلق بالموصوف

مجموعا افرد الثاني كما افرد الفعل عند اسناده الى الظاهر وان كان مذكرا او مونثا طابق الثاني كما
يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث واعلم ان الوصف الاول عند المحقق في هذه الخمسة
ايضا كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في
المثنى والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في جمع المونث ويونث في الواحد المونث ولذا اي ولكون
الثاني في خمسة الباقية كالفعل جاز وحسن رجل قاعد غلمانه كما جاز وحسن يقعد غلمانه وجاز ايضا
قاعدة غلمانه كما جاز تقعد غلمانه وضعف قاعدون غلمانه ليقعدون اي انه بمنزلة يقعدون والحاق
علامتي التثنية والجمع بالفعل المسند الى الظاهر ضعيف لانه يلزم في الظاهر اجتماع فاعلين وحسن
قعود غلمانه اذ الصيغة اي صيغة قعود وهي صيغة جمع التكسير لا تشبه الفعل لان اسم الفاعل المشابه
للفعل اذا كسر جمع تكسير خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن في قعود
غلمانه شبه اجتماع فاعلين كما في قاعدون غلمانه فان فيه شبه اجتماعهما الكلمتين و المضمر لا يوصف لان
المتكلم والمخاطب اعرف المعارف والاصل في وصف المعارف التوضيح فلا يوصفان لئلا يلزم تحصيل
الحاصل وحمل الغايب عليهما وكذا لا يوصف به لان الموصوف ينبغي ان يكون اخص او مساويا ولا اخص من
المضمر ولا مساوي له حتى يقع صفة له ومن حق الموصوف ان يكون اخص من الوصف اي اعرف منه او
مساويا له في التعريف فلذا في قولك هذا الرجل وان كان اعم من الرجل من حيث انه يصح ان يشار به الى
مشار اليه كان لكنه اعرف من ذي اللام وكذا العالم في قولك الرجل العالم وان كان اخص من الاول من
جهة مدلول اللفظ الا انهما من جهة التعريف متساويان وانما يجب ان يكون الموصوف كذلك لئلا يلزم
ان يكون الصفة التي هي في حكم الفضلة اعني ما سوى المقصود واعلم ان المنقول من سيبويه
وما عليه جمهور النحاة ان اعرف المعارف المضمرات اما المتكلم والمخاطب فظاهر والغايب فلا احتياجه
الى لفظ يفسره في الاغلب فكانه بمنزلة وضع البدل عليه ثم العلم لان مدلوله معين عند الواضع والمستعمل
بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله انما يتعين عند المستعمل بالاشارة الحسية ثم اسم الاشارة لان مدلوله
معلوم عنده بالقلب لا بالعين اما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء
لانه يكتسب التعريف منه عند سيبويه وعند المبرد تعريفه انقص من تعريفه ولذا اي ولكون حق الموصوف
ان يكون اخص او مساويا لا يجوز وصف المعرف باللام الا بمثله او بالموصول لان الوصف في مساو

عند المخاطب بالعين والقلب معا
بخلاف ذي اللام والموصول
فان مدلولهما معلوم ع

للموصول او بالمضاف الى مثله اى الى المعرف باللام لان الوصف ح مساو للموصوف او انقص على ما
عرفت الان من الاختلاف وعند بعضهم يجوز وصفه بجميع المضافات نحو بالرجل صاحبك وصاحب زيد
وعلى مذهب سيبويه لوجاز مثل ذلك لكان بدلا لا صفة ولا يوصف البواقي من المعارف غيرهما لكون البواقي
وهي المضمر والعلم واسم الاشارة والمضاف الى احدها اخص منه اى من المعرف باللام ومن حق الوصف
ان يصحب الموصوف ويذلك معه الا اذا ظهر امره اى امر الموصوف واشتهر بحيث يعلم من اطلاق الصفة موصوفها
فيحذف الموصوف اما حذفا جائزا كقوله وعليهما مسرودتان قضاهما داود وصنع السوابغ تبع التقدير
درعان مسرودتان حذف الموصوف لانه لا يفهم من مسرودتان الا الدرعان لاختصاص السرد وهو نسج
الدرع بهذا الجنس ... اذكران داود عليه السلام قضاهما اى صنعهما وقدرهما العوله تم فقضيهن
في يومين ورجل صنع اليدين وصنع اليدين بكسر الصاد اى صانع حاذق وكذلك رجل صنع اليدين
والسوابغ جمع السابغة وهي الدرع الواسعة التامة وتبع واحد التبابعة وهي ملوك اليمن وهو
عطف بيان لصنع وقوله كانك من جمال بني اقيش يقعقع خلف رجليه بشن اى كانك جمل من جمال
بني اقيش ... القعقعة تحريك ... الصلب مع صوت مثل السلاح وغيره والشن القربة مثل البالية
وهم يحركونها اذا ... احث الابل على السير ليفزع فيسرع وجمال بني اقيش وحشية لا يكاد ينتفع
بها او حذفا وجوبا بحيث لا يظهر موصوفه البتة كالفارس وهو راكب الفرس والصاحب فانه يجوز
ان يطلق على كل ما يصحبك من الحيوان وغيره لكن اختص بالغلبة بالرجل المصاحب والاورق
وهو من الابل الذي في لونه بياض الى سواد والاطلس هو الذئب الذي في لونه غبرة البدل
وهو المقصود بما نسب الى متبوعه من الفعل وشبهه ومعناه والمضاف وبه خرج التاكيد والصفة
وعطف البيان لان المقصود في هذه الثلثة المتبوع وذلك لان التاكيد تثبيت امر المتبوع في النسبة
والشمول والوصف المتبوع بذكر معنى فيه وعطف البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه ولا شك ان المقصود
في الكلام هو المبين والبيان فرعه دون متبوعه خرج العطف بالحرف لان المقصود بالنسبة فيه هو
التابع والمتبوع معا ولو قال بدل قوله دون متبوعه دون توسط حرف العطف ليخرج عن الحد
العطف بالحرف نحو جاءني زيد بل عمرو فان المقصود هو الثاني دون الاول لكان تعريفه مانعا ولا
يختص البدل بالاسم لجواز ان يبدل الفعل من الفعل اذا كان الثاني ازيد في البيان على الاول بدليل

قوله تأتنا تلمم بنا في ديارنا تجد حطبا جزلا ونارا تأججا فان تلمم من الالمام وهو النزول بدل
تأتنا والجزل ما عظم من الحطب ويبس وتأجج النار اما لان النار بمعنى الشهاب وهو مذكر او لان
الاصل تتأجج فحذف التاء والحق به نون التاكيد الخفيفة ثم قلبت في الوقف الفا، وهو ان البدل على
اقسام اما بدل الكل ان كان البدل المبدل بمعنى ان يصدق على ما صدق عليه البدل بمعنى ان يكون
مدلوله عين مدلوله نحو ضربت زيدا اخاك فان مدلول اخاك ليس مدلول زيد لكنه صادق عليه
وبدل البعض ان كان البدل بعضه نحو ضربت زيدا راسه وبدل الاشتمال ان كان بينهما اي بين البدل
والمبدل ملابسة بغيرهما اي بغير الكلية والبعضية نحو سلب زيد ثوبه والا تكن بينهما ملابسة
لا بالكلية ولا بالبعضية ولا بغيرهما فهو بدل الغلط على معنى انه هو البدل الذي كان سبب الاتيان
به هو الغلط في ذكر المبدل منه لا على معنى ان البدل هو الغلط نحو مررت برجل حمار واعلم
انه ما فسر بدل الاشتمال وبدل الغلط يدخل في الاول ويخرج عن الثاني بعض بدل الغلط نحو جاءني
زيد غلامه او حماره فانه لا شك ان غلامه وحماره بدل الغلط ولهذا قال المبرد انما قيل لهذا بدل
الاشتمال لاشتمال الفعل المسند الى المبدل منه على البدل وفيه بعد ثم لان الاعجاب في قولك
اعجبني زيد حسنه وهو مسند الى زيد لا يكتفى به من جهة المعنى لانه لا يعجب لحمه ودمه بل المعنى
فيه بخلاف جاءني زيد غلامه فانه بدل الغلط لان مجيء زيد مفيد غير محتاج الى شيء آخر فلا نقول
في بدل الاشتمال نحو قتل سيافه لانه شرطه ان لا يستفاد هو من المبدل منه معينا بل تبقى النفس
مع ذكر الاول منتظرة للبيان لاجمال الاول وههنا هو الاول غير محتمل لانه يستفاد عرفا من قولك
قتل الامير ان القتال سيافه فالصواب ان نقول وبدل الاشتمال ان كان الفعل المسند الى المبدل
منه مشتملا على الثاني ومتقاضيا له بوجه ما والا فبدل الغلط ولا يكون البدل الغلط في فصيح الكلام
ان كان عن غلط صريح كما اردت مثلا ان تقول جاءني حمار فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركت
الغلط فقلت حمارا وعن نسيان كما ان تقصد ذكر شيء فلا يسبقك لسانك الى ذكره لكن تنسى
المقصود ثم بعد ذلك تداركه بذكر المقصود قال اما اذا كان بدل الغلط عن قصد وتعمد للمبالغة
والتفنن في الفصاحة وشرط الارتقاء من الادنى الى الاعلى فيجيء في كلام الفصحاء نحو هند نجم
بدر كانك وان كنت متعمدا لذكر النجم تغلط نفسك وترميها انك لم تقصد في الاول الا تشبيها

بالبدل وقولهم انه اى البدل فى نية المبدل وطرحه ليس على ظاهره اذ ليس المراد هدار الاول واطراحه
راسا لا معنى ولا لفظا اما الاول فلاشتماله فى غير بدل الغلط على فايدة الاجمال اولا والتفسير ثانيا واما
الثانى فلوجوب عود الضمير الى المبدل فى بدل البعض والاشتمال ولانه قد يكون المبدل فى بدل الكل مشتملا
على ضمير لا يستغنى عنه والى هذا اشار بقوله لانه لا يصح طرحه فى نحو زيد لقيت غلامه رجلا صالحا فيمن لا
يجعله حالا معطاه وجعله بدلا فلو كان المبدل منه هو غلامه فى حكم الطرح لكان التقدير زيد لقيت رجلا
صالحا وهو غير مستقيم لعدم الراجع من الجملة الواقعة خبرا للمبتدا اليه اما من جعل رجلا صالحا هو طارة
من غلامه لا من ضمير المجرور فيه كما قال الشارح فلا يكون ذلك مما نحن فيه بصدده فقولهم انه فى نية الاول
ايذانا منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التاكيد والوصف فى كونهما تتمتين لما يتبعانه وعلى هذا من انه ليس
فى حكم تنحية الاول لا يمتنع ان يجعل غير المغضوب عليهم بدلا من الضمير المجرور وقبله فى قوله نعم انعمت عليهم
ولو جعل المبدل فى حكم المطروح والمنحى راسا ما صح ذلك لان التقدير حينئذ يكون صراط الذين انعمت عليهم غير
المغضوب عليهم فيجعلوا الصلة عن الراجع الى الموصول الاول وهو الذين لان العايد المذكور اخرا راجع
الى الموصول الثانى وهو اللام فى المغضوب والبدل والمبدل منه يكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين اى
المبدل معرف والبدل نكرة وبالعكس فيكون اربعة اقسام والبدل اربعة اقسام ايضا والاربعة فى الاربعة
ستة عشر قسما امثلة الكل نحو بزيد اخيك برجل اخ لك بزيد اخ لك برجل اخيك ونحو بزيد راسه برجل
لا راس له بزيد راس له برجل راسه ونحو بزيد علمه برجل علم له بزيد علم له برجل علمه ونحو زيد الحمار برجل حمار
بزيد حمار برجل الحمار ولا يحسن ابدال النكرة من المعرفة فى الكل من الكل الا حال كون النكرة موصوفة
اذا لم يستفد من البدل ما ليس فى المبدل منه وانما لا يحسن ذلك لانه لا فايدة للابهام بعد التفسير
نحو بزيد رجلا اما اذا استفيد منه ما ليس فى المبدل منه فيجوز ويحسن ابدال النكرة من المعرفة وان
لم تكن موصوفة نحو قوله فلا وابيك خير منك انى ليؤذينى التحمحم والصهيل ولا يشترط ان يكون البدل
على لفظ المبدل على الصحيح خلافا للكوفيين فانهم قالوا ان النكرة المبدلة من المعرفة يجب ان يكون
على لفظ المبدل نحو قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة وهذا المثال بمجرده لا يدل على هذا الاشتراط و
يكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين فيكون البدل بهذا الاعتبار ايضا ستة عشر قسما نحو بزيد اخيك
وان الذين هم اخوتك لقيتهم اياها واخرك لقيت زيدا اياه على تقدير ان يكون زيدا هو الاخ واخوك

لقيته زيدا وعلى هذا استخرج باقي الامثلة والظاهر لا يبدل من المضمر بدل الكل الا من الغايب فلا تقول
بي المسكين مررت ولا عليك الكريم المعول واما في ضمير الغايب فيجوز الابدال المظهر منه نحو مررت به زيد
بمنزلة اخيك زيد من حيث ان ضمير الغيبة يصلح لكل احد كما ان لفظة اخيك كذلك نحو قوله على حالة لو ان
في القوم حاتما على جوده لضن بالماء حاتم فان حاتم مجرور على انه بدل من المضمر المجرور في جوده
بدل الكل والا اي وان ابدل الظاهر من المضمر بدل الكل في المتكلم والمخاطب يختلفان اي البدل
والمبدل غيبة وخطابا او حكاية او غيبة وحكاية عن النفس وبيان ذلك ان المتكلم في الغالب الاكثر
اذا حدث عن نفسه لم يذكرها باسمها في الظاهر الذي بمنزلة الغايب وانما يذكرها باسمها المضمر نحو قوله
فعلت وكذا لا يذكر المخاطب باسمه الظاهر فلا تقول فعل زيد وهو يخاطب زيدا وانما تقول فعلت فلو ابدلنا
الظاهر بدل الكل من ضمير المتكلم وقلنا مررت بي زيد صرنا كانا نجعل شيا واحدا متكلما وغايبا فيختلف
البدل والمبدل حكاية وغيبة وكذا في المخاطب يختلفان خطابا وغيبة واما بدل البعض والاشتمال والغلط
في الظاهر فيجوز ان يكون من ضمير المتكلم والمخاطب لانه لا يلزم في هذه الثلثة جعل شي واحد متكلما و
غايبا لان مدلول الثاني فيها غير مدلول الاول مثل قولك اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي وضربتك الجلد
وضربتني الحار وشرح الشارح ههنا مما ينبو عنه الطبع ويمجه السمع الا ترى انه قال في شرح قوله و
الا وان لم يكن بدل الكل فيجوز ان يبدل الظاهر من المضمر وجعل قوله يختلفان تعليلا لهذا الجواز
مع ان قوله والا في مقابلة قوله لا يبدل ويكون التقدير وان ابدل لان النفي الاثبات ولهذا قال
يختلفان لان الشرط اذا كان ماضيا جاز في جوابه واذا كان مضارعا الدفع ومع ان قوله يختلفان
تعليل لقوله لا يبدل من المضمر هذا ويلزم على ما شرح قوله يختلفان من ان المراد اختلاف مدلول
الثاني والاول ان يكون قوله غيبة وخطابا وحكاية ضايعا لا فايدة تحته ولا تعلق له بما قبله وعلى
ما ذكرنا يكون تمييزا عن النسبة في قوله يختلفان وقوله ثم لمن كان يومن بالله وينبغي ان يقول لمن
كان يرجو الله لان لمن كان يومن بالله ليس بموجود في القران ولعل هذا سهو منه او من الناسخ اعتراض
فانه ابدل لمن كان وهو ظاهر من المضمر المخاطب في قوله قبل لقد كان لكم فيهم اسوة حسنة بدل
الكل فاجاب عنه بانه من بدل البعض ويجوز ابدال الظاهر من المضمر بدل البعض فقيل لو كان بدل البعض
لابد وان يكون فيه ضمير راجع الى المبدل فاجاب عنه بقوله على تقدير منكم اي لمن كان منكم او هم بعض

المخاطبين فيكون منكم بمنزلة الضمير العايد اليه ويجوز ان يكون لمن كان متعلقا بحسنة او نعتا له ولا
يكون على هذا مما نحن فيه بصدده وقوله ذريني ان حكمك ان يطاعا وما الفيتني حلمي مضاعا من بدل الاشتمال
فان حلمي بدل من الضمير المتكلم بدل الاشتمال والعامل في المبدل لا في البدل كما قال الشارح اذا كان
حرف جر جاز تكريره صريحا واعادته في البدل نحو قوله تعالى قال الذين استكبروا للذين استضعفوا
لمن امن منهم فان من آمن بدل من الذين استضعفوا وقد اعيد العامل الذي هو اللام وانما اختص
جواز التكرير صريحا بحرف الجر لاختصاره وتنزله من معموله منزلة الجزء **عطف البيان**
هو ما يوضح امر المتبوع يخرج التاكيد لانه لا يوضح المتبوع بل تحقق اصل نسبته او شمول النسبة لاجزائه
وخروج العطف بالحرف والبدل ظاهر من الدال عليه اي على المتبوع لا على معنى فيه يخرج الصفة لانها
تدل على معنى في المتبوع بخلاف البيان فانه دال على نفس المتبوع نحو اقسم بالله ابو حفص عمر وقد
يفصل عطف البيان عن البدل لفظا في قوله انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فان
بشرا عطف بيان من البكري ويمتنع ان يكون بدلا منه لانه لو جعل بدلا منه والبدل في حكم تكرير العامل
لكان التارك في التقدير داخلا عليه نحو التارك بشر وهذا لا يجوز الضارب زيد وانما قال في مثل اشارة
الى ... في غير هذا الباب ايضا كقولك يا اخانا الحارث فانه عطف بيان ولا يجوز ان يكون
بدلا لعدم جواز يا الحارث وكقولك يا غلام زيد وزيدا فانه لو جعل بدلا لوجب الضم واما فصله عنه
معنى فهو ان البدل هو المقصود بالنسبة بدون متبوعه بخلاف عطف البيان فان المقصود فيه
هو الاول لان البيان تابع للمبين **العطف** بالحرف وهو المذكور بعد متبوعه وانما قال ذلك لان
المعطوف بالحرف لا بد وان يكون مذكورا بعد متبوعه على الاكثر بخلاف سائر التوابع فانه لا يجب فيها
ذكر المتبوع اولا بل قد تحذف كما في الصفة متوسطا بينهما احد الحروف العشرة خرج عنه غيره من
التوابع ويجوز ان يكون المعطوف والمعطوف عليه معا مقصودين بالنسبة نحو جاءني زيد وعمرو وكما
يجوز ان يكون احدهما لا بعينه او بعينه مقصودا بها كالمعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو
ولهذا لم يقل كما قال ابن الحاجب تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه والحروف العشرة وهي الواو
والفاء وثم وحتى واو واما ولا وبل وام ولكن وبعضهم جعل اي وهو للتفسير منها اي من حروف العطف وعند
الاكثرين ما بعدها عطف بيان لما قبلها فالواو للجمع والمراد بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين

الاشيا كما كانت او وامالة سواء كان جمع الاسمين في فعل نحو قام زيد وعمرو اي حصل منهما القيام
او جمع الفعلين في اسم نحو قام زيد وقعد اي حصل كلا الفعلين منه او جمع مضمون الجملتين في الحصول
نحو قام زيد وقعد عمرو ولولا العطف ههنا لتوهم ان الاول سهو وغلط والثاني تدارك له ومعنى المطلق
احتمال حصول الفعل من المعطوف والمعطوف عليه في جاءني زيد وعمرو في زمان واحد وحصوله من الاول
اولا ومن الثاني وبالعكس وقوله من غير ترتيب اشارة ان الترتيب ليس بشرط لا الى ان عدم الترتيب شرط
ولذا اي لكون الواو للجمع المطلق دون الترتيب كما قال بعضهم انه للترتيب جاز استعماله فيما يستحيل
فيه الترتيب نحو المال بين زيد وعمرو فان الواو لو كانت للترتيب لكان بين غير داخل على متعدد وهو
غير جائز واصطلح زيد وعمرو واختصم زيد وعمرو وذلك لان الاصطلاح والاختصام مما يقتضي فاعلين
فلو قلت في قولك اصطلح زيد وعمرو ان زيدا قبل عمرو في الرتبة لكان بمنزلة ان يقول اصطلح زيد
ويسكت لان احدهما اذا تقدم على صاحبه لم يكن مجتمعا معه كانك جاءني زيد قبل عمرو ولم يكن
لزيد اجتماع مع عمرو وكما ان الفاء كان للترتيب لم يقع في موضع من العطف الا وجاز السكوت على
المعطوف عليه فيجوز ان يقول جاءني زيد فعمرو فيصح ان يقال جاءني زيد ولا ياتي بالمعطوف والفاء
له للجمع مع التعقيب نحو عطف المفرد على المفرد في غير الصفات المتعاقبة التي لا يكون موصوفها
واحدا يفيد ان ملابسة المعطوف بمدلول الفعل المنسوب اليه والى المعطوف عليه بعد ملابسة
المعطوف عليه بمدلوله بلا مهلة نحو جاءني زيد فعمرو ونحو تقدم الاقرا فالافقه بالاقدم هجرة واما
في الصفات التي موصوفها واحد فتفيد التعقيب في مصادر تلك الصفات لا في الملابسة المذكورة
نحو جاءني زيد الآكل فالنائم اي الذي ياكل فينام وتفيد في عطف الجملة على الجملة فتفيد ان ابتدا حصول
مضمون الجملة التي بعد الفاء عقيب حصول مضمون الجملة التي قبلها بلا مهلة سواء كان حصول مضمون
الثانية بتمامها في زمان طويل اولا نحو قام زيد فقعد عمرو ونحو قوله تعالى الم تر ان الله انزل من
السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار وان كان تمامه متراخيا من الانزال بمدة ومهلة الا
ان ابتداءه بلا مهلة بعد الانزال وقد تفيد الفاء في الجمل ان الجملة المعطوفة كلام مرتب في الذكر
على الجملة المعطوفة عليها نحو قوله تعالى واورثنا الارض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين
فان مدح ذكر الشيء يصح بعد جري ذكره وكذا ذم نحو قوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها

فبئس مثوى المتكبرين وكذا ذكر تفصيل الشيء بعد اجماله كقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا
بياتا فان تبييت الباس تفصيل للاهلاك وكذا ذكر الاخص بعد الاعم في تعريف الامكنة فانه يفيد الترتيب
في الذكر نحو داري ببغداد في الكرخ وقوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول
فحومل اعتراض فان الفاء ليس للتعقيب لانه لو كان له لزم دخول بين على غير متعدد وهو الدخول فقط
ولو لم يكن له لكان دخوله على الدخول وعلى حومل ويكون بمنزلة قولك بين الدخول وحومل فاجاب عنه
بانه محمول على بين وسط الدخول فوسط حومل وللوسط اجزاء او نقول كل واحد من الدخول و
حومل مشتمل على منازل مخصوصة فجاز دخول بين على الدخول باعتبار منازله ويكون المعنى بين منازل
الدخول فمنازل حومل ولو قلت بين الثور فالفرس لم يجز لدخول بين على غير متعدد لفظا ومعنى
ولافادتها الترتيب من غير مهلة استعملوها للسببية فان السببية تفيد ايضا الترتيب من غير مهلة
لعدم جواز تخلف المسبب عن السبب التام واعلم انه يتاتى بين السببية والعاطفة فانها قد
يكون سببية وهي مع ذلك عاطفة جملة على جملة نحو يقوم زيد فيغضب عمرو ولكن لا يلزمها العطف و
يستعملوها ايضا رابطة للجزاء بالشرط فان الجزاء مترتب على الشرط بلا مهلة حيث لم يكن الجزاء مرتبطا
بذاته بالشرط وذلك اذا لم يؤثر حرف الشرط فيه كما ذكرنا قبل نحو ان لقيته فاكرمه وقوله تعالى وربك فكبر
محمول على ومهما يكن من شيء فكبر ربك فيكون الشرط مقدرا فالواو داخلة على الشرط والفاء وهي الفاء الجزائية
الرابطة للجزاء بالشرط ولا يكون الفاء للعطف وقد يطرد ذلك الحذف اذا كان ما بعد الفاء امرا او
نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسره والا اي وان لم يكن الشرط مقدرا او يكون الفاء للعطف ما جامعت الفاء
الواو الذي للعطف اذ لا يجوز اجتماع حرفين من حروف العطف ولو لم يقدر الشرط يلزم المجامعة بين
الواو والفاء لان ربك مفعول فكبر فيكون التقدير وفكبر ربك وكررت الفاء في قوله لا تجزعي ان منفسا
اهلكته واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي وان كان القياس ان يقول اجزعي بلا فاء لان عند يتعلق باجزعي
فيكون التقدير فاجزعي عند ذلك وذا لا يجوز وانما كررت الفاء لبعد العهد بالفاء كما كرر العامل كذلك
اي لبعد العهد في قوله ولقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت اما بعد اني خطيبها فخطيبها خبر انني
السابق وانما اعيد اني الثاني لبعد العهد بالاول هذا على رواية اني بالفتح واما على رواية اني بالكسر
فلا يكون حينئذ لحن بصدده لان اني ح يكون خبرا الاول بجواز وقوع ان المكسورة خبرا للاحرف الستة نحو قوله

ان الخليفة ان الله شريكه وكالكون العامل في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا
بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فيمن قرا بالخطاب والافراد فيهما فقوله بمفازة مفعول ثان لقوله
ولا تحسبن الاانه لما بعد العهد به ذكره ثانيا ولحوق الفا في فلا تحسبنهم وان لم يكن لاحقة بالاول فينبغي
ان يجاد بلا فا للاشعار والايذان بان افعالهم المذكورة من الفرح و ... المحمدة علة في منع الحسبان
فيكون الفا للسببية وثم لذا اي للجمع مع التراخي والمهلة ولذا قيل في القايل سيبويه ان المرور في مررت
برجل ثم امراة مروران للتراخي احد المرورين عن الاخر ولذا لا يكون ثم للسببية لانه لا يتراخى المسبب
عن السبب التام بخلافه اي بخلاف المرور مع الفا فانه مرور واحد لعدم انقطاع الثاني عن الاول
وقد يجي ثم لمجرد التعقيب في الذكر والتدرج في درج الارتقا سوا كان بينهما تراخ ومهلة اولا وسوا كان
الثاني بعد الاول في زمان اولا كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم ساد قبل ذلك جده فان سيادة الاب
وان كانت مقدمة على سيادة الابن لكن اخرها عنها لان سيادة نفسه اخص به من سيادة ابيه وكذا
سيادة الاب بالنسبة الى سيادة الجد وقد يجي في الجملة الاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما
قبلها كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون وحتى كذلك وللا مهلة فيه
والمعطوف بها جزء من المعطوف عليه اما افضل اي افضل من باقي اجزاء المعطوف عليه جنسا كالناس
حتى الانبياء او دونه نحو استنت الفصال حتى القرعى مراده ان حتى تفيد ان المعطوف بها هو الجزء
من المعطوف عليه الفايق في القوة او الضعف على باقي اجزايه المترتب عليها ترتيبا ذهنيا من الاضعف
الى الاقوى او من الاقوى الى الاضعف ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون تعلق العامل في
المعطوف عليه اسبق بالمعطوف بحتى من تعلقه بباقي الاجزاء ونحو توفي الله كل اب لي حتى ادم والمثال
الثاني مثل يضرب لمن يتكلم مع من لا ينبغي ان يتكلم بين يديه لجلالة قدره واستن الفرس اذا رفع
يديه وطرحهما معا والقرعى جمع قريع من القرع بالتحريك وهو بثر ابيض يخرج بالفصال ودوا الملح
وجباب الثاني الابل وهو شي يعلوها كالزبد وليس بزبد فاذا لم يجدوا ملحا نتفوا اوبارة ونضحوا
جلده بالما ثم جروه على السبخة واو واما لاحد الشيئين او الاشيا مبهما سوا كانا في الخبر او في الامر
ويقال انهما للشك او التشكيك او التفصيل في الخبر فانك اذا قلت جاني زيد او عمرو ولم تعرف الجائي
منهما بعينه فاو للشك فاذا عرفته لكن اذا قصدت ابهام الامر على السامع فهو للتشكيك كقوله تعالى

اي متجاوزة

اذهبا امرنا ليلا او نهارا واذا اردت بيان انواع الشي كقولهم الاسم معرب او مبني فهو للتفصيل وللتخيير

اي ويقال انها للتخيير ان لم يحصل للمامور به بالجمع بينهما فضيلة وشرف نحو اضرب زيدا او عمروا او الاباحة

ان حصل له بالجمع بينهما فضيلة وشرف نحو تعلم النحو او الفقه ففي الاباحة يجوز الاقتصار على احد الفعلين

ويجوز الجمع بينهما وفي التخيير يجب الاتيان باحد الفعلين ولا يجوز الجمع بينهما والتخيير والاباحة انما يكون

في الافراد انما قال ويقال لانها عند المحقق لاحد الشيئين او الاشياء ولا دلالة لها على احد هذه المعاني

فانها انما يحصل من الكلام من اشياء اخر فحصول الشك من جهة جهل المتكلم وحصول التشكيك من جهة الابهام

على السامع وحصول التفصيل من جهة بيان انواع الشي وحصول الاباحة من جهة ان في الجمع فضيلة وحصول

التخيير من حيث انه لا يحصل بالجمع ذلك ويتوهم انها اي ان او في النهي في مثل قوله تعم ولا تطع منهم اثما

او كفورا بمعنى الواو اذ الامتثال بترك المنهي عنه لا يحصل بالانتهاء عن احدهما اذ ليس المراد لا تطع واحدا

منهما واطع الاخر فيكون او بمعنى الجمع لا لاحد الشيئين وايضا لو حصل الامتثال بالانتهاء عن احدهما ويكون

او لاحد الشيئين لم يبق ههنا فرق بين الامر والنهي وكذلك في الجزم في مثل ما رايت زيدا او عمروا ان المراد

نفيهما معا لم يكن او [illegible] الشيئين [illegible] المراد نفي احدهما لم يكن بين الجزء المثبت والجزء المنفي فرق

والدليل [illegible] له في مثل ان لا يكون المعطوف والمعطوف عليه اكثر من اثنين وذلك لانهما لو كانا اكثر كان او

ظاهرة في اصل معناها ولا يتوهم انها بمعنى الواو نحو اضرب زيدا او عمروا او خالدا فان معناها اضرب احدهم

ولا تضرب الباقين ولو قلت لا تضرب زيدا او عمروا او خالدا كان المعنى على عكس ذلك ورفع المص هذا التوهم

بقوله وهي على اصلها وانما جاء التعميم في الذي عن كل واحد من المعطوف والمعطوف [illegible] جهة النهي المتضمن

للنفي وبيان ذلك ان مقتضى اصل وضع او ان يكون المراد من النفي نفي احدهما لكن عادتهم جارية

بانه اذا استعمل لفظ واحد نحو رايت زيدا او عمروا او ما يودي معناه نحو رايت رجلا منهما فقط او رايت

زيدا او عمروا افيد في الاثبات انك رايت واحدا منهما فقط وفي النفي يفيد النفي كليهما وانما كان لذلك

لان الاصل عدم الروية فاذا قلت رايت واحدا منهما فقد اخرجت واحدا منهما من ذلك الاصل ونفي

الاخر على واما اذا قلت ما رايت واحدا منهما فلم صرحت بنفي واحد منهما وقد كان الاخر باقيا على اصله

وهو عدم الروية فيكون نفيا بمطلق الروية وهذا معنى قولهم ان النكرة في سياق النفي يفيد العموم

وهكذا حكم الامر والنهي فلفظة او لاحد الشيئين او الاشياء سواء كانت واقعة في كلام موجب او

غير موجب الا ان الوحدة التي هي موضوعة لها في غير الموجب تفيد العموم وفي الموجب لا تفيده ولكنها
اي ولكن او بعدها اي بمعنى الواو في نحو قوله فلو ان البكا يرد شيئا بكيت على بجير او عفاق على المرأين
اذ هلكا جميعا لشانهما بشجو واشتياق فان او هنا بمعنى الواو اذ المعنى بكيت على بجير وعفاق لا على
احدهما ولذلك في البدل منهما على المرأين والا لكن بمعنى الواو وقيل على بدل لا على المرأين في الصحاح
عفاق اسم رجل اكلته باهلة في قحط اصابتهم قال الشاعر فلو ان البكا يرد شيئا بكيت على يزيد او عفاق
هما المرآن اذ ذهبا جميعا لشانهما بحزن واحتراق وعلى هذا لم يبق في البيت حجة وكذا او بمعنى الواو
في قوله خلا الطريق واجتنب لزماما ان بها اكتل او رزاما خويربين ينقفان الهاما ارما موضع
واكتل ورزام لصان يقطعان الطريق وخويربين تثنية خويرب تصغير خارب وهو اللص وقال الاصمعي
هو سارق البعير اي خاصة يقول منه خرب فلان ابلا يخرب خرابة والنقف كسر الهامة عن الدماغ وانما
او في البيت بمعنى الواو حيث لم يقل خويربا ولو كانت على اصلها لقال خويربا بالوجوب التطابق بين الحال
وصاحبها في الافراد والتثنية كما يقال زيد او عمرو جالسين ولا يقال جالسان لان المعنى احدهما جالس
واما قوله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما فانما جاء على معنى كانه قال ان يكن غنيا او فقيرا
فالله اولى بهذين النوعين واذا كان اولى بالنوعين كان هذا المقصود داخلا تحته وعند الخليل
انتصاب خويربين على الشتم لا على الحال فلا استدلال للخصم ولم يعد ابو علي الفارسي وتبعه القاهر
اما من حروف العطف لمجيئها قبل المعطوف عليه وقبل معمول الفعل نحو ضربت اما زيدا واما عمرا
ومعمول الفعل لا يعطف على الفعل لان العطف انما يحتاج اليه فيما ينفصل عن الفعل ودخول الواو
العاطفة عليها فلو كانت عاطفة لامتنع دخول العاطف عليها كما امتنع دخوله على او واجيب بان اما المتقدمة
ليست منها اي من حروف العطف باتفاق بخلاف الثانية فانها منها وتشبيه لكون الثانية منها صحة
قيام او مقامها لا شهادة فيه لصحة قيام ان المصدرية مقام المصدرية مع ان حكم الاولى غير حكم الثانية
بنصب المضارع دون الثانية واجاب عن دخول العاطف عليها بقوله والواو واما جزء منها وتكون العاطفة
هي الواو مع اما او الواو لعطفها اي لعطف اما الثانية على اما المتقدمة وفيه نظر لانها لو جعلت الواو
جزء من الثانية لما كانت اما بانفرادها بحروف العطف كما ذهب اليه الفارسي ولو جعلت لعطف الثانية
على الاولى والاولى ليست للعطف فلا تكون الثانية ايضا له لان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه على

على ان عطف الحرف على الحرف ممتنع فالحق ان الواو وحدها بين العاطفة واما مفيدة لاحد الشيئين والفصل
والفرق بينهما اي بين اما واو انك مع اما تبني اول كلامك لا محالة على الشك كزوما للزوم سبقها اي سبق اما
بالاولى اي اما الاولى لحب ان تكون المعطوف عليه باما مصدرا باما اخرى ولا يلزم ذلك بالبناء في او اذ
سبقها اي سبق او باما ليس بضربة لازب اللازب الثابت يقول صار الشيء ضربة لازب وهو افصح
من لازم فانه يجوز تصديره بها وعدم تصديره نحو جاءني اما زيدا وعمرو وجاءني زيد او عمرو واذا لم يجب
التصدير لم تجب ان يكون مبنى اول الكلام في او على الشك فاذا قلت ضربت اما زيدا واما عمروا فقد اقرت
به المخاطب ان الشك اعترضك في اول الكلام فلم يكن فيه تعين بوجه واذا قلت ضربت زيدا او عمروا فقد
اقرت بانك قد اردت ان تخبر بضرب زيد دون عمرو ثم اعترضك الشك فاذا خلت عمروا في البين فانتقلت
من تقدير اليقين الى الشك وتجيء اما غير مكررة اذا كان في الكلام عوض من تكريرها وهو ان الشرطية
المدغم نونها في لام النافية نحو اما ان تكلمني جميلا والا اي وان لا تكلمني فاسكت قال الشاعر فاما
ان تكون اخي بصدق فاعرف منك غثي من سميني والا فاطرحني واتخذني عدوا اتقيك وتتقيني
فقوله والا عوض من تكريرها ونحو ... انها جاءت بمعنى او غير مسبوقة بالاولى ولا معوض من تكريرها
شيء نحو انشد ... عهدنا واما باموات الم خيالها اي باموات وغير الفراء يقدر اما
اخرى حملا على الكثير الشايع اي اما بدار واما باموات ولا يقع اما في النهي البتة بخلاف فانه يقع فيه
كقوله نعم ولا تطع منهم آثما او كفورا وام للاستفهام اي لانها لا ترفيه بمعنى الاستفهام وضعا يليها
حال كونها متصلة احد المستويين ويلي المستوى الآخر المقدم الهمزة اي الهمزة الاستفهام والتسوية
وقد يكون الهمزة مقدرة ولكن ليس بكثير نحو لعمرى ما ادري وان كنت داريا بسبع رمين الجمار ام
بثمان والاستفهام لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما اي المستويين عند المتكلم لانها مع الهمزة بمعنى
اي وباي يستفهم عن التعيين فيكون المعطوف والمعطوف عليه بتقدير استفهام واحد لان المجموع
من الهمزة وام بمعنى اي ولهذا سميت متصلة لكونها مع الهمزة التي قبلها كاي فهي متصلة بما قبلها
غير منفصلة عنه ولما ولكونها يليها احد المستويين ولكون الاستفهام لطلب التعيين كانت ام المتصلة
مختصة بعطف الاسم فلم يجز ارايت زيدا ام عمروا لان الاستواء بين عمرو وبين ما ايت قال الشارح
وفيه نظر لان الشارح الجزولي قال في ام المتصلة وقد يكون قبلها وبعدها جملتان فعليتان والفاعل

نحو الا ء

او

فيهما واحد فيكون ام متصلة ايضا كقولك اقام زيد ام قعد اقول انما قال والفاعل فيهما واحد لان الفعلين
لو كان الفعل فيهما واحدا نحو اقام زيد ام عمرو كان ام منفصلة وذلك للقدرة فيهما على المجي بالمفرد كما تقول
فيهما ازيد قام ام عمرو فالمعدول الى الجملتين مع القدرة على المفردين دليل الانفصال بخلاف الفعليتين
المشتركتين في الفاعل فانه لا قدرة فيهما مفرد فالاول ان يلي [illegible] ما شا ما وليها سواء ليكون ام
مع الهمزة بتاويل اي والمفردات بعدهما بتاويل المضاف اليه لاي فنحو ازيد عندك ام عمرو بمعنى ايهما عندك
ونحو أفي السوق ام في الدار زيد بمعنى في اي الموضعين هو ويجوز المخالفة بينهما وليهما نحو اعندك
زيد ام عمرو وازيد عندك ام في الدار والقيت زيدا ام عمرا واجاز حسنا كما قال سيبويه ولكن المعادلة
احسن ولكونها للاستفهام لطلب التعيين كان جوابها بالتعيين اي بتعيين احد المسئول عنه دون نعم
لان السوال بام في قولنا ازيد عندك ام عمرو عن التعيين فوجب ان يقول في جوابه زيد او يقول عمرو
ولا يقول لا او نعم لانهما جوابان لمن يتعرف كون احدهما على الاطلاق عنده والحاصل انه لا يستفهم بام
المتصلة حتى يحصل عند السايل العلم بان يسال عنه باو ويثبت احد الشيئين لا بعينه فان قال لك
السايل ازيد عندك ام عمرو وليس احدهما عندك كان مخطيا في السوال فيقول له ليس زيد ولا عمرو
فتخبره انه غلط ولم يعلم ان احدهما عندك بخلاف او فانها بنفيها الشك فقول السايل لك ازيد عندك
ام عمرو كان بمنزلة ا احدهما عندك فكان الجواب في الجواب ان تقول لا ان لم يكن احدهما [illegible] نعم ان
كان احدهما لانه انما يسال عن كون احدهما فقط فهو بمنزلة ان تقول اضربت واحدا من القوم في ان
الاستفهام عن ضرب واحد منهم لا بعينه فليس الجواب الا ان تقول لا او نعم ولو قلت ا الحسن
او الحسين افضل ام ابن الحنفية فالمعنى احدهما افضل ام ابن الحنفية وذلك لان او اذا كانت
لاحد الشيئين كان قولك ا الحسن او الحسين بمنزلة قولك ا احدهما فيكون احدهما بغير عينه قرينا
لابن الحنفيه فالجواب احدهما افضل من ابن الحنفيه وعلى هذا كان قد فصل كل واحد منهما على ابن
ولا يجوز ان يقال في الجواب الحسن افضل او يقال الحسين لان السايل لم يرد ان يقال لك اشتبه على
الافضل من الحسن وابن الحنفيه ولا من الحسين وابن الحنفيه ولو قلت في الجمع باو ينبغي ان
يقال في الجواب احدهم بغير تعيين ليكون مطابقا للسوال ولو قلت في الجميع بام لكان الجواب
تعيين احدهم لانه لطلب التعيين ومنه قولها اي قول حنفيه بنت عبد المطلب وقد جارها.

صبي يطلب الى ابيه ليصارعه فصرعه الزبير فقالت صفية كيف رايت زبيرا اقطا ام تمرا ام قرشيا صارما هزبرا

قال المصنف انما دخلت لو بين الاقط والتمر لانها لا نها لم ترد ان تجعل التمر عديلا للاقط بمعنى انها ولكنها جعلتهما كاسم واحد وعادلت بينه وبين القرشي اي احد هذين رايته ام قرشيا وزبرا مكبرا الهزبر ويحتمل ان يكون منقولا من زبرت الكتاب اي كتبته اي زبرت الرجل اذا انتهرته او زبرت البئر اذا طويتها

قال الشارح هذا وقع في نسخ الكتاب وهو سهو اذ البيت مكسور بل الصواب ما ذكره شارح ابيات كتاب سيبويه وسواء قطا او تمرا ام حضرميا قرا والحضرمي الصبر المجلوب من حضرموت اي وجدته حلوا او مرا وعلى هذا يستقيم اللفظ والمعنى وهي حال كونها منقطعة لعطف الجمل اي انها لا يليها الا الجملة بخلاف المتصلة فانها يليها المفرد والجملة على ما قررنا فيكون ما قبلها هذه وما بعدها على الكلامين ولا يكون متصلة بما قبلها بل يكون ما بعدها كلاما مستانفا كانك قلت ازيد عندك ظانا انه عنده ثم جرت تظن ان الذي عنده عمرو فاضربت عن الاستفهام الاول وشرعت في استفهام ثان ويكون ام المنقطعة بمعنى بل التي تدل على ان الاول وقع غلطا في نحو انها لابل ام شاء او بمعنى بل التي يكون للانتقال من كلام الى كلام لا له ... النشط كما في قوله تعم ام يقولون افتريه والهمزة اي يكون في بمعنى بل مع همزة الاستفهام في نحو انها لابل ام شاء او همزة الانكار نحو ام يقولون افتريه وقد يجي ام المنقطعة بمعنى بل وحده اخواحارت بعدها اداة الاستفهام كقوله تعم ام هل تستوي الظلمات والنور امن هذا الذي هو جند لكم ويلزم لفظ الجملة بعدها في الاستفهام يعني لا يليها الا الجملة ظاهرة الجزئين ولا يجوز حذف احد جزئيها اذا كانت بعد الاستفهام بالهمزة خيفة اللبس اي لبس ام المنقطعة بام المتصلة لو حذف احد جزئي الجملة لجواز ازيد عندك ام عندك عمرو فانه لو لم يذكر لفظ الجملة وحذف احد جزئيها وقيل ام عمرو لالتبس المنقطعة بالمتصلة ولا يلزم ذلك اي لفظ الجملة بعدها في الخبر وفي الاستفهام بغير الهمزة حيث لا التبس للمنقطعة بالمتصلة لان شرط المتصلة ان يتقدمها همزة الاستفهام نحو انها لابل ام شاء فقولك انها لابل اخبار محض ثم اعترضك الشك فرجعت الى السوال واجبت عن الاخبار السابق فقلت ام شاء بتقدير ام هي شاء وتستعمل ام والهمزة للتسوية فيقال ام التسوية وهمزة في نحو سواء علي اقمت ام قعدت اي حيث وقع قبلها لفظ سواء ولفظ لا ابالي وذلك للمناسبة بين لفظ سواء وبين معنى الهمزة وام المتصلة وبل التسوية وكذا في لا ابالي فقولك

واعرضت ظ

اقمت ام قعدت عند النحاة جملتان في تقدير مفردين معطوف احدهما على الاخر بواو العطف اي سوآء على
قيامك وقعودك فقيامك مبتدا وقعودك عطف عليه وسوا خبره مقدم وقد جاز للسيرافي ايضا ان سوا مبتدا
واقمت ام قعدت خبره لكونهما ظاهرا فعلين والاولى ان [illegible] لا ان سوا خبره مبتدا محذوف تقديره الامران
سوآء علي ثم بين الامرين بقوله اقمت ام قعدت وهذا كما في قوله [illegible] [illegible] اولا تصبروا سوا عليكم وقولك
اقمت او قعدت متضمن معنى الشرط بمعنى ان قمت او قعدت ولهذا اذ الماضي بمعنى المستقبل والجملة
المتقدمة اعني الامران سوا دلالة على جزآء الشرط اي ان قمت او قعدت فالامران سوا وانما افادت
الهمزة فايدة ان شرطية للمناسبة بينهما من حيث ان الشرطية يستعمل غالبا في الامر المجهول المعروض
الوقوع فلا يقال ان غربت الشمس لما ان حرف الاستفهام فيما لم يعلم حصوله فخلعت عنها معنى الاستفهام
وضمنت معنى الشرط وكذا خلعت عن ام معنى الاستفهام وجعلت بمعنى او لانهما متماثلان في افادة احد الشيئين
والدليل على ان سوا مبتدا محذوف ساد مسد جواب الشرط لا خبره مقدم ان معنى سوا اقمت او قعدت ومعنى
لا ابالي اقمت ام قعدت في الحقيقة واحد ولا ابالي ليس [illegible] المبتدا لان المعنى ان قمت او قعدت فلا
ابالي بها والاخفش يستهجن وقوع الجملة الاسمية هناك اي حيث ا[illegible] مثلها بمجرد التسوية بعد سوآء ونظيره
وذلك الاستهجان لتضمن الجملة هناك معنى الشرط ولذلك ايضا استهجن وقوع المضارع هناك نحو سوآء
علي اتقوم ام قعد لكون افادة الماضي معنى الاستقبال ادل على ارادة معنى الشرط فيه قال السيد في
ومما يدل على ما قال الاخفش انه ما جاء في التنزيل من هذا النحو جاء على مثال الماضي قال الله تعالى سوآء
عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم وسوآء علينا اجزعنا ام صبرنا وسوآء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم
ونظير سوآء لا ابالي ومتصرفاته ولا ادري وليت شعري في وقوع همزة التسوية وام التسوية بعدها كما
كان بعد سوآء قال الشيخ الرضي واما جئ الهمزة وام عمرو فليس من هذا الباب اذ ليس فيه معنى
الشرط والجملتان معطوفتان احديهما على الاخرى باو في موضع الحال نحو لاضربنه قام او قعد اذ المعنى
قايما او قاعدا قال الشيخ الرضي ونعم ما قال وان قصدت معنى التسوية في الشرط من غير لفظ سوا ولا ابالي
فالغالب ان يصرح باو في موضع ام بلا همزة استفهام قبلها نحو اضربنه قام او قعد والمعنى ذلك المعنى
والتقدير ذاك المتقدم اذ المقصود ان قام او قعد فلاضربنه اي قيامه وقعوده مستويان عندي
ولا يصح مقام ههنا ام لعدم همزة الاستفهام ولهذا قال سيبويه انك قولك ما ابالي انكح يا لحزن تيسس

خبره

اذا

لحاني بظهر غيب لئيم اي عيب اللئيم بمنزلة ضباح التيس وث التيس صاح من مواقع ام اي ان ام في
البيت واقعة في موقعها لتقدم همزة الاستفهام ولذا لم تكن الجملتان في موضع الحال فان المراد لا ابالي
بحذف الام بين لانه لا ابالي ولذا قال سيبويه ايضا ان قوله ولست ابالي بعد مطرف حتوف المنايا اكثرت
او اقلت فقوله اكثرت او اقلت حال من حتوف المنايا وهو مفعول لا ابالي وقوله اذا انتهى علمي تناهيت
عنده اطال فاملى او تناهى فاقصرا اي اذا بلغ علمي الى موضع بلغت اليه ولم اتجاوزه اي لا اتكلم بما لا اعلم
سواء كان علمي طويلا او متناهيا واملى اي تدلى امهله وتحول له من مواقع او لعدم تقدم همزة الاستفهام
في البيت ولهذا كان الفعلان حاليتين وروي ام تناهى وعلى هذا تكون الهمزة في اطال استفهامية وطال فعل
ماض من الطول وعلى رواية او تناهى لا يكون الهمزة استفهامية ويكون اطال فعلا ماضيا من الاطالة لان
الهمزة لا تجي قبل او فلا يقال ابالي اقمت او قعدت وانما تجي قبل ام ولا النفي ما وجب للاول اي لنفي الحكم
عن مفرد بعد ايجابه للمعطوف عليه فلا تجي الا بعد خبر موجب او امر ولا تجي بعد الاستفهام والتمني والعرض
والتحضيض والنهي ويختص لا بالاسم فلا يعطف بها الجملة الاسمية والفعلية التي فعلها ماض لانها
موضوعة لعطف المفردات وفي قوله يختص بالاسم نظر لانه قد يعطف بها مضارع نحو انا اقوم لا اقعد وذلك
لمضارعته الاسم وكانك قلت انا قائم لا قاعد وقد جعل ليس مرادفا لها اي جعل ليس عاطفا كلا في قوله
واذا اقرضت قرضا فاجزه وانما يجزي الفتى ليس الجمل فليس لعطف الجمل على الفتى والصحيح انه اي ان ليس
على اصله من انه من الافعال الناقصة يقتضي اسما وخبرا وفي البيت الخبر محذوف ليس الجمل جازيا والاسم
مضمر اي ليس الجازي الجمل وبل في عطف المفرد للاضراب عن الاول مثبتا كان الاول او منفيا ومعنى
الاضراب جعل الحكم الاول كالمسكوت عنه بالنسبة الى ما عطف عليه فيكون الاخبار عن قيام زيد او
عدم قيامه في قولك قام زيد بل عمرو او ما قام زيد بل عمرو غلطا فيجوز ان يكون قد قام او ان لم يقم قال المالكي
انه بل بعد النفي والنهي لكن بعدهما فالمفهوم من ظاهر كلامه ان عدم قيام زيد في نحو قولك ما قام زيد
بل عمرو متحقق بعد مجي بل كان لو لكن في قام زيد لكن عمرو بالاتفاق وهذا حكم بل بالنظر الى ما قبلها
واما حكمها بالنظر الى ما بعدها فاشار اليه بقوله وهي بعد الاثبات كالخبر المثبت والامر للفظ في الاسم
المعطوف عليه ولا اختلاف بينهم في انها تفيد الاثبات وبعد النفي والنهي يحتمل اللفظ في الاسم المعطوف
عليه فقط فيبقى المنفي مسند الى الثاني كما كان في الاثبات الفعل المثبت مسندا الى الثاني وكانك

يقول في ما قام زيد بل عمرو ما قام عمرو وهذا مذهب المبرد ويحتمل اثبات الثاني كما هو مذهب الجمهور
فعمرو قائم في قولك ما قام زيد بل عمرو وقيل ابطلت النفي والاسم المنسوب اليه القيام قالوا والدليل على ان
الثاني مثبت انه لا يجوز النصب في ما زيد قائما بل قاعد [illegible] بل في عطف الجمل فقد يكون لتدارك الغلط
سواء اشتركت الجملتان اولا نحو ضربت زيدا بل اكرمته ونحو خرج زيد بل دخل عمرو وقد يكون للانتقال من
كلام الى آخر اهم من الاول بلا قصد الى جعل الاول في حكم المسكوت عنه كقوله تعالى بل هم في شك منها بل هم
منها عمون ولكن بالتخفيف للاستدراك وهو رفع توهم يتولد من الكلام السابق مثلا اذا قلت جاءني
زيد فكان مخاطبك يتوهم ان عمروا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة والمصاحبة فرفعت ذلك التوهم بقولك
لكن عمرو لم يجئ في عطف المفردين نقيضه لا لما انها لا يقع في المفردات الا للاثبات للثاني بعد النفي عن
الاول ولا للنفي عن الثاني بعد الاثبات للاول وانما كان كذلك لانه يجب ان يكون ما قبلها مغايرا لما
بعدها في النفي والاثبات واذا عطف بها المفرد على المفرد لا يكون في المفرد المعطوف معنى النفي لان
حرف النفي انما يدخل على الجملة واذا لم يكن فيه نفي وجب ان يكون المعطوف عليه منفيا ليحصل التغاير بينهما
ولكن في عطف الجملتين نظيره بل في وقوعها بعد النفي والاثبات لوقوع بعدهما نحو جاءني زيد لكن عمرو
لم يجئ فعمرو ولم يجئ مرفوع بالابتداء وليس للكن حظ فيه وما جاءني خالد بل بكر قد جاء سواء ابني يقول لكن
بكر جاء ليكون مثالا للكون لكن بعد النفي واي للتفسير [illegible] مبهم من المفرد والجمل نحو جاءني اخوك اي زيد
وكذا النصب والجر نحو رأيت اخاك اي زيدا ومررت باخيك اي زيد واذا عطف على المضمر المرفوع المتصل ولا
فصل بين المعطوف والمعطوف عليه لا قبل حرف العطف ولا بعده اكد ذلك المضمر بالمنفصل عند البصريين
على سبيل الاولى لا على سبيل الوجوب وعند الكوفيين يجوز العطف عليه بلا تاكيد بالمنفصل ولا فصل من غير
استقباح نحو اذهب انت وربك وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل ومعنى
من حيث انه فاعل فلو عطف عليه لكان ذلك كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا [illegible] ثم عطف عليه
لانه اذا اكد بمنفصل ظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة فيحصل له نوع استقلال
اما اذا كان هناك فصل سواء كان قبل حرف العطف كقوله ولست بنازل الا ألمت برحلي او خيالتها الكذوب
وبعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فيجوز ترك تاكيد بالمنفصل طلبا للاختصار ولان طول الكلام قد يغني
عما هو الواجب فاغنانا عما هو الاولى على سبيل الاولى ويجوز التاكيد ايضا بالمنفصل عند الفصل نحو قوله

اي تفسيري

تعو وما عندنا من دونه من شيء نحن ولا آباؤنا وقوله قلت اذا اقبلت وزهر تهادى كنعاج الملا تعسفن
رملا فانه عطف زهر على المتصل المستكن في اقبلت من غير تاكيد ولا فصل للضرورة تهادى من قولهم جاء
فلان يتهادى بين اثنين اذا كان يمشي [illegible] معتمدا عليهما من ضعفه وتمايله وكذلك المراة اذا تمايلت في
مشيها بينا من غير ان يماشيها احد قيل تهادى او نعاج الرمل هي البقر من الوحش واخذتها نعجة والتعسف
الاخذ على غير الطريق والملا مقصور الصحراء ولا يصح على غير ضمير المجرور بدون اعادة الجار من الحروف
والاسم نحو مررت بك وبزيد والمال بينك وبين زيد لان ضمير المجرور كالجزء من الجار فلو لم يعد الجار
يكون ذلك كالعطف على بعض حروف الكلمة وانما لا يجوز العطف ههنا عليه بغير اعادة الجار وكذا قال ولا
يصح العطف وقال اكد لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل بالفعل لان الفاعل
ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله بخلاف المجرور فانه لا ينفصل عن جاره سواء ضميرا او لا وقراءة حمزة
تساءلون به والارحام بالجر ليست بتلك القوية لان عطف الارحام على ضمير المجرور من غير اعادة الجار و
الظاهر انه انما يجوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لانه كوفي وهم يجوزون العطف عليه من غير اعادة الجار
في حال السعة وقد اجيب عنه بان الباء مقدرة والجار لما فيكون عطف الجار والمجرور وهو ضعيف لان الجار
لا يعمل مقدرا في حال السعة الا في الله لافعلن وقيل ان الواو للقسم وفيه نظر لانه يكونه اذن قسم
للسوال لان قبل ذلك واتقوا الله الذي تساءلون به وقسم السوال لا يكون الا مع الباء ولا يجوز الفصل
بالجزئين المعطوف والمعطوف عليه وقد عرفت بيان ذلك ولا اعتداد بقراءة من قرا ان اولى الناس
بابراهيم للذين اتبعوه وهذا النبي بالجر عطفا على ابراهيم لوجود الفصل بين المعطوف المجرور و
المعطوف عليه بالاجنبي وحكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يجب للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله
كما اذا وجب الضمير في المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله كما اذا وجب الضمير في المعطوف عليه بالنظر الى
ما قبله لكونه جملة وقعت حالا منه او خبرا عنه او صلة له وجب مثله في المعطوف عليه عن لام التعريف
بالنظر الى حرف النداء لكن انما جاز ذلك لان المستكن وهو اجتماع اللام وحرف النداء غير موجود في المعطوف
وكذلك ان وجب للمعطوف عليه حكم بالنظر الى نفسه والى غيره معا وجب مثله للمعطوف ان كان مثل
المعطوف عليه في نفسه فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعبد الله لان عبد الله ليس مثل المعطوف
عليه لانه مفرد وهو مضاف ولذا ولكون المعطوف حكم المعطوف عليه لم يجز في ما زيد بقائم او قائما ولا

ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب على ان يكون ذاهب خبرا لعمرو ويكون عطف جملة ولا يجوز فيه الجر والنصب
ليكون عطفا على بقائم او قايما وذلك لانه لما وجب لقولك بقائم او قايما الضمير الراجع الى زيد لكونه خبرا مشتقا
وجب ان يثبت مثله في المعطوف الذي هو مثل المعطوف عليه في كونه مشتقا وهو قولك ذاهب عمرو
لما عرفت من انه اذا ثبت للمعطوف عليه حكم المعطوف عليه في نفسه مثله وجب ثبوت ذلك الحكم له ولا ضمير
في ذاهب عمرو بالجر ولا في ذاهبا عمرو وانما يجوز ما زيد قايما واسدا مع عدم الضمير في المعطوف لانه ليس
مثل المعطوف عليه لانه جامد والمعطوف والمعطوف عليه مشتق ولا يجوز جر ذاهب ولا نصبه على اضمار
ما يكون هو خبره وعمرو اسمه لانه اذا تقدم الخبر في ما بطل العمل ولهذا يجوز فليس زيد بقائم او قايما ولا
ذاهب عمرو بجر ذاهب ونصبه على اضمار ليس لانه يتقدمه الخبر وقوله وجاز الذي يطير فيغضب زيد
الذباب اعتراض لان فيغضب زيد معطوف على يطير الذي هو صلة الذي فوجب الضمير في المعطوف
كما وجب في المعطوف عليه مع خلوه عنه فاجاب عنه بقوله لتمحض الفاء هنا للسببية فلا يكون للعطف
وكلامنا في العطف ويجوز ان يكون الفاء للعطف وان لم يكن فيما بعدها الضمير اكتفاء بما بعدها من الارتباط
المعنوي سواء كان ما قبلها سببا لما بعدها كما في هذه المسئلة او لا كما في الذي جاء فغربت الشمس او ثم
غربت زيد لان المعنى الذي يعقب مجيئه غروب الشمس او تراخى عن مجيئه غروبها زيد وجاز عطف
بفعل اي فعل المضارع على اسم الفاعل وعلى العكس اذا صح وقوع هذا موقع ذاك اي وقوع كل واحد
منهما موقع الاخر كقوله تعالى صافات ويقبضن اي يصففن ويقبضن وكذا يجوز عطف الماضي عليه
كقوله تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على قراءة عاصم اي خلق الاصباح ففي قوله عطف بفعل نظر
فلا يجوز يتحدث زيد وضاحك لعدم صحة وقوع ضاحك مقامه لاستلزامه دخول السين على اسم
الفاعل ولا يجوز مررت بضاحك ويتحدث بعطف يتحدث على بضاحك لاستلزامه دخول الباء على
الفعل بخلاف مررت برجل ضاحك ويتحدث فانه يجوز فيه عطف على ضاحك اذ لا مانع لصحة وقوع
يتحدث موقع ضاحك ولا يجوز عطف اي عطف اسم الفاعل على الماضي لعدم مشابهته الماضي وانما يشابه
المضارع اللهم الا اذا قرب الماضي من الحال بدخول قد فانه ح يجوز عطفه عليه كقوله يا ليتني قد زرت
غير خارج ام صبي قد حبا ودارج فانه عطف دارج على حبا لكونه ادنيا من الحال والخارج من الخ
اذا قارب بين خطاه ما لكونه طفلا ثم يستحكم قوته واعلم ان الضمير في قوله ولا يجوز عطفه عليه

بالنظر الى نفسه وغيره معا وكان

رع

الى اسم

الى اسم الفاعل كما ذكرنا ويحتمل ان يعود الى يفعل والبيت الذي ذكره في الاستشهاد يدل على ما قلنا
اولا ولان عطف المضارع على الماضي وقت التكلم بهذا الكلام وان كان نهارا وجعله اي جعلا اذا
حالا من المقسم به لا يدفع الفساد كما جعله بعضهم حالا وغرضه ان اذا حينئذ لا يكون ظرفا لاقسم حتى يلزم
ان تكون القسم مقيدا وانما يدفع الفساد لانه شيء ههنا يعتقد عاملا في الحال الا القسم ويلزم منه تقييده
بوقت غشيان الليل لان الحال يفيد مضمون عامله كما في مررت بزيد ضاربا بل جعله حالا يزيده اي
يزيد الفساد لانه يلزم منه فساد اخر وهو وقوع الظرف الزمان حالا عن غير الحدث مع انه انما
يقع حالا عن الحدث او ما هو معناه كما انه انما يقع خبرا عنه واعلم انه انما لا يدفع الفساد جعله
حالا لو كان العامل في الحال هو القسم واما لو كان العامل فيها هو المضاف المقدر فهو دافع للفساد
الاول واعتذر الزمخشري عن انه عطف على العاملين بان الواو في والليل لما استمر حذف الفعل
معه قام مقام اقسم الباء معا فكان الواو لنيابته عن الفعل ينصب ولنيابته عن الباء يجر فيكون
هذا العطف على معمولي عامل واحد لان الواو على هذا التقدير عامل واحد نعمل عملين مختلفين نقضه
قوله نعم فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس فان هذا الاعتذار انما يستقيم لو لم يصرح
بالقسم والباء اما اذا صرح بها فلا يستقيم كما في هذه الاية ويصح عطف معمولي عامل واحد فصاعدا
على مثلهما اي معمولي عامل واحد سواء كان المعمولان مختلفين في الاعراب اولا وحق العبارة ان
تكون بهذه العبارة ويصح العطف على معمولي عامل واحد نحو اعطيت زيدا درهما وعمرا دينارا
واصبح زيد قائما وبكر قاعدا واعلمت زيدا عمرا اخاك شيئا وبكرا بشرا كريما ويجوز ان عطف الفعل على
مثله دون معموليهما اي دون عطف معمولي الفعل على معمول مثله نحو اريد ان يضرب زيد عمرا و
يهين بكر خالدا فالفعل الثاني معطوف على الفعل الاول ولا يكون معموله معطوفا على معمول الاول
والا لزم تغيير فعل الاول فيه ويلزم منه فساد المعنى ويجوز عطف الجملة على مثلها من غير اشتراك
للجملة الثانية في الاعراب مع الجملة الاولى والعايد في هذا العطف دفع توهم ان الجملة الاولى وقعت
عن سهو وغلط والثانية تدارك لها ونحو يقوم زيد ويقعد عمرو يحتمل الامرين اي يحتمل عطف
الفعل بدون معموله ويكون عطف مفرد على مفرد وعلى هذا يكون العامل في الفعل الاول وهو
وقوعه موقع الاسم هو العامل في الفعل الثاني ويحتمل عطف الجملة على الجملة فيكون مع فاعله جملة

معطوفة على الجملة الاولى ويكون العامل في الثاني غير العامل في الاول فيكون هناك عاملان وكذا
زيد قائم وعمرو قاعدا يحتمل عطف عمرو على زيد وعطف قاعد على قائم ويحتمل عطف جملة على جملة

القسم الثالث

في العامل وهو اما لفظي او معنوي واللفظي اما فعل
او حرف او اسم اما الفعل فيعمل الرفع والنصب اما الرفع فعام لان كل فعل سواء كان لازما
او متعديا يرفع فاعله لان جميع الافعال مستوية الاقدام في اقتضاء الفاعلية واما النصب فقد يكون
عاما كما عدا المفعول به من المفاعيل وهو المفعول المطلق والمفعول له والمفعول فيه والمفعول معه
على اختلاف فيه في معمول معه فان الجمهور من البصريين على ان العامل فيه هو الفعل او معناه بتوسط
الواو التي بمعنى مع وقال الكوفيون انه منصوب على الخلاف فيكون العامل فيه على قولهم معنويا و
قال الزجاج انه منصوب باضمار فعل بعد الواو وكانك قلت في جاء البرد والطيالسة جاء البرد ولابس
الطيالسة وقال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو وقوله والحال معطوف على الموصول في كما عدا لا
على المفعول معه لان الحال من المنصوبات العامة وليست من المفاعيل ولانه لا اختلاف فيها وقد يكون
النصب خاصا كالمفعول به والخبر المنصوب والتمييز فان الاول اي المفعول به لا يكون الا للمتعدي فيكون
خاصا به والثاني انما يكون الافعال معدودة والثالث لا يجيء الا بما فيه الابهام من الافعال وهو اي
المتعدي ما جاوز اي الفعل الذي جاوز هذا الفعل نفسه فاعله اليه اي الى المفعول به وهو على ثلثة
اضرب متعد الى مفعول واحد كضرب زيد عمروا ومتعد الى مفعولين اثنين متغايرين لا يصدق
احدهما على الاخر كاعطيت زيدا درهما او غير متغايرين يصدق احدهما على الاخر وهو اي المتعدي
الى اثنين غير متغايرين سبعة افعال تسمى افعال القلوب وهي زعمت وحسبت وخلت وظننت
بمعناها وعلمت ورايت ووجدت هذه الافعال اما للظن فقط نحو خال يخال وحسب يحسب واما
لليقين فقط نحو علم واما للظن في الظاهر مع احتماله في بعض المواضع لليقين وهو ظن ... قال الله
اني ظننت اني ملاق حسابيه فانه لليقين واما للاعتقاد الجازم في شيء انه على صفة معينة سواء
كان مطابقا للواقع او لا نحو رايت واما للقول بان الشيء على صفة قولا غير مستند الى وثوق نحو
زعمتك كريما وتدليسا نحو زعمت في التحقيق واما لاصابة الشيء على صفة نحو وجدت فانك اذا وجدت
الشيء على صفة لزم ان تعلمه عليها بعد ان لم تكن معلوما لك فلاجل ذلك عدم من افعال القلوب للزوم

افعال القلوب

العلم

العلم فيه فهذه الافعال اذا تعلقن بشئ على صفة اى اذا تعلق بالمبتدا على كونه مخبرا عنه بالخبر على كونه
مخبرا عنه بالخبر وهذه العبارة اولى من عبارة المفصل وهى اذا كانت بمعنى معرفة الشئ على صفة لان
بعض هذه الافعال للعلم لا كلها ولو سلم انها للعلم لم يحسن التعبير عنه بمعرفة الشئ على صفة على ما قال
ابن الحاجب لان لفظ المعرفة انما وضع لاحد مدلولى العلم وهو المتعلق بالمفرد خاصة فاطلاقه
على العلم باعتبار الآخر غير محقق واعلم ان قوله اذا تعلق الخ ان كان قيدا في اقتضاء
هذه الافعال المفعولين كان قوله بعدها غير محتاج اليه وان لم يكن قيدا فيه فالاولى ان تقول
بعد قوله وجدت بمعناه تدخل على الجملة من المبتدا والخبر وفايدتها الاعلام بان النسبة حاصلة
عما دلت عليه هذه الافعال من علم او ظن فتنصبهما على المفعولية ليتعلق معناها بمضمونها ولاجل
انها ينصبهما لا تدخل على الجملة الفعلية لان الفعل لا ينصب ظاهرا فان كان ظننت بمعنى اتهمت
ومعنى الاتهام جعل شخص موضع الظن الشئ وعلمت بمعنى عرفت اى اذا قصدت علم الشئ
في نفسه لا على صفة كقوله تعم نحن نعلم ورايت بمعنى ابصرت اى بمعنى روية البصر لا بمعنى روية
القلب ووجدت بمعنى اصبت نحو وجدت الدابة اى اصبتها وصادفتها لم تقتض هذه الافعال
الاربعة المفعول الثانى لانها بهذه المعانى لا يقتضى الا امرا واحدا فوجب ان لا يتعدى الا الى
واحد لان التعدى امر معنوى ويكون تعدد متعلقه وافراده على حسب المعنى وانما لم يذكر
زعمت وحسبت وخلت بالمعانى التى يكون معها الا يتعدى الى شئ لان زعمت بمعنى قلت وحسبت
بمعنى صرت احسب وهو الذى في شعره شقرة وخلت بمعنى صرت ذا خال اى خيلا خارج معناها
عن معناها اذ كمن عن افعال القلوب بخلاف رايت بمعنى ابصرت فان معناه ايضا علم الحاسة فلم
يخرج عن معنى العلم ولذا لم يخرج ظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت عن معنى الظن والعلم
ويختص افعال القلوب بجواز الالغاء وهو ابطال اعمالها لفظا ومعنى على سبيل الجواز حال كونها
متوسطة بين المفعولين نحو زيد علمت قايم او متاخرة عنهما لاستقلال الجزئين كلاما لانهما
في الاصل مبتدا وخبر مع ضعف العامل بالتاخير بدليل جواز لزيد ضربت وامتناع ضربت لزيد
ويكونا عند الالغاء بمعنى الظرف اذ معنى زيد قايم ظننت زيد قايم في ظنى بخلاف باب اعطيت فانه
لا يستقل الجزآن فيه كلاما اذ لا يتصادق الثانى على الاول وقد نقل الالغاء مع القبح عند التقديم

ايضا عليها وذلك لضعف عمل افعال القلوب لان تاثيرها ليس بظاهر كالعلاج ولان مفعولها في
الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة كقوله ارجو انك ان تدنو مودتها وما اخال لدينا منك تنويل
وسيبويه انما يحمل ذلك على التعليق ويقول اللام مقدرة وحذفت ضرورة وقيل ان ضمير الشان مقدر
بعد الفعل كما في قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظبا فعلى هذا يكون الفعل ملغا
ملغا لا معلقا ونقل قبح الالغاء عند تقدمها على المفعولين عند تقديم معمول المفعول عليها نحو
متى تظن زيد قايم لانه كتقديم المفعول وقوله والتعليق عطف على قوله لجواز الالغاء لا على الافعال
كما قال الشارح لان التعليق امر واجب لا جايز له لانه ابطال عليها على سبيل الوجوب لفظا
لا معنى لان معنى علمت لزيد منطلق علمت انطلاق زيد كما كان كذا عند انتصاب الجزئين
ولهذا جاز العطف مع التعليق بالنصب نحو علمت لزيد قايم وبكرا قاعدا ويمكن توجيه العطف
على الالغاء ايضا مع لام الابتداء نحو علمت لزيد منطلق ومع حرف النفي وهي ما وان ولا النفي
الجنس نحو علمت ما زيد منطلق وان زيد منطلق وعلمت لا زيد في الدار ولا عمرو ومع همزة
الاستفهام نحو علمت ازيد عندك ام عمرو ولو قال والاستفهام من غير لفظة همزة لكان اولى
ليشمل التعليق مع الاسم المتضمن للاستفهام كقوله تعالى لنعلم اي الحزبين احصى ومع المضاف نحو
علمت غلام من عندك وانما علقت مع هذه الاشياء لما ان لها اي لهذه الاشياء المذكورة صدر
الكلام فابقيت الجملة التي دخلتها على صورة الجمل وان كانت تلك الجملة في تقدير المفرد وانما دخلت
لام الابتداء على الخبر في نحو ان زيدا لقايم لضرورة ملجية اليه من اجتماع ان واللام وكذلك قد
تعلق مع ان المكسورة اذا لم يمكن فتحها اذا كان في خبرها لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقايم
وفي جواز وقوع هل بعدها اي بعد افعال القلوب اختلاف وكذا الاختلاف في جواز وقوع كل
استفهام وجوابه لا او نعم فقيل لا يجوز ذلك لان مضمون ذلك الجملة للاستفهام [illegible] لا يصلح
ان يكون متعلق للعلم الا بتاويل ومن لا يقال متعلقه ما يقال في جواب الاستفهام والذي
يقال في جواب الاستفهام ام وباسماء الاستفهام شيء معين منسوب اليه الحكم المذكور في
الاستفهام لان جواب ازيد قام ام عمرو اما زيد قام او عمرو اي عمرو قام فيكون معنى علمت ازيد
قايم ام عمرو علمت احدهما بعينه على صورة القيام اي علمت هذا الذي يشك فيه فيستفهم

اي زيد

عمرو

عنه وأما لم يصرح باسمه بعينه لان المتكلم قد يكون له داع الى ابهام الشئ على المخاطب كقوله تعم وانا او اياكم
لعلى هدى او في ضلال مبين واما الذى يقال في جواب الاستفهام بهل فليس شيا معينا منسوبا اليه الحكم لان [٩٢]
جواب هل زيد قام نعم او لا وليس فيه النسبة والعلم لا يتعلق الا بالنسبة واكثرهم قالوا بجواز ذلك واجابوا
عن حجة القايلين بعدم جوازه بانا لا نسلم ان نعم او لا في جواب هل لا يتضمن النسبة لان معنى نعم نعم
زيد قام ومعنى لا ما زيد قايم ولولا ذلك لم يستقم ان يكون نعم او لا كلاما لحصول المقصود من محكوم عليه
ومحكوم به في الجواب وهو الصحيح لتعلق العلم به وبانا لا نسلم ان مضمون الجملة الاستفهامية لا يصلح
ان يكون متعلقا للعلم وبيان ذلك ان نقول ليس اداة الاستفهام في علمت ازيد قام ام عمرو لاستفهام
المتكلم والا لزم كون النسبة معلومة للمتكلم لان العلم واقع على مضمون الجملة وغير معلومة له لانها
المستفهم عنه المشكوك فيه واذا تناقض وانما يكون تلك الاداة لمجرد الاستفهام معنى علمت المشكوك فيه
المستفهم عنه وهو ان نسبة القيام الى اي شئ فعلى هذا يجوز وقوع الاستفهام الذى جوابه نعم او لا
بعد افعال القلوب نحو علمت ازيد قام او هل زيد قايم فان المشكوك فيه هو نسبة القيام الى زيد او
عدم نسبته اليه كما ان المشكوك في الاستفهام بام وباسماء الاستفهام هو نسبة الفعل الى هذا المعين
او ذاك من الاشخاص الواقعة عليها كلمة الاستفهام فعلى هذا يصح ان يكون مضمون الجملة الاستفهامية
متعلقا للعلم ويكون اداته لمجرده ولا يصح ان يكون متعلقا لعلم المتكلم ويكون اداته لاستفهامه وامتناع
عطف على الجواز اى ويختص هذه الافعال بامتناع الاقتصار على احد المفعولين مع انهما في الاصل
مبتدا وخبر وحذفهما جايز وذلك لان المفعولين معا كاسم واحد لان المفعول في الحقيقة هو مضمونهما
وهو مصدر الثاني المضاف الى الاول اذ معنى علمت اخاك زيدا علمت زيدية اخيك فلو حذف احدهما
كان كحذف بعض من اجزاء الكلمة واعلم ان الحكم بامتناع الاقتصار مما لا يخلو عن ضعف وفساد
وذلك انه وان كان لا اشك في قلته الا انه واقع كقوله تعم ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتيهم الله من فضله
هو خيرا لهم على قراءة القراء السبعة غير حمزة اى بخلهم هو خيرا لهم فالمفعول الاول فيه محذوف وكقوله
ولا تخلنا على عمايك انا طالما قد وشى بنا الاعداء لا تخلنا اذلا على اعرائك الملك بنا فالمفعول
الثاني فيه محذوف وايضا قال ابن المالك يجوز حذف احد المفعولين اذا دل دليل على المحذوف
كقولك قايما لمن قال ما ظننت زيدا وزيدا لمن قال ما ظننت قايما الا في نحو علمت ان زيدا قايم الاولى

ان يقول ان ان المفتوحة مع اسمها وخبرها ساد مسد المفعولين ولا حاجة الى تقدير مفعول ثان
كما هو مذهب سيبويه لان هذه الافعال لا تطلب في ظاهر الاستعمال الا مسندا ومسندا اليه وهما حاصلان
هنا لكن الظاهر من كلامه ان المفتوحة مع معمولها هو المفعول الاول فاقتصر عليه وحذف المفعول الثاني
كما هو مذهب الاخفش فانه يقدر فيه مفعولا ثانيا نحو علمت ان زيدا قام حاصلا ولا حاجة اليه لما ذكرنا
الان ولانه لو كان مقدرا لجاز اظهاره لانه لا يسد مسده شيء حتى يجب اضماره واما كلاهما اي كلا المفعولين
فقد يسكت عنهما ويحذفان معا سواء كان هناك قرينة اولا وهذا مذهب ابن السراج والسيرافي نحو قولهم
في امثالهم من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا وكقوله باي كتاب ام باية سنة ترى حبهم عارا علي
وتحسب وبعضهم اباه ذلك السكوت عنهما الا مع قرينة يكونان معها في حكم المذكور فلا يجوز علمت مع حذف
المفعولين بلا قرينة لعدم الفائدة لان من المعلوم ان الانسان لا يخلو في اغلب الاحوال من ظن او علم
بخلاف باب اعطيت فان حذف المفعولين فيه يجوز بلا قرينة دالة عليهما نسيا منسيا نحو فلان يعطي
لوجود الفائدة فيه من دون المفعولين وقولهم ظننت ذاك فذاك اشارة الى الظن المدلول عليه بظننت
والمفعولان فلا اقتصار فيه على احدهما وقد يتوهم انه اشارة الى الجملة هذا مذهب الفراء فانه قال ان
اسم الاشارة والضمير قد يقومان مقام مفعوليها تقول لمن قال ظننت زيدا قائما انا ايضا ظننت ذاك او
ظننته كما في قلت ذاك فان ذاك في موضع الجملة فكذلك هنا والفرق بين قلت ذاك وبين ظننت ذاك
ان الجملة ثمة اي في قلت ذاك هي القول بعينه لان قولك قلت زيد منطلق في معنى قلت هذا القول
المخصوص وقيل انه محذوف اي قلت قولا هو زيد قائم فحذف قولا لان الجملة بعده تفسيره وجاءت
الجملة في قولك قلت زيد منطلق من صورة الخصوص لان النوع المخصوص من القول لا يكون الا في
صورة الجملة فاذا عدل عنه اي عن المخصوص في قلت قولا جاء المصدر مفردا فجوز ان يشار اليه باسم
مفرد وهو ذاك ولا كذلك مفعولا ظننت لانك اذا قلت ظننت زيدا منطلقا ليس المعنى ظننت
هذا الظن لانك اوقعت الظن على زيد وعلى منطلق ايضا بانك اعتقدته على هذا الوصف فلا يكون
الاسمان في معنى المصدر حتى يجوز كل وضع مفرد مقامهما كما في بعد القول واعلم ان
المصنف في هذا الكلام تابع لابن الحاجب فانه قال ان زيد قائم في قولك قلت زيد قائم وقولا في
قولك قلت قولا ان الاول لفعل خاص والثاني قولا مطلقا وكلاهما منصوب على انه مفعول مطلق

وفيه نظر لان الاول وان كان قولا خاصا والثانی قولا مطلقا لکن لفظ زید قائم لیس بمعنی المصدر
الخاص بل بمعنی المفعول به ای المقول الخاص بخلاف قولک قلت قولا فان لفظ قولا مفعول مطلق
یدل علی ذلک الحدث زید قائم انما هو بیان المفعول وتعیینه لا بیان کیفیة نفس القول الذی هذا
الحدث الواقع منک ولو کان بیانا له لکان من صفاته لکونه سریعا وبطیئا وغیر ذلک ومنشا الغلط
من استعمال لفظ القول بمعنی المصدر وبمعنی المقول ویقال ظننت به اذا جعلته موضع ظنک فیکون
المفعولان ایضا محذوفین ویکون به فضلة کالظرف لبیان موضع الظن لا علی انه احد المفعولین
کما تقول ظننت فی الدار ان الدار ظرف متحقق لوقوع الظن فیه والجرور فی به ظرف لمحل ما تعلق
به الظن ولذلک لو صرحت بالمفعولین مع مثل ذلک کان مستقیما کقولک ظننت بزید وجهه حسنا
لکن ذکره مع حذف المفعولین احسن لافادته معه فائدة تامة ومع ذکرهما نقل فائدته لانه یحصل
فیهما ذلک فان جعلت الباء فی به زائدة کما فی القی بیده لم یجز الاقتصار علیه لانه ح احد المفعولین
فلا بد من ذکر الثانی ویختص هذه الافعال بجواز الجمع بین ضمیری الفاعل والمفعول المتصلین
لواحد من رتبة واحد من المتکلم والخطاب والغیبة نحو علمتنی منطلقا ورایتک فعلت کذا وزید
رآه عظیما وانما لم یجز الجمع بین هذین الضمیرین فی غیرها لان اصل الفاعل الذی اصله التاثیر ان
یکون مغایرا للمفعول الذی اصله التاثر فان اتحدا معنی کره اتفاقهما لفظا ولذا لا تقول فی المظهر
ضرب زید زیدا وانما تقول ضرب زید نفسه فلا یقال ضربتنی وان تخالفا لفظا لاتحادهما معنی واتفاقهما
لفظا بکون کل واحد منهما ضمیرا متصلا وانما جاز اتفاقهما فی معنی هذه الافعال لانهما لیسا
فی الحقیقة فاعلا ومفعولا به لان المفعول فی الحقیقة مضمونها واما ان کان احدهما منفصلا
والآخر متصلا [illegible] فی غیر افعال القلوب ایضا نحو ما ضربت الا ایاک وانما یقال ایانا وایاک
فاضرب ... ان لم یکونا من قرینة واحدة نحو ضربنی اذا کان المراد من زید هو المتکلم وقد اجری
مجراها ای مجری افعال القلوب فقدت وعدمت فی جواز الجمع بین الضمیرین لواحد لانهما ضدا
وجدت وقد یحمل الضد علی الضد فیقال فقدتنی قال الشاعر لقد کان لی عن ضرتین عدمتنی
وعما الاقی منهما متزحزح ای کان لی من متزحزح ای بعد نکاح ضرتین وعما الاقی منهما من الشدائد
وقوله عدمتنی اعتراض یدعو به علی نفسه ولا یقال ضربتنی بالجمع بین الضمیرین ولکن یقال

ضربت نفسي فان النفس صارت بسبب اضافتها الى ضمير المتكلم كانها غيره المغايرة المضاف للمضاف اليه
وبنو سليم يجعلون باب قلت اجمع اى سواء كان ماضيا او مضارعا او مخاطبا او غايبا او امرا او اسم فاعل او
مفعول في الاستفهام مثل ظننت في عمله راوه متعلقا بحرثن كتعلق ظننت واعلم ان قوله في
للاستفهام سهو منه او من الناسخ ولعل هذا السهو وارد من صاحب المفتاح او من حافظه وصوابه ان يقال بدله
مطلقا فان صاحب المفصل قال فيه بعد ذكر مذهب من جعله مثل ظننت في الاستفهام خاصة وبنو سليم
يجعلون باب قلت اجمع مثل ظننت وقال ابن مالك والحاقه في العمل بالظن مطلقا لغة سليم وقال الشيخ
الرضي رحمه الله وجواز الحاقه في العمل بالظن مطلقا لغة سليم واكثر العرب لا تجوز هذا الالحاق الا بشرط ان يكون
القول مضارعا مخاطبا ومنهم من يشترط الخطاب دون المضارعة ومنهم من يشترط المضارعة دون الخطاب
فتقول زيد عمروا قايما ولا بد عند الاكثر في الالحاق من شرط تقدم استفهام متصل نحو اتقول زيدا منطلقا
او منفصل بظرف نحو اقداما تقول زيدا جالسا او باحد المفعولين كقوله اجهالا تقول بني لوي لعمر
ابيك ام متجاهلينا وما يجري مجراها اى مجرى افعال القلوب وفي الدخول على المبتدا والخبر الخبر
صيرت ومفعولاه في الحقيقة مما اسم صار وخبره فيكون صيرت زيدا مثل احفرت زيدا النهر ويكون مطاوعه
وهو صار زيد قايما مثل مطاوعه وهو حفر زيد النهر وما يتضمن معناه اى معنى صيرت من مرادفاته
كجعلت ورددت ووهب غير متصرف في قولهم وهبني الله فداك اى جعلني قال ابن مالك ذكره الازهري
عن ابن الاعرابي وفي الصحاح وتقول هب زيدا منطلقا بمعنى احسب يتعدى الى مفعولين ولا يستعمل
منه ماض ولا مستقبل في هذا المعنى وهو كثير مثل قوله امرتك الخير فافعل ما امرت به فقد تركتك
ذا مال وذا نسب اما اذا لم يكن مرادفا له بمعناه فيخرج عن هذا الباب كجعل بمعنى خلق ذكر بمعنى خلق
ورد جعله راجعا ووهب بمعنى اعطى وجعل ضرب المثل منها اى جعل بعضهم ضرب مع المثل بمعنى صير
نحو ضربت كذا مثلا قال الله تعالى وضرب الله مثلا عبدا مملوكا فمثلا مفعول ثان وعبدا مفعول
اول اى جعل مثلا وصاغه مثلا من صوغ الخاتم ومتعديا الى ثلثة نحو اعلمت واريت زيدا عمروا فاضلا
اعلم ان همزة التعدية تدخل على علم وراى من جملة افعال القلوب فيزيد لها بسبب الهمزة
مفعول آخر موضع الاصلي قبل المفعولين لان معنى هذه الهمزة جعل الشي على اصل الفعل فمعنى اعلمتك
زيدا منطلقا على ان تعلم زيدا منطلقا فلا بد ان يذكر اولا المجعول ثم يذكر متعلق اصل الفعل وهو

المحمول عليه لان المحمول عليه معنى قائم بالمحمول وقد اجرى نبّات وانبات واخبرت وخبّرت وحدّثت
مجرى اعلمت في التعدية الى ثلثة مفاعيل لان في كلها معنى الاعلام ولم يجز سيبويه من هذه الخمسة الانبا
ويتعدى اللازم الى مفعول واحد والمتعدي الى اثنين بالنقل الى افعل او فعّل بتشديد العين او
فاعل وجعل بعضهم بناء فاعل من اسباب التعدية كالهمزة والتضعيف وحرف الجر بسبب ان هذا البناء
يقتضي التعدية وان لم يكن الفعل الثلاثي متعديا لان المشارك هو المفعول ولم يجعله بعض آخر منه
لانه ليس مثل هذه الاشياء في المعنى لانها بمعنى التصيير بخلافه ولانه قد لا يتعدى الى الكثير مما كان الثلاثي
متعديا اليه نحو ضاربته وذلك في كل فعل كان مفعوله الاصلي هو المشارك بخلافها فان التعدية لازمة
او استفعل وبحرف الجر ولا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل الا الباء في بعض المواضع والباء المغير
معنى الفعل يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول به لانه عنده بمعنى مع وقال سيبويه
لا يجب ذلك بل يجوز فيه المصاحبة وعدمها واما الهمزة والتضعيف فلا بد فيهما من تغيير معنى الفعل
نحو اذهبته يتعدى فيه ذهب اللازم بالنقل الى افعل الى واحد فاحفرته بئرا يتعدى فيه حفر
المتعدي الى واحد الى اثنين بالنقل اليه وفرّحته يتعدى فرح اللازم الى واحد بالتضعيف و
عرّفته زيدا يتعدى فيه المتعدي الى واحد الى اثنين بالتضعيف وكارمته يتعدى كرم الى واحد
بالنقل الى فاعل ونازعته الشيء يتعدى فيه نزع المتعدي الى واحد الى اثنين بالنقل اليه
واستكرمته يتعدى فيه كرم اللازم الى واحد بالنقل الى استفعل واستكتبته الكتاب يتعدى
فيه كتب المتعدي الى واحد الى اثنين بالنقل اليه وذهبت به يتعدى بحرف الجر الى واحد
وجزت به زيدا يتعدى جزت المتعدي الى واحد الى اثنين بحرف الجر والمتعدي الى اثنين
يصير ذا ثلثة بالهمزة وحدها ولا يكون ذلك الا في علم ورأى نحو اعلمت واريت واجاز الاخفش
اخلت وازعمت واحسبت واظننت يعني ان مذهب الاخفش انه يجوز تعدي باقي افعال
القلوب الى ثلثة مفاعيل بالنقل الى الهمزة قياسا لا سماعا واما الثاني من المنصوبات الخاص
فانما يكون للافعال الناقصة وهي كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات ومازال التي مضارعه
يزال واما التي مضارعه يزول فليس منها فلا يقال لا ازول اميرا ومابرح في الاصل بمعنى
زال عن مكانه ومافتئ بفتح العين وكسرها مهموز اللام بمعنى مازال ومانفك في الاصل

الافعال الناقصة

بمعنى انفصل وماادام وليس والحق بها آض وعاد وغدا وراح وكذا آل ورجع وحال وارتد كان
الاصل في هذه الملحقات ان يستعمل تامة الى مفرد وجزها بالى ثم ضمنت كلها معنى صار لان الشخص اذا
رجع الى الفعل فذلك الفعل يصير كاينا بعد ان لم وكذا الحق بها جاء في ماجاءت حاجتك اي اي شيء
صارت حاجتك وانما انث الضمير الراجع الى ما لاخبار عنه بالمونث نحو من كانت امك او ي كاجتك
بالرفع على ان يكون اسم جاءت وبما منصوب المحل على الخبرية وكذا الحق قعد في قول الاعرابي ارهف
شفرته حتى قعدت كانها حربة اي صارت قال الاندلسي لا تتجاوز بجاء وقعد الموضع الذي استعملته العرب وال
وطرد بعضهم بدخل هذه الافعال دخول افعال القلوب على المبتدا والخبر لاعطاء الخبر حكم معناها فان مضمونها
صفة لمضمون الخبر اذ معنى كان زيد قايما زيد متصف بصفة الكون والحصول في الزمان الماضي ويحتاج
فيها الى الجزئين كما في افعال القلوب اليهما وهذا معنى قوله دخول افعال القلوب وان اختلف جهة
الاحتياج فترفع الاول بانه اسم لها لا فاعل لان الفاعل في الحقيقة مصدر الخبر مضافا الى الاسم وتنصب
الثاني بانه خبر لها ونقصانها اي نقصان هذه الافعال انها لا تنعقد ولا يتم كلاما مع المرفوع بدون المنصوب
وقال المصباح وغيره ايضا انها سميت ناقصة لانها سلبت الدلالة على الحدث وانما تدل على الزمان فقط
وفيه نظر لان دلالة صار على الانتقال ودلالة ما زال على الاستقرار ودلالة ما كان على الكون الدايم
ودلالة ليس على الانتفاء واضحة واما كان يدل على الحصول المطلق والفايدة فيه التاكيد والمبالغة
باعتبار انه يدل وضعا في نحو كان زيد قايما على حدث مطلق بعينه حره كما ان ضرب يدل على زمان مطلق
بعينه كانه وسماه الاول والثاني على شرايطهما في باب الابتدا من كون الاول معرفة او متخصصا ومن
وجوب اشتمال الثاني على الضمير اذا كان جملة ومن وجوب تقدمه على الاول اذا كان ظرفا والاول نكرة
وزعم بعض المنتمين الى هذه الصنعة اي صنعة النحو بناء الكلام على بعضها اي بعض هذه الافعال
من غير تقدير دخول هذا البعض على المبتداء والخبر سايغ جايز بدليل قوله قفي قبل التفرق يا ضباعا
ولا يك موقف منك الوداعا اراد ضباعة فرخم وقوله ولا يك الى اخره ما الحقيقة دعاء بان لا يجعل
موقف من المواقف وداع وليس قول الشاعر محمول على الضرورة على زعم هذا الزاعم اذ لا يتم المعنى
المقصود الا هكذا بان يكون الاول نكرة والثاني معرفة واذا كان ذلك فلم يكن لا يك في التقدير
على المبتداء والخبر لانه لا يجوز ان يكون المبتداء نكرة والخبر معرفة في غير الاستفهام وسيبويه يجوزه

المصنف

ذلك نحو من زيد قمن مبتدا وزيد خبره عليه اذ لو عرفهما لم يورد انه لم يرخص ان تكون ما سوى ذلك
الموقف من المواقف وداعا لان اللام تكون للعهد في الموقف فتكون المعنى ولا يكن هذا الموقف المعهود
موقف وداع فتكون فيه ترخيص انه تكون ما سواه من المواقف وداع ولو نكرهما لم يورد ان الوداع وذكره
اليه حتى صار نصب عينه فاذا عرف الوداع افاد انه نصب عينه ولو نكرها فات هذا المعنى ولو عرف الاول
ونكر الثاني لجمع الحسنيين احدهما الترخيص المذكور والثانية النكتة المستفادة من تعريف الوداع وفي
الجواب عن دفع الواهم بانه ليس بواجب ان تكون الخبر والاسم لكان مبتدا وخبرا في الاصل تعد تسليم جميع ما
ذكره مع انه في الحقيقة غير مسلم انه لو اراد ايراد هذا المعنى بطريق النفي دون النهي لابد ان تقول ما
موقف في مثل الوداع بتنكير الاول وتعريف الثاني اذ لا يستقيم المعنى الا هكذا بعين ما ذكره في تكون موقف
مبتدا والوداع خبره ولا سيما على لغة تميم فتكون الكلام الاصلي في قول الشاعر غير مبتدا وخبر على ان المقصود
من البيت ان لا تكون الوداع اي موقف الوداع موقفا منها وتكون الوداع اسما لكان وموقفا خبر له
فتكون من باب القلب الذي يشجع عليه من الالباس مثل ما في قول الاخر كان سبيئة من بيت راسي
تكون مزاجها عسل وماء فيمن روى النصب في مزاجها فان الاصل فيه رفع مزاجها ليكون اسم تكون و
نصب عسل ليكون خبرا له فقلب للامن من اللبس فان المراد ان مزاجها موصوف بالحلاوة والهناءة كالعسل
والماء وهو معلوم وليس المراد ان العسل والماء على مزاج الخمر وهذا كما في قولهم عرضت الناقة على
الحوض وان كان في الرواية رفع مزاجها مع رفع عسل تكون في تكون ضمير الشأن او ضمير السبيئة وهي الخمر المشتراة
من سباب الخمر اذا اشتريتها وبيت راس مدينة صغيرة بالشام فيها مولود الشافعي رحمه الله وخبر كان قوله
في البيت الذي بعده على انيابها او طعم غض من التفاح مهتصرا اجتناء واعلم ان ابن مالك
قال وقد يخبر في هذا الباب وفي باب ان بمعرفة عن نكرة بشرط الفائدة وكون النكرة عن صيغة محضة
اختيار القول امير المؤمنين علي رضي الله عنه في النهج كان فوزا بهذه الخصال شرف مكارم الدنيا
ولم يجز ذلك في المبتدا والخبر للالباس لاتفاق اعرابهما والحسن لهذا مع حصول الفائدة وعدم اللبس
تشبيه المرفوع بالفاعل والمنصوب بالمفعول وانما جوز ذلك الزمخشري وغيره للضرورة وقال ابن
مالك لا ضرورة للشاعر ههنا لانه امكنه ان يكون ولكنك موقف منك الوداعا كما امكنه ان يقول
تكون مزاجها عسل على ان تكون مزاجها مبتدا وعسل خبره والجملة خبر كان وجعل سيبويه قوله

فانك لا تبالي بعد حصول الظبي كان امك ام حمار منه اي من القلب لان اصل الاستعمال الظبيا كان
امك ام حمارا الا انه قلبت من جهة المعنى فقط لان المقصود ان يستفهم عن امه اضعيفة هي ام
قوية لا ان يستفهم عن احدهما اعني الظبي او الحمار هل سوا امه والا يكن القلب من جهة المعنى بل
كان من جهة اللفظ فالاسم والخبر معرفتان لان بمذهبه ظبي مبتدا وكان امك خبره او حمارا عطف
على ظبي وصح الابتدا بالنكرة لكونها بعد الهمزة المعادلة لام كما صح ارجل في الدار ام امراة فيكون
اسم كان وهو الضمير الراجع الى ظبي وخبره وهو امك معرفتين فقوله فالاسم والخبر معرفتان ليس
على الحقيقة جوابا للشرط بل علة لجوابه اقيمت مقامه كما في قوله تعالى من كان عدوا الله فانه نزله على قلبك
وجوابه في الحقيقة لم يستقم التمثيل اي ان لم يكن القلب كذلك لم يستقم التمثيل لانهما معرفتان
والتمثيل انما استقام لو كان الاسم نكرة والخبر معرفة واعلم انه يمكن ان يكون البيت من
القلب من جهة اللفظ ايضا كما قال صاحب المفتاح ايضا انا ارتفاع ظبي بفعل مضمر يفسره هذا الظاهر
لا بالابتدا لان الاستفهام بالفعل اولى ولان الهمزة التسوية الواقعة بعد سوا ولا ابالي انما
تدخل على الفعل كما عرفت في باب العطف ولا بكان الظاهر لان مرفوعه لا يتقدم عليه وكذا امك
منصوب بالفعل المضمر فعلى هذا يكون التقدير كان ظبي امك ام حمار فيكون الاسم نكرة والخبر معرفة
قيل لا يجوز هذا التقدير لان شرط ام المتصلة ان يلي احد المستويين الهمزة والاخر ام والجواب بان
الفعل لما كان واجب الحذف لوجود المفسر صار كانه معدوم فاف الاستواء قد لا يكون في الشعر او
نقول على تقدير ارتفاع ظبي بالابتدا يكون اسم كان ايضا نكرة والخبر معرفة لانه ضمير عايد الى نكرة غير
مختصة بوجه فيكون نكرة وانما يكون الضمير العايد الى النكرة معرفة اذا كان النكرة مختصة بوجه
وقيل ان بني دارم وبني نهشل يقولون قائم كان عبد الله فيجوزون تقديم اسم كان عليه وعلى هذا
القول فهو اي قوله اظبي كان امك نظرا الى البيت الاول في اسم كان نكرة وخبره معرفة ويكون
من جهة اللفظ ايضا وكذلك من نظيرها ايضا على الوجهين اللذين ذكرناهما ثم ان معانيها اي معاني
افعال الناقصة تختلف فكان لثبوت خبرها ماضيا دايما نحو كان الله سميعا بصيرا ومنقطعا
نحو كان زيد ضاربا وليس الدوام مشتقا من لفظ كان كما قيل بل قرينة قوله تعالى سميعا وكان
الكاينة بمعنى حدث وثبت اي التامة وكان الزايدة التي تزاد غيره مفيد لشيء الا محض التاكيد

في نحو جياد بني ابي بكر تسامى على كان المسومة العراب الجياد جمع جيد وعلى هذا كان قوله على كان المسومة
ظرفا مستقرا حالا من الضمير في تسامى او جمع جواد من جاد الفرس جودة اذا صار رايعا وعلى هذا يكون
ظرفا لغوا متعلقا بتسامى والخيل المسومة المرعية والمسومة المعلمة ايضا والخيل العراب خلاف البخاتي
والزايدة التي تدل على زمان الماضي في نحو ما كان احسن زيد ليستا من الباب اي من باب الافعال
الناقصة وكان التي فيها ضمير الشان سمي الناقصة بعينها نحو كان زيد قائم وقيل انها تامة فاعلها ذلك
الضمير اي وقعت القصة بالجملة ثم فسرت القصة بالجملة وقيل انها اي ان كان في قوله بتيهاء قفر والمطي
كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها التيهاء المفازة التي لا يهتدى فيها من التيه والقفر
المكان الخالي يصف المطي بسرعة سيرها فانها بمنزلة قطا تركت بيوضا صارت افراخا فهي تمشي بسرعة
الى افراخها بمعنى صار التعذر حملها على كونها تامة لانه يجب ان يكون فراخا حالا فيلزم ان تكون البيض في
حال كونه فراخا وهو فاسد وعلى كونها زايدة لنصب فراخا وعلى كونها ناقصة ليست بمعنى صار لانه يودي
الى عكس المعنى لانها يشعر بان الفراخ سابقة على البيض وصار للانتقال من شي الى شي سواء كان
الانتقال باعتبار العوارض نحو صار زيد غنيا او الى الغنى او باعتبار الحقيقة نحو صار الهواء ماء
واصبح واضحى وامسى وظل وبات لاقتران مضمون الجملة وهو مصدر خبر المضاف الى اسمها بالاوقات
الخاصة التي تدل عليها هذه الافعال بموادها وهي الصباح والضحى والنهار والليل وكذا بالاوقات
التي تدل عليها بصيغتها نحو اصبح زيد قائما معناه ان قيام زيد يقترن بالصبح في الزمان الماضي و
معنى ظل زيد متفكرا ان اقتران تفكره بجميع النهار في الزمان الماضي او كانت هذه الخمسة بمعنى
صار من غير اعتبار الاوقات التي تدل عليها بموادها نحو اصبح زيد غنيا وظل وجهه مسودا والثلاثة
الاول التي هي اصبح واضحى وامسى في افادتها الدخول في الاوقات الخاصة ليست من الباب اي
من باب افعال الناقصة لانها تامة يسكت على مرفوعها نحو اصبحنا والحمد لله وامسينا والملك لله اي
دخلنا في الصباح والمساء وكنا اصبحنا وكذا الاخيران وهما ظل وبات ليسا من الباب اذا كان ظل
بمعنى دام وطال وبات بمعنى نزل بليل في نحو ظللت بمكان كذا وبت بيتا طيبا وما في اوله الحرف
النافي وهو ما زال وما برح وما فتئ وما انفك لاستمرار الفعل وهو هذه الافعال فاعله وهو اسمها
لانها فاعلات في الحقيقة ومعناه ان ثبوت هذه الافعال بحسب معانيها حاصل لفاعلها ومعانيها

بتيهاء قفر

ثبوت اخبارها على الصفة المرادة بها في زمانه اي في زمان الفاعل ووقت قبوله فمعنى ما زال زيد
اميرا استمرت الامارة لزيد وادمت له مذ قبلها واستاهل لها وهو وقت البلوغ الذي يمكن
القيام بما فيه ولدخول النفي وهو ما فيها على النفي وهو زال وبرح وانفك لانها في معنى النفي جرت
هذه الاربعة مجرى الاثبات لان نفي النفي اثبات والاستمرار والدوام انما يستفاد من نفي النفي
لان تقييد نفي الشيء سواء كان ذلك الشيء اثباتا او نفيا بزمان يوجب استغراق ذلك النفي
في جميع اجزاء الزمان بخلاف الاثبات فان تقييد اثبات الشيء بزمان لم يوجب استغراقه في
جميع اجزائه الا يرى انك اذا قلت ضرب كفى في صدق هذا القول وقوع الضرب في جزء من اجزاء الزمان
الماضي ومن ثمه اي ومن اجل انها جرت مجرى الاثبات لم يجز اتصال اداة الاستثناء بخبرها الا في الاستثناء
المفرغ لا يكون في الموجب الا في الفضلات وخبرها ليس بفضلة فعلى هذا لم يجز نحو ما زال زيد الا قائما
لاستلزامه التناقض وذلك لان ما زال للاثبات خبره والا لنفيه لان الكلام اذا كان مثبتا كان المخرج
منفيا فيصير قائما مثبتا ومنفيا في حالة واحدة وقيل لا يجوز ذلك لاستحالة استمراره على جميع الصفات
الا القيام وقد عرفت ما فيه من النظر وخطى ذو الرمة في قوله حراجيج لا تنفك الا مناخة على الخسف او نرمي
بها بلدا قفرا الحرجوج الناقة الطويلة على وجه الارض واصل الحرجوج حرجح واصل الحرجح حرج بالضم
والجمع حراجيج فانه اوصل اداة الاستثناء بخبر لا تنفك وهو قوله الا مناخة والاعتذار عن ذلك
بجعله مناخة حالا لا خبرا او بجعل على الخسف خبرا كانه قال لا تنفك مع الخسف اي مع الابتذال والمهانة
اي بجعل في
ثم استثناء الا مناخة بعد تمام بالاسم والخبر على انه حال مستثنى من احوال عامة اي لا تنفك على
الخسف في حال من الاحوال الا في حال الاناخة فاذا يحصل بها راحة ضعيف بوجهين لما ان
الاستثناء المفرغ قلما يجيء في الاثبات وان كان المستثنى فضلة فلما تقدر في الاستثناء المفرغ
المستثنى منه بعده وهنا يلزم ذلك لانه مستثنى من الاحوال للضمير المستتر في على الخسف لان المعنى
ما تنفك مهانة في جميع الاحوال الا في حال الاناخة وكان المستثنى منه مقدرا بعده وذلك لم يعهد
في الاستثناء المفرغ نحو هذا وجه ثالث وهو ان عامل الحال هو الظرف المتاخر عنه ولم يجوزه سيبويه
خلافا للاخفش هذا كله على تقدير ان يكون العامل في الحال هو على الخسف اما ان كان العامل فيه
لا تنفك فكذلك يلزم ضعفه ايضا للوجه الاول من الوجهين ولان عامل قبل الا لا يعمل عند البصريين

فيما بعد المستثنى بالا الا ان تكون مستثنى منه نحو ما جاءني الا زيد احد وتابعا للمستثنى نحو ما جاءني
الا زيدا الظريف لان ما بعد الا من حيث الحقيقة جملة مستأنفة غير الجملة الاول لان قولك ما جاءني
الا زيد بمنزلة قولك ما جاءني غير زيد وجاءني زيد فلا يجوز ان يتوغل معمول الفصل من الجملة الاولى
في الجزء الاجنبي من ذلك الفصل واما المستثنى فانه غير متوغل في الجزء الاجنبي لانه على طرف منه
واما المستثنى منه وتابع المستثنى فلانه لما تعلق المستثنى بهما صار المستثنى وكل واحد منهما
كالشيء الواحد وتقدير التام في تنفك بان تقول انها تامة بمعنى ما تفصل وما تفارق احسن منه
اي من هذه الابعاد لانه سلم الشاعر عن المحظة بمعنى عدم تعسف فيه وتكون على هذا مناخة حالا
وعلى الخسف مفعول مناخة جعل الخسف كالارض ناخ عليها كقوله تحته منهم حرب وجميع ويرمي
عطف على مناخة كما في قوله تعم صافات ويقبضن اي لا ينفصل عن مشقة الا في حال اناختها على
الخسف وفي حال رمي بالبلد القفر بها اي بنقل من شدة الى شدة وما دام لتوقيت الامر والفعل
لمدة ثبوت مصدر خبرها لاسمها ان كان فاعل الخبر ضميرا اسمها او لمتعلق اسمها ان كان فاعله متعلقه
نحو اجلس ما دام زيد قائما واجلس ما دام زيد عمرو قائما ابوه ومن ثمه اي ومن اجل كون ما دام للتوقيت
افتقر ما دام الى ان يشفع بكلام لانه ظرف والظرف فضلة فلا بد معه من كلام لفظا او تقديرا وما
في ما دام مصدرية والمضاف الذي هو الزمان محذوف اي مدة دوام قيام زيد وليس لنفي مضمون
الجملة في الحال على الاعرف فان مذهب جمهور النحاة انها لنفي الحال وقيل للنفي مطلقا وهو
مذهب سيبويه وتبعه ابن السراج تقول ليس خلق الله مثله في الماضي وقال تعم يوم ياتيهم
ليس مصروفا عنهم في المستقبل وقال الاندلسي ونعم ما قال ليس بين القولين تناقص لان
خبر ليس ان لم تقيد بزمان يحمل على الحال لما يحمل الايجاب عليه في نحو زيد قائم وان قيل بزمان
من الازمنة فهو على قيده والبواقي من الملحقات من اض الى بمعنى صار الخبر بهذه الافعال
بتقدم العامل وهو هذه الافعال لانه شبيه بالمفعول والمفعول قد يتقدم الا فيها او له ما
خلافا لابن كيسان والكوفيون غير الفراء في غير دام فانهم جازوا التقدم لان ما الزمت هذه الا فعال
وصارت معها بمعنى الاثبات حتى صار لبعض حروفها وانما لم يجز ذلك غيرهم نظرا الى لفظه فانها
للنفي والنفي مقتضى الصدر اما دام فلما كان ما فيه مصدرية فلم يجوز التقدم اتفاقا لان ما في

حين المصدر لا يتقدم عليه واما توسيط الخبر بين ما النفي وبين الفعل نحو ما قائما زال زيد نحو بالاتفاق
لما ذكرنا من ان ما كبعض حروفها ولا يتخلل الفاصل بين ما هو بمنزلة جزء الكلمة ومنها وفي ليس اختلاف
فالاكثرون من البصريين على جواز تقدم خبرها عليها كقوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فان
يوم معمول المصروف الذي هو خبر ليس فلو لم يجز تقدم مصروفا عليها لما جاز تقدم ما في حيزه عليه
ايضا ومذهب الكوفيين وكثير من المحققين كعبد القاهر وابن الانباري وغيرهما من المساهل الائمة
بعدم جواز تقدم خبرها عليها لانها على القول الكوفيين حرف كما فالحقوها بها في عدم جواز التقدم
وعلى قول غيرهم فعل غير متصرف لكن يجوز تقدم خبرها عليها نظرا الى عدم تصرفها وشبهها بما واجاب
ابن الانباري عن الاية بان يوم ليس منصوب بل مبني على الفتح لاضافته الى الفعل وفي موضع الرفع على
بالابتداء وليس سلمنا انه منصوب بفعل مضمر دل عليه قوله ليس مصروفا تقديره يلازمهم يوم يأتيهم
العذاب او نقول ان يوم متعلق بليس لانها بمعنى كان ويتقدم الخبر على الاسم اذا لم يمنع مانع كقولك لم يقم
لم يكن فقيههم الا ان قالوا اما اذا كان هناك مانع يمنع من تقدمه فلا يجوز تقديمه كما اذا انتفى الاعراب
فيهما والقرينة نحو كان من سوا اخوك من سوى ضربك واستحسن سيبويه تقدم الظرف حال كونه مستقرا
ولهذا استحسن هذا التقدم لانه جزء من الكلام ويحتاج اليه فيقدم للايذان بانه محتاج اليه لا فضلة
نحو ما كان فيها احد خير منك ففيها ظرف مستقر خبر لكان فيقدم على اسمها واستحسن تأخيره حال كونه
لغوا لان اللغو فضلة لو حذف لم يختل الكلام ولذا سمي لغوا فاخر ليعلم انه ليس به ذلك الاهتمام
نحو ما كان احد خيرا منك فيها ففيها ظرف لغو متعلق بكان وفي نحو قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد الاسم
وهو احد عن الظرف اللغو وقوله له ابقاء على رعاية الفواصل فانه لو لم يؤخر لتغير الفواصل
واخرها الاسم من تأخير اللغو وقدم اللغو على الاسم والخبر في القراءة المعتد بها في قراءة اهل
الحجاز غير المعتد بها فانهم يقرؤن ولم يكن كفوا له احد قال لان تقدمه على الاسم لاجل رعاية
الفواصل لغنى عن تقديمه عليها هذا نقل سيبويه عنهم وانما قدم اللغو عليها للاهتمام بشأنه
حيث كان مصبا لما سيق له الاية ومتضمنا للفائدة منها وذلك لان الغرض ليس نفي الكفو
له والحاصل ان الظرف انما يؤخر اذا لم يكن هناك مقتض يقتضي تقديمه كما في الاية وبما ذكر
من التقرير الواقع في التحرير الشافي علمت ان قول الشارح هذا يتعلق بحيث تقدم حرره

اخر الاسم صح

لان تقد

لان تعلقه اظهر من ان يخفى كان سايلا سال انه ظرف لغو وقد قدمه على الاسم وانت حكمت باستحسان
تاخيره فاجاب عنه بانه انما قدمه لرعاية الفواصل فاعاد السايل سوالا آخر وقال ينبغي ان يقدم على
الاسم وحده لا على الاسم والخبر لان الخبر مع الضرورة انما يترك قدر الحاجة فاجاب عنه بانه
قدمه على الخبر ايضا للاهتمام بشانه كما عرفت ويتصل بهذه الافعال الناقصة افعال المقاربة وهي
عسى وكاد وكرب واوشك وجعل واخذ وطفق وانما يتصل لانها لا يتم بالمرفوع كلاما ويحتاج
الى خبر غير عسى في احد استعماليه كما ان الافعال الناقصة كذلك وقوله كلاما منصوب على انه خبر لا يتم
لانه بمعنى لا يصير وفي الخبر عنها اي بين هذه الافعال تفاوت واختلاف فخبر عسى ياتي فعلا
مضارعا مع ان كما سيجي نحو عسى زيد ان يخرج فان يخرج خبر لعسى عند المتاخرين ونقل سيبويه
ان ان يفعل ليس بخبر وقيل لان الحدث لا يكون خبرا عن الجثة واعتذر المتاخرون بان هنا مضافا
محذوفا اما في الاسم او في الخبر اي عسى حال زيد ان يخرج او عسى زيد صاحب ان يخرج وقيل
انه مشبه بالمفعول لان المعنى الاصلي قارب زيد الخروج ثم صار انشاء للرجاء ولذا لا يتصرف
فيه وقال الكوفيون انه بدل مما قبله بدل الاشتمال وربما يقام السين مقامها اي مقام ان لاشتراكهما
في الدلالة على الاستقبال الا ان وضع السين موضع ان قليل لان ان اكثر استعمالا من السين
ولان خبر عسى مقدر بالمصدر والسين ليست بمصدرية في قوله عسى طيي من طيي بعد هذه
ستطفي غلات الكلى والجوانح اي ستطفي البطن المغلوب من طيي في القتال من البطن الآخر
بعد هذه الواقعة او الحرب والغلات جمع الغلة وهي حرارة العطش والكلى جمع كلية والجوانح
الاضلاع وخبر كاد ياتي فعلا بدونها اي بدون ان لما سيجي نحو عسى الغوير ابؤسا وهو مثل اصله
ما نقل من الزباء حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق اليها ومعه الرجال وكان الغوير
معروف لكلب على طريقه عسى الغوير ابؤسا اي لعل الشر ياتيكم من قبل الغوير والابؤس جمع بؤس
ونحو فابت الى فهم وما كدت آيبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر يريد ان تلك الخطة تصفر
فعجبنا منه شاذ لعدم مجي الفعل في خبر كاد وهذا الشذوذ انما يكون على رواية ما كدت واما
على رواية ولم اك آيبا فلا شذوذ فيه وقال المصنف نصب ابؤسا على تقدير ان يصير ابؤسا
وعلى تقدير ان يكون لحذف ان مع الفعل لقوة الدالة وذلك لكثرة وقوع المرفوع بعد عسى

افعال المقاربة

لاشتراكهما

وقال ابو علي جعل عسى بمعنى كان ونزل منزلته ولعل اراد انهم جعلوا لعسى مرفوعا ومنصوبا كما يكون ذلك
لكان الا ان يكون عسى بمعنى كان وتصريف عسى تارة على نحو رمى لانه فعل ناقص يأتي كرمى والضمير بعده فاعله
تقول عسيت عسيتما عسيتم الخ كما تقول رميت وتارة اخرى على نحو لعل تقول عساك الخ تقول لعلك لكن
فيه ثلث مذاهب قال سيبويه عسى محمول على لعل لتقاربهما معنى لان معناهما الطمع والاشفاق فنصب
اسمه ونقل خبره محمولا من وجه على جعل لعل وهو كونه ومن وجه مبقي على اصله وهو اقترانه ومحصله ان التغيير
في الضمائر لعلها لانه يلزم منه تغيرات كثيرة الى ان يبلغ الى اثني عشر تغييرا بخلاف التغيير في نفسها
لانه تغيير واحد تقديري وقال الاخفش ان الضمير المنصوب بعد عسى قام مقام المرفوع ووقوع المرفوع
موقع المجرور في قولهم ما انت كانا وما كنت اشتغاله اولى من تقدير ما لم يكن يكثر ونقل عن المبرد ان
الضمير منصوب بعسى على انه خبرها والاسم مضمر فيه ويكون الفعل المقترن بان في نحو عساك ان يفعل بدلا
من الضمير بدل الاشتمال والتقدير عسى الامر اياك فعلك وان يكن الفعل مقترنا بان يكون حالا من الضمير
وقد يجعل ان مع الفعل فاعلها نحو عسى ان يقوم زيد ولا يجوز على هذا الوجه حذف فلا يقال عسى يخرج
لان شرط الفاعل ان اسما لفظا او معنى فيستغني عسى به عن الخبر وذلك لاشتماله على مسند ومسند اليه
وهو المقصود بهذه الافعال فلما كان ذلك موجودا استغني به عن ذكر الخبر كما استغنينا بهم في ظننت ان
يقوم زيد عن المفعول الثاني لان معنى ظننت ان يقوم زيد يقوم كما كان معنى عسى ان يقوم زيد عسى زيدا
ان يقوم قالوا انه [illegible] في الاستعمال الاول بمعنى الفعل المتعدي وهو قارب في هذا الاستعمال بمعنى
اللازم وهو قرب ليستغني عسى به عن التصريف لان فاعله مظهر وهو ان مع الفعل فلا يصرف لان التصريف
عند كونه ضميرا نحو عسى ان يخرج زيد على انه جعل زيد فاعلا ان يخرج اسم عسى اما لو جعل ان يخرج خبرا
لا فاعلا وهو من باب التنازع فيصح في عسى تقول في التثنية على اختيار البصريين عسى ان يخرج الزيدان
وعلى اختيار الكوفيين عسى ان يخرجا الزيدان وكاد وعسى يتقارضان ثبوت ان وحذفها فاستعمل
كاد استعمال عسى في تقييد خبره بان كما استعمل عسى استعمال كاد في تجريد خبره عن ان وانما يكون
ذلك التقارض لاشتراكهما في اصل معنى المقاربة نحو قوله رسم عفا من بعد ما قد امحى قد كاد من
طول البلى ان يمصحا ادخل ان على خبر كاد وعفا من العفاء وهو الدروس وامحى انفعل من المحو
ويمصح بمعنى مصوحا اي انقطع وذهب ونحو قوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه

نحو قرب حذف من خبر عسى وهو يكون والدليل على ورث الضرب ولهذا الكرية العم يأخذ بالنفس واوشك و
معناه في الاصل اسرع يستعمل استعمال عسى في وجهيها تارة فيقال اوشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج
زيد واذا كان خبرها الفعل المضارع مع ان فهو مقدر بحرف اى اوشك زيد في ان يخرج زيد ثم حذف الجار
وجوبا لكثرة الاستعمال واستعمال كاد تارة اخرى فيقال اوشك زيد يخرج والبواقي وهي جعل واخذ
وطفق يستعملن استعمال كاد لقرب معناه من معناها الا انها للاخذ في الخبر كما ان كاد لدنو الاخذ فيه
قال الشارح لكون معناها دنو الخبر على سبيل الاخذ اقول انها للاخذ في الخبر ولكون عسى
لمقاربة الامر وهو مضمون خبره على سبيل الرجاء والطمع نحو عسى الله ان يشفي مريضي معناه ان قرب
شفائه مرجو من عند الله تعالى في الاستقبال قال [illegible] طمع واشفاق الطمع في المحبوب و
الاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ولكون كاد لمقاربته على سبيل الحصول والوجود نحو كادت
الشمس تغرب معناه ان قربها من الغروب قد حصل جعل لذلك ثبوت ان اصلا مع عسى لان ان
علم الاستقبال فاستعملت مع عسى الذي معناه قرب الفعل مستقبل على سبيل الرجاء ليكون دلالته
على الغرض المقصود منه اوضح وجعل حذفها اصلا مع كاد لان المضارع اذا جرد عن قرينة الاستقبال
كان ظاهرا في [illegible] فيناسب كاد الذي وضعه لتقريب الفعل من الحال واذا دخل النفي على كاد
فهو اى كاد كسائر الافعال على الصحيح في اثباته اثبات ونفيه نفي وقيل يكون في النفي للاثبات في
الماضي والمستقبل اما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون والمراد انه قد فعلوا واما في المستقبل
فلتخطئة الشعراء ذا الرمة في قوله اذا غير الهجر المحبين لم يكد فغيره ذو الرمة لم يكد اى لم اجد ولم
يكد مستقبل لان جواب اذا فلولا انه في المستقبل للاثبات على معنى ان رسيس الهوى يبرح
ويزول وان بعد طول العهد لم يخطئوه وهذا القول مردود لان المراد من الاثبات ان كان اثبات
كاد فهو غلط فاحش لان نفي الشيء كيف اثباتا له وان كان المراد منه اثبات مضمون خبره فكذلك
لان نفي القرب من الفعل اقرب في انتفائه من نفي الفعل نفسه نعم اثبات كاد يدل على مضمون
خبره لان القرب من الفعل لا يكون الا مع انتفاء الفعل والا لكون اخذا في الفعل لا قربا منه وقيل
يكون في الماضي للاثبات دون المستقبل تمسكا على انه في الماضي للاثبات بقوله تعالى وما كادوا
يفعلون اذ المعنى وقد فعلوا وتمسكا على انه ليس للاثبات في المستقبل بقول ذي الرمة اذا

غير البحر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح اذا لمعنى وما يبرح حبها من قلبي ولذا قال
من سمع تلك الحكاية عند تخطئة الشعراء له اصابت بديهية واخطأت رويته والجواب عن الآية
انه لنفي مقاربة الذبح وحصول الذبح بعد نفي المقاربة لقرينة من القراين لا ينافيها اى لا ينافي هذا
المجهول نفي المقاربة لانه لا ينافي بين انتفاء القرب من الشيء في وقت وبين ثبوته في وقت اخر انما
التنافي بين ثبوت الشيء ونفيه في وقت واحد ولم يوجد حصول الذبح من لفظ ما كاد وخفي بدلك
على اثبات مضمون خبره بل انما وجد من لفظ ذبحوها فيكون دالا على الاثبات وجود القرينة وبعضهم
في قولهم اتتخذنا هزوا ادع لنا ربك يبين لنا ما هي ادع لنا ربك يبين لنا ما لونها ادع لنا ما هي دليل
على انهم ما كانوا يقاربون الفعل فضلا عن نفس الفعل لكن قوله فذبحوها يدل على حصول الذبح بينهم

وامـــــا الحرف فتعمل الرفع والنصب والجر والجزم ولما اراد ان يتهب الكلام قسمنا
قسم الحروف تقسيمات في قوله واعـــلم ان الحروف على ضربين عاملة وغير عاملة والعاملة على
ضربين اما عاملة في الاسماء او عاملة في الافعال والعاملة في الاسماء ضربان اما عاملة عملا واحدا
او عاملة عملين والاولى اى العاملة عملا واحدا على ضربين اما جارة او ناصبة والثانية العاملة
عملين اما ناصبة ثم رافعة او على العكس والعاملة في الفعل على ضربين ايضا ناصبة او جازمة
فهذه سبعة انواع الاول الحروف الجارة وانما سميت جارة لانها تعمل اعراب الجر وقيل انها تجر
معاني الافعال الى الاسماء وقد وضعت الجارة على ان تفضي وتصل بمعاني الافعال المستفادة
من الفاظ الافعال او من الفاظ ما يشابهها او ما هي بمعانيها الى الاسماء والافضاء هو الوصول
والباء للتعدية والمراد من اتصال الفعل الى الاسم تعديته اليه بحيث يكون المجرور مفعولا به
لذلك الفعل فيكون منصوب المحل فمنها اى من الجارة من الابتداء الغاية في المكان والمراد
من الغاية جميع المسافة لا النهاية اذ لا معنى لانتهاء النهاية ومعنى الابتداء ان يكون للفعل
المتعدى بها امتداد كالسير والمشي او يكون اصلا له ويكون ابتداء ذلك الامتداد من مجرورها
نحو سرت من البصرة فان للسير امتداد لانه يقال خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو باقل
من خطوة لكنه اصل لما له امتداد يعرف من الابتدائية بان يحسن في مقابلتها الى ما يفيد فايدتها
نحو قولك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجي اليه ففي الباء معنى الانتهاء

الحروف الجارة

نحو

ونحو فإن حديثا منك لو تعاليته حتى النحل في الكبار عوذ مطافل الحديثان النتاج من الظباء والابل
والخيل واحدها عايذ والمطافل جمع مطفل وهي الظبية معها طفلها وهي قرينة عهد بالنتاج قال
المص يقول عايذ بين العوذ وذلك اذا انقضى من ولادتها عشرة ايام او خمسة عشر يوما ثم
مطفل بعد وعلى فاجراء المطافل على العوذ من باب تسمية الشئ بما يؤل اليه ونحو قوله تعالى لمسجد
اسس على التقوى من اول يوم احق ان تقوم فيه مستعار من المكان في غيره خبر لقوله ونحو فان
حديثا منك من قوله منك اى عاملا منك دخل على غير المكان كانه جعل المخاطبة مكانا اتصل به
الحديث قال الشيخ الرضي ان من للابتداء في غير الزمان عند البصريين سواء كان المجرور
بها مكانا نحو سرت من البصرة او غيره نحو هذا الكتاب من زيد الى عمرو فعلى هذا لا تكون استعمال
من في البيت على سبيل الاستعارة وكذا في الاية فان التاسيس ليس له امتداد ولا هو اصل لماله
امتداد حتى تكون من لابتداء الغاية وانما حدث واقع بعد من فيكون في الاية بمعنى في كما في كنت
من قدامك وكذا من في قوله تعالى نودى للصلوة من يوم الجمعة بمعنى في وعند الكوفيين يجوز استعمال
ابتداء الغاية في الزمان والظاهر انه لا منع من مثل قولك نمت من اول الليل الى اخره
وصمت من اول الشهر الى اخره قال ابن المالك ومجيئها لابتداء الغاية في الزمان مختلف فيه
وقول من اجاز ذلك هو الصحيح الموافق لاستعمال العرب وكونها اى كون من للتبعيض ويعرف بان
يكون هناك شئ ظاهر او مقدر هو بعض المجرور بمن كما في نحو اخذت من الدراهم اى من الدراهم
شيئا وفي عندى عشرون منها اى من الدراهم فان كان المراد من الدراهم دراهم معينة اكثر من
من عشرين فمن مبعضة لان العشرين بعضها وان كان المراد منها جنس الدراهم فهي مبينة لصحة
اطلاق المجرور على العشرين وغيره وكونها للتبيين ويعرف ان يكون قبلها او بعدها مبهم يصلح
ان يكون المجرور بها تفسيرا له وتوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم في نحو خاتم من فضة فاجتنبوا
الرجس من الاوثان بخلاف المبعضة فانها وان كان المجرور بها صالحا لان يكون التفسير المبهم لكن
لا يصح اطلاقها عليه لان ذلك المبهم بعض المجرور بمن المبعضة ولا يصح اطلاق الكل على الجزء
وكونه للبدل في قوله تعالى ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة ويعرف بصحة قيام لفظ بدل مقامها
وكونها للتجريد في نحو لقيت من زيد اسدا على حذف مضاف اى لقيت من لقاء زيد اسدا كانه

جرد عن جميع الصفات لا عن الصفة الاسمية وكونها للاستغراق والتبعيض على العموم في ما جاءني
من رجل فانه لولا من لاحتمل احتمالا مرجوحا ان معنى ما جاءني رجل واحد من رجلان او اكثر
بخلاف قولك ما جاءني من رجل فانه لا يحتمل غير الاستغراق والعموم ولذلك تخطأ من قال ما
جاءني من رجل فانه لا يحتمل غير الاستغراق والعموم رجلان وكونها زائدة لمجرد التأكيد للتنصيص
للاستغراق في ما جاءني من احد اذا كان مجرورها من الاسماء المقصورة على العموم كاحد وديار
فان معنى ما جاءني من احد وما جاءني احد سواء في التنصيص على العموم وقوله يرجع اليه اي
الى الابتداء الغاية خبر قوله وكونها للتبعيض الا ترى ان قولك اخذت من الدراهم تدل على ان
الدراهم اسم موضع الاخذ كما ان في قولك خرجت من البصرة يؤذن بان البصرة منشأ الخروج و
كذلك اعتبر الابتداء في غير التبعيض من المعاني المذكورة فمعنى ما جاءني من احد ما جاءني من
احد الى ما لا يتناهى ولا يزاد من الا في النفي بشرط دخولها على النكرة وقوله تعم مالكم من اله غيره
وما يجري مجراه كالنهي نحو لا تضرب من احد والاستفهام نحو هل من خالق غير الله عند سيبويه لان
زيادتها في تقرير معنى التأكيد على ما ذكرنا من التأويل من ان معنى ما جاءني من احد ما جاءني من
احد الى ما لا يتناهى بخلاف الاثبات لان الاثبات لواحد لا يوجب الاثبات للكل بخلاف النفي
على ما عرفت تحقيق ذلك خلافا للاخفش واستدلال بقوله تعم يغفر لكم من ذنوبكم اذ المراد يغفر
لكم ذنوبكم لقوله تعم ان الله يغفر الذنوب جميعا قال سيبويه من عندنا متبعضة اي من بعض
ذنوبكم لان الذنوب كلها ليست بمغفورة بدليل قوله تعم ان الله لا يغفر ان يشرك به قال ابن
وقول الاخفش اقوى للثبوت السماع بذلك نثرا وفي النثر قوله تعم ولقد جاءك من نبأ المرسلين
وقوله تعم يحلون فيها من اساور وقوله تعم نكفر عنكم من سيئاتكم وكقول جرير لما بلغت امام العدل
قلت قد كاد من طول البلى ان يمحي اراد قد كاد طول البلى يمحي وقد تكون من للقسم
كالباء مكسور الميم ومضمومها ولا يدخل الا على لفظ الرب نحو من ربي لافعلن فمن لم يجعلها
منقوصة من يمين واين كسيبويه فانه جعلها حرف جر كالباء وزعم الكوفيون ان من القسمية
المكسورة الميم مقصورة من يمين والمضمومة الميم مقصورة من ايمن والى لانتهاء بها الى
لانتهاء الغاية في المكان والزمان وغيرهما نحو خرجت الى الكوفة واتموا الصيام الى الليل

وقيل الى

وقلبي اليك كانه جعل المخاطب مكانا منتهى اليد وكونها للمصاحبة بمعنى مع في ولا تاكلوا اموالهم
الى اموالكم راجع اليها اي الى الانتهاء اذ المعنى لا تضيفوها الى اموالكم وحتى في معناها في معنى الى
وقد تجي بمعنى كي اذا كانت داخلة على فعل مول بالمصدر لكن بينهما فرقا واشار اليه بقوله الا ان
مجرورها اخر جزء من الشيء حسا او لا يقصد كونه اقواها او اضعفها كما يقصد ذلك في حتى العاطفة
من هو ما يلاقي آخره يعني ان تختصه بالغاية المضروبة لشيء ولما كان الغرض من المتعدي ان يفعل
ما تعلق به شيئا فشيئا حتى ياتي عليه وجب ان يكون مجرورها اخر جزء او ما يلاقيه والا انتفى الغرض
وحكم العاطفة كذلك فيما اذا كان اخره جزء دون ملاقيه وانما كان كذلك لان اصلها ان يكون جارة
وانما استعملت عاطفة لاشتراكها مع الواو العاطفة في المعنى وهو ثبوت الحكم لما قبلها وما بعدها
فلما استعملت على خلاف الاصل في اظهر معنييها وهذا هو الفايدة ما يلاقي اخر الجزء هنا وتركه في العاطفة
قيل نحو اكلت السمكة حتى راسها ونمت البارحة حتى الصباح فان الراس وهو آخر جزء من السمكة
هو الغاية التي بها ينتهي السمكة كما ان الصباح وهو ما يلاقي آخر جزء من البارحة هو غاية انتهاء الليل
خلاف الى فانه يستعمل في كل ليلة نحو اكلت الى نصفها فقد انتهى الاكل عند بلوغ النصف والنصف
ليس بالغاية المضروبة للسمكة في نفس الامر والا ان ما بعدها اي ما بعد حتى تدخل فيما قبلها اي حكمه
سواء كان جزءا مما قبلها او ملاقي آخر جزء بخلاف الى فانها لا يجب فيها ذلك كقوله ثم اتموا الصيام
الى الليل هذا قول جار الله قال في مسيلتي السمكة والبارح فقد اكل الراس ونيم الصباح و
اجاز ابن مالك الدخول وعدمه مطلقا وفصل بعضهم فقال الجزء داخل في حكم الكل والملاقي
غير داخل ولا يدخل حتى المضمر اكتفاء بالى فانها لكونها اشد تمكنا من حتى تدخل المظهر والمضمر
والمبرد اجاز دخولها على المضمر اذا كانت عاطفة لاجابة نحو جاء في القوم حتى انت ولا يستعمل
ظرفا على الاستقرار وانما يستعمل ظرفا لغوا كما في المثالين الا في نحو كان صبري حتى ادخلها
فان حتى مع ما بعدها ظرف مستقر في محل النصب على انه خبر كان وتكون عاطفة بخلاف الى فانها
لا تكون عاطفة ومبتدا ويستانف بعدها اي بعد حتى الكلام بخلاف الى وحتى تدخل على الفعل
والاسم وفايدتها التحقير كقوله فوا عجبا حتى كليب يسبني او التعظيم نحو فما زالت القتلى
دماوهم بدجلة معنى دجلة اشكل نحو سريت حتى تكل مطيهم وحتى الجياد ما يقدن

بارسان واعلم انه يلزم في الجملة الاسمية التي تقع بعد حتى ان يكون خبر المبتدا فيها من جنس
الفعل المتقدم نحو ركب القوم حتى الامير راكب ليفيد التحقير او التعظيم وقوله ما يعدى بارسان
مو ... موضع وبكل الى الجياد مكل من تعب السير وتصيف حتى تكاد بالارسان والباء للالصاق وهو
تعلق احد المعنيين بالاخر اما مكملة للفعل سواء كان الفعل ظاهرا او مقدرا في نحو مررت بزيد
حد على الاتساع والمعنى التصق مروري بمكان يقرب منه زيد فالمرور يقتضي متعلقا والباء
بكر ذلك الاقتضاء وبه داء اي التصق وخامره ومنه اقسمت بالله فان الباء فيه للقسم وحقيقتها
الصاق فعل القسم بالاسم المقسم به وبحوتك اخبرني قسما واستعطافا فان الاول قسم والثاني
استعطاف وان كان على صورة القسم ولا يكون بالالصاق مع مجرورها ظرفا مستقرا الا ان يكون الكلا
خبرا في الاصل للمبتدا نحو مروري بزيد وحلفي بالله وقسمي بالله فيكون باء الالصاق مع مجروره
خبرا للمبتدا ويكون ظرفا مستقرا وللتعدية وانما عد كونها للتعدية قسما مفردا مع ان حروف الجر
لافضاء الفعل وتعديته الى الاسم مع ان الباء في اقسام الباقية للتعدية ايضا لان التعدية المطلقة
الا بغير حروف المصدر معنى الفعل كالهمزة ولهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف ومختص
القسم من اقسام معانيها نحو ذهبت به اي اذهبته ولا يكون الباء التي للتعدية مع مجرورها ايضا
ظرفا مستقرا على ما ذكر فان قولك ذهبت بزيد لا يقدر فيه معنى الاستقرار وتوضيح ذلك اي عدم
كون باء التعدية مستقرا قوله وبابل التي كاوت وتحن علي متى تحل بنا لولا نجاء الركائب فان الباء
بمعنى ان يكون غير مستقر لان المعنى كادت تحلنا وتنزلنا ولو كانت ظرفا مستقرا لكان المعنى
حال كونها قلبت بنا وهذا ليس بمراد بخلاف قولك خرجت بزيد فانه يجوز ان يكون المعنى
خرجت ملتبسا بزيد فيكون مستقرا ويجوز ان يكون اخرجت زيدا فذلك في قوله توضيح ذلك اشارة
الى عدم كون باء التعدية مستقرا لا الى كون الباء للتعدية كما قال الشارح وللبدل وللتجريد نحو
اعتضت بهذا الثوب خيرا منه واغتصب وهذا بذاك ولقيت بزيد بحرا اي لقيت برؤيته بحرا
وللمصاحبة اي بمعنى مع نحو رجع بخفي حنين ويسمى الحال لان المعنى رجع والحال ان معه خفيه
وهذا مثل في الخيبة بعد طول الغيبة واصله ان حنينا اسكافا ساومه اعرابي الخفين فاحلفه
حتى اغضبه فاراد حنين غيظه فلما ارتحل طرح حنين احد خفيه في طريقه والاخر اخذ ثم ومضى

فلما انتهى الى الاخر ندم على ترك الاول فرجع في طلب الاول وقد تمكن حسن له وذهب الا طلبه وما
علمها فاقبل الاعرابي وليس معه الاخفان قالوا ولا تكون باء المصاحبة مع مجرورها الا مستقرا اذ
تقديره اشتريت الدار بالاتها اشتريتها كائنة معها الاتها ولا اصادد ولا مانع عن الغاء اي الغاء باء المصاحبة 102
اي جعله لغوا عندي قال المص اذا قلت اشتريت الفرس بسرجه جاز ان يتعلق الباء باشتريت على جهة
المصاحبة كما في كتبت بالقلم فان وجود التعلق مختلفه وبمعنى عن نحو سالت به اي عنه قال الله تعالى سال
سائل بعذاب وبمعنى في نحو فلان بالبلد اي في البلد وتكون الباء مزيدة في الرفع في كل ما كان فاعلا لكفى
نحو كفى بالله وفي النصب في ليس زيد بقائم وفي الجر عند بعضهم نحو فاصبحت لا اسأله عن بما به اصعد
في علو الهوى ام تصوبا صعد في الجبل يصعد صعودا وصعد في السلم صعودا او في العلو الهوى في اعلاه
وتصوب نزل واعلم ان زيادتها في الخبر في النفي بليس وبما وفي الاستفهام بهل قياس فلا يقال
زيد بقائم كما لا يقال في ان النافية ان زيد بقائم وقد اضمرت الباء مع لفظ الله في القسم كثيرا ومع غيره
قليلا وابقى مجرورها على اعرابها كما في الله لا فعلن وفي قول رؤبة خير لمن قال كيف اصبحت التقدير
لافعلن وبخير اصبحت فاضمرت الباء وابقي المجرور على اعرابه وقد يحذف وينصب مجرورها
بفعل القسم نحو الله لافعلن والواو للقسم مبدلة من الباء وانما ابدلت الواو منها لما بينهما من المناسبة
لفظا لكونهما شفويين ومعنى لان الواو للجمع والالصاق كالباء ولا يدخل الواو المضمر فلا يقال وك وكذلك
لا يستعمل فعل القسم معها فلا يقال اقسم والله ولا يستعمل في قسم السؤال ايضا فلا يقال والله اخبرني
كما يقال بالله اخبرني وذلك لكونها فرعا على الباء وبدلا منها فاختصت بهذه الشروط الثلثة حطا
لها عن رتبة اصلها والتاء بدل منها اي من الواو كما في وارث وتراث وتختص التاء مع الشروط
الثلثة المذكورة في الواو بالله اي بلفظ الله [illegible] وحكى الاخفش ترب الكعبة ولا يظهر الفعل
معهما اي مع الواو والتاء لما عرفت والميم في م الله للقسم حال كونها مكسورة فمن لم يجعلها منقوصة
من ايمن بل جعلها بدلا من الواو كالتاء لكون الميم شفوي كالواو وحكمها اي حكم الميم حكم التاء في
اختصاصها بلفظ الله مع الشروط الثلثة الا انها اي ان الميم لا يستعمل في التعجب بخلاف التاء نحو
تالله يبقى على الايام مبتقل جون السراة رباع سنه غرد اسعل الحمار وسعل اي رعى البقل والجون
الاسود وهو من الاضداد وسراة كل شيء ظهره ووسطه والجمع سروات في الصحاح تعال للذي

ملو رباعيه رباع مثل ثمان فاذا نصبت المت قلت اليت برذونا ورباعيا وغرد الطاير فهو
غرد من التغريد وهو التصويت اى بالله لايبقى على الايام الحمار الموصوف بهذه الصفات بل يدركه
الموت وفيه معنى التعجب وايم الله مضمومة فانها منقوضة من يضم الميم او منقوصة اي من ايمن لعدم
وقوع الضمة في الحروف البسايط يعني ان كل كلمة على حرف واحد كالواو والفاء فحقها الفتح لثقل
الضمة والكسرة على الكلمة التي هي في غاية الخفة لكونها على حرف واحد وانما كسر باء الجر ولامه
للموافقة معمولها فلو كانت الميم مضمومة غير منقوصة بل هو موضوعة على الضم لزم ان يكون الكلمة
الموضوعة على حرف واحد مضمومة وهي غير موجودة في كلامهم وقيل ان المضمومة ايضا موضوعة
مبدلة من الواو والمكسورة واللام للاختصاص الملكية وغيرها مكملة للفعل نحو شكرت لزيد
فان معنى الشكر بمعنى متعلقا بكلمة اللام والمال لزيد والجل للغرض وللقصد اي تحصيل شيء نحو
حفرته للانتفاع به وللعاقبة نحو لزم الشر لشقوته ولد وللموت وهو فرع الاختصاص كان لزوم
الشر لشقوته ولادته للموت وللعلة نحو قدرت للخوف وهي راجعة الى الاختصاص اذ الغرات
مختص الخوف والفرق بين التي للقصد والتي للعلة ان الاول للعلة الغائية والثانية لا [illegible] علة
قد جاءت اللام للقسم مع التعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما يستعمل في الامور العظام التي يستحق
التعجب منها فلا يقال لله لقد قام زيد ويكون اللام مزيدة في النصب نحو ردف لكم لان ردف يتعدى
بنفسه واما اللام الداخلة على المعمول المتقدم على الفعل نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون فقد قال عبد
القاهر الاجماع فيه انها لا يكون زيادة ويكونه مؤكدة لعمل الفعل وناصر العمل لان المعمول اذا
تقدم عليه ضعف عمل الفعل فيه وفي يا لزيد لان اصله يا ازيد فاللام زايدة وعند سيبويه غير زايدة
بل معدية لادعو المقدر لضعفه بالاضمار وعند المبرد معدية لحرف النداء القائم مقامه فيه الحمله
على يا آل زيد وامامش بحمله ذلك فيكون اللام غير جارة بل منقوصة من آل ويكونه مزيدة مع الجر
نحو قوله يا بوس للحرب التي وضعت اراهط فاستراح اي يا بوس الحرب فاللام زايدة في
المجرور وفي لا اباك على ما ذكره من ان اللام مزيدة مقحمة قضاء لحق المنفي وقد اضمرت اللام
في لاه ابوك اصله لله ابوك اضمر لام الجر لكثرة الاستعمال وقلد لام التعريف وبني لتضمن الحرف
وقال الخليل انه مجرور باللام المقدرة وفي للظرفية اما تحقيقا او تقديرا نحو المال في الكيس

ونظرت في الكتاب مشتمل على النظر استعمال الظرف على المظروف قالوا انها بمعنى على في لأصلبنكم في جذوع

١٠٣

النخل اي على جذوعه وجاز الاصل وهو كونها للظرفية على ضرب من الاستعارة قال جار الله قولهم انها بمعنى
على في قوله تعالى في جذوع النخل على الظاهر والحقيقة انها ما فيه على اصلها لتمكن المصلوب في الجذع تمكن الكائن
في الظرف فيه والتحقيق فيه ان كل ما كان فيه معنى الاحتواء فهو موضع وكل ما فيه معنى الاستعلاء دون
الظرفية فهو موضع على نحو زيد على السطح وكل ما كان فيه معنى الاستقرار ومعنى الاستعلاء فهو صالح لهما
منه قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وقوله تعالى فاذا استويت انت ومن معك على الفلك وكي للغرض
والتعليل نحو كيمه عند البصريين فانها حرف جر دخلت على ما الاستفهامية لدخول اللام التي بمعناه و
الهاء للسكت كما في لمه ولا تدخل كي الجارة على قول البصريين الا على ما الاستفهامية واما اذا دخلت على
الفعل المضارع المنصوب نحو جئتك كي تكرمني فيحتمل عندهم ان تكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل
وان تكون جارة كاللام مضمرة بعدها ان وعند الكوفيين في جميع استعمالاتها حرف ناصبة ويعتذرون
في كيمه بان الفعل المنصوب بكي مقدرة وما منصوب لذلك الفعل كانه قيل جئتك فتقول كيمه اي كي
تفعل ماذا قال جار الله في المفصل وما ارى هذا القول بعيدا من الصواب قال ابن الحاجب في
شرحه لقربه من الصواب متوقف على ثبوت امرين ولم يثبتا نصب ما الاستفهامية متأخرة عن الفعل
لانهم يقدرون بكي افعل ماذا مع انه لا ينتصب الاستفهامية عليه والثاني انه يكون ناصبا حذف فعله
ولم يثبت ذلك ولو قلت لقائل اضرب زيدا لم زيدا لم يجز او لكن يمكن دفع الامر الاول بان المقدرة
كالمعدوم ان يحصل في التقدير موخرة وان لم يجز انتصابها في اللفظ موخرة على ان قولكم لا يجوز بقاء الحرف
الناصب وحذف الفعل المنصوب كما يجوز بقاء الحرف الجازم وحذف الفعل المجزوم في قولك خرجت
ولما الحرج ورب للتقليل في اصل الوضع تقول في جواب من قال ما لقيت رجلا رب رجل لقيته اي
بنكرهما لي للرجال بالمرة فاني لقيت منهم وان كان قليلا وتختص رب بالنكرة لانها علامة القلة
وانما يحتاج الى العلامة في المحتمل حتى تصير العلامة نصا في احد المحتملات وهو النكرة المحتملة
للقلة والكثرة بخلاف المعرفة فانها اما دالة على القلة وحدها كالمفرد والمثنى واما دالة على الكثرة
وحدها كالجمع ظاهرة كانت النكرة نحو رب رجل او مضمرة نحو ربه رجلا فان هذا الضمير نكرة عند
الاكثرين واجيز والجيد سيبويه رب رجل وغلامه مطلقين لكونه مقدرا وغلام له فيكون غلام نكرة

وقد عرفت تحقيق ذلك من انه انما يجوز ذلك لان الضمير في غلامه نكرة فلا حاجة الى هذا التقرير خلافا
رب رجل وزيد لان زيدا معرفة والنكرة الظاهرة يلزمها الوصف بمفرد نحو رب رجل كريم او جملة نحو رب رجل لقيته
بابه منطلق لتحقق التقليل لان الشيء موصوفا اقل منه غير موصوف وقوله ان يقتلوك فاني قتلك لم
يكن عارا عليك ورب قتل عار ايراد فان مجرور رب نكرة غير موصوفة فاجاب عنه بقوله على تقدير
هو عار فيكون مبتدا وعار خبره والجملة صفة للنكرة ولا يتاخر رب عن الفعل المسلطة هي اي رب بايه
اي الفعل على الاسم والمراد بالتسليط ان الفعل لا يعمل في الاسم الا بواسطة رب كما يتاخر لانها لانشاء
التقليل وله صدر الكلام او لتضمنها معنى النفي الذي له صدر الكلام وفهم الشارح من قوله المسلط
الى اخره انه تعليل لعدم جواز التاخير وبنى على فهمه ما بنى وليس كذلك لانه اشارة الى تعليل جواز
تاخير باقي حروف الجر لكون داعيا للنفس الى طلب تعليل عدم جواز التاخير في رب ويجي هذا محذوفا
في الاكثر لدلالة الحال عليه لانك اذا قلت رب رجل يفهم منه ان الكلام رب رجل يفهم اذ ركب ورب
رجل يحذف للعلم به كما حذف الباء بسم الله والمعنى ابتداء بسم الله ويلزمه اي الفعل المضي لانه
للتقليل ما ثبت قال المص لانك اذا قلت رب رجل لقيت كنت مخبرا بان الذي لقيته ولا يعلم الا
باستلقاه فيما بعد قليل وانما يعلمه الله فلهذا ورد في الكتاب العزيز بلفظ المضارع وهو قوله تعالى ربما
يود الذين كفروا الاية لان الفعل ليس بماض وتاويله بان ما اخبر الله تعالى عنه بما يستقبل لصدق
الوعد وتحققه له بمنزلة الموجود الحاصل واذا كان كذلك كان يود بمنزلة ود والنكرة المضمرة
يلزمها التفسير بنكرة منصوبة وهذا الضمير عند البصريين مجهول يرمى به من غير قصد الى ظاهر يقصد
قصده تمييزا لابهامه كما في نعم رجلا زيد ولذلك لا يكون هذا الضمير عندهم الا مفردا وان كان تمييزه
لابهامه كما في نعم رجلا مثنى او جمعا او مونثا وعند الكوفيين معين راجع الى مذكور كان قايلا
قال هل من رجل فقيل له ربه رجلا ولذلك يثنى ويجمع ويذكر ويونث عندهم على حسب حينه فيقال
ربهما رجلين وربهم رجالا ويكفهما اي رب بما الكافة ولا يكون في محل من الاعراب لكونها بمعنى
قلما وبمعنى حرف النفي الداخلة على الجملة وربما اعملت مع ما ويكون ما ح زايدة لا كافة نحو ربما ضربة
بسيف صيقل دون بصرى وطعنة نجلاء ويستعمل مكفوفة بالمعنى ها اي بمعنى رب نحو الحي
ربما افعل قال المبرد اريد لو با افعل وانشد المبرد لها لما الا تضرب الكبش ضربه على راسه

تد

ملتقى اللسان من الفم ويضمر رب بعد الواو كثيرا في الشعر لا في النثر والعمل لها اى لرب المضمرة دون
الواو فان الواو للعطف فان كان قبل الواو ما يصح العطف عليه فكونها للعطف ظاهر وان لم يكن قبلها
شئ لما كانت في اول القصيدة والزجر يقدر معطوف عليه لقوله وقاتم الاعماق كانه قال رب مهول قد مت
عليه وقاتم الاعماق خلافا للكوفيين والمبرد فانهم قالوا ان الواو كانت حرف عطف لكن لما صارت
بمعنى رب وقائمة مقامها وزال عنها معنى العطف عملت بنفسها عمل الجر وقد يجئ الاضمار اى اضمار
رب بعد الفاء نحو فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فالهيتها عن ذى تمائم محول اى فرب امراة حبلى و
ذات رضاع قد اتيتها ليلا فشغلتها عن ولدها الذى علقت عليه العوذ وقدام عليه حول كامل
والتمائم جمع التميمة وهى عوذة تعلق على الانسان وقيل من خرزة وقد يجئ الاضمار بعد بل في نحو قوله
بل بلد ذى صعد واصباب الصعد جمع الصعود وهو المرتفع من الارض خلافا للهبوط والاصباب
جمع الصب وهو ما انحدر من الارض اى رب مفازة ذات ارتفاع وانخفاض واعلم انه لا
خلاف بينهم ان العمل ليس للفاء وبل بل لرب واما اضمار رب بدون هذه الاحرف نحو رسم دار وقفت
في طلله كدت اقضى الحيوة من جلله فشاذ في الشعر ايضا وعند الاخفش والكوفيين هى اى رب اسم
مرفوع المحل بالابتداء ولا خبر له لما لا خبر لقولهم اقل رجل يقول ذلك الا زيد على المختار وعند البعض
انه حرف جر لانتفاء لازم الجر معها اى مع رب وهو التعدية بمعنى الغاء وهو افضاء الفعل الى المفعول
بواسطة حرف الجر على انه لولا الحرف لم يتعد الفعل له وانتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم وانما
قلنا ان اللازم منتف لان اكرمت في نحو رب رجل كريم اكرمت متعد بنفسه قال الشارح
وفيه نظر اما اولا فلان حروف الجر ليست كلها متعدية واما ثانيا فلان انتفاء اللازم ممنوع لانه قد
ذكر رب هى المسلطة للفعل على الاسم ولا معنى للتعدية الا هذا اقول على ما فسرنا التعدية من المعنى
العام اندفع نظره في الملازمة والعجب منه كل العجب انه قال ولا معنى للتعدية الا هذا اى التسليط
ومنع وجوده في جميع حروف الجر ولهذا يندفع نظره في منع انتفاء اللازم لانه تسلط رب للفعل
على الاسم انما ذكره المص لا الاخفش قوله المسلطة هى اياه على الاسم فقوله لا يكون حجة على
الاخفش على انا نرى انه لا تسليط هنا حقيقة بواسطة رب واجاب المص عن هذا الحجة
بانها حرف جر وقع في الكلام على حذف كانت لاستغراق كقولك ما جاءنى من رجل فكما انها مفيدة

لاستغراق الجنس وان لم تكن قد اوصلت فعلا الى اسم وفيه نظر وقال صاحب المفتاح المغني

في الجواب ان الفعل متاخر عن المفعول بضعف على العمل فيه ولا سيما اذا وجب تاخر الفعل لما رب له

فيعمل بحرف الجر كقوله تعم ان كنتم للرؤيا تعبرون وفيه نظر لان الضعف عن العمل انما يعمل عادة باللام

التي تفيد اختصاص مضمونه بالمفعول فلا يستنكر عمله فيه نحو لزيد ضربت وانا ضارب لزيد ولكونها

اي ولكون رب في مقابلة كم الخبرية لانها باعتبار اصل الوضع للتقليل فمعنى رب رجل في اصل الوضع

قليل من هذا الجنس لا كلا الجنس وكم الخبرية اسم فكذا مقابلها والظاهر الاقوى هو مذهب الاخفش و

الكوفيين لما ذكر من الدليلين ولانه لو كانت حرف جر لما جاز ان يقال رب رجل كريم اكرمته كما لا يقال

لزيد ضربته لان الفعل لا يتعدى الى مفعول بحرف الجر الى ضميره جميعا وقال البصريون انها لو كانت اسما

لانجرت بحرف الجر وبالاضافة كما الجر كما بها وفي الملازمة نظر وتستعمل رب للتكثير حتى صارت فيه

كالحقيقة ووجه ذلك ان المادح بها يستعمل الشيء الكثير من المادح لان الكثير منها قليل بالنسبة الى

الممدوح بها والكاف للتشبيه نحو الذي كزيد عمرو فانه تبين كون الكاف حرفا لان اصله الموصول وانما

يكون جملة اذا جعلت الكاف حرفا ولا يجوز ان تجعل بمعنى المثل ويكون محذوفا اي الذي هو مثله

لان حذف صدر الصلة في غاية القلة واستعمال نحو الذي كزيد شائع كثير فلا يكون اسما او الذي كان

كزيد يجوز فيه ان يكون الكاف حرفا وان يكون اسما وتستعمل الكاف للقران في الوقوع ولذا تحقق على

الكافة بها نحو كما حضر زيد جاء عمرو اي قارن القيام والحضور في الوقوع وقيل انها قوله تعم وقل رب

ارحمهما كما ربياني صغيرا التاكيد الوجوه الاقتران في الوقوع لان التربية واقعة من الوالدين والرحمة

بما مطلوب في وقوعها لقوله رب ارحمهما فالكاف للتاكيد وجود الرحمة اي اوجد رحمهما ايجادا محققا

كما اوجدا تربيتهما لي ايجادا محققا في الزمان الماضي ويجوز ان يكون الكاف فيه لتشبيه مضمون الجملة

بمضمون كما في قوله تعم واجعل لنا كما لهم الهة وقد يجيء بمعنى لعل رؤيته لا تشتم الناس كما لا تشتم فيكون

للكاف الملحقة بها ما الكافة ثلثة معان ويكون الكاف مزيدة في المنصوب عند دخولها على مثل نحو ليس

كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيء وقيل المثل صلة وزائدة لا الكاف لكن زيادة الكاف اولى من

زيادته لان زيادة ما هو على حرف اولى ولا سيما اذا كان ويحتمل ان لا يكون واحد منهما من الكاف و

المثل صلة وسوق الكلام لنفي المثل بطريق الكناية وهي الانتقال من اللازم الى الملزوم فانك

ان معنى كم رجل
كثير من هذا

في

فلم نفيت ان يكون لمثل مثل والمراد نفي مثله اذ لو كان لمثل الله مثل لكان الله تعالى مثل مثله
لما في قوله ولا ترى الضب بها ينجحر وذلك لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم ولو اجتمع كافان
نحو وصاليات ككما يؤثفين لجوز ان يكون الكاف الثانية تاكيدا للاول لا زايدة ويجوز ان يكون
احديهما زايدة ويكون مزيدة في الجر عند دخول مثل عليها نحو فصيروا مثل كعصف ماكول اي كزرع
اكل حبه وبقي تبنه ويحتمل ان لا يكون الكاف مزيدة في بان يجعل مثل مضافا الى مقدر مدلول
بعصف الظاهر كما في قولهم يا تيم تيم عدي ويكون الكاف لتاكيد معنى المثل كانه قال مثل عصف
كعصف ويكون مزيدة في المرفوع نحو عندي كذا درهما عند بعضهم وليس بذاك الذي قال ذلك البعض
من زيادة الكاف في المرفوع وسوذا والا لجاز ان يقال عندي ذا درهما بمعنى كذا وقال بعضهم ان
الكاف مرفوعة المحل على الابتداء بدليل قولهم ان كذا درهما مالك برفع مالك والاولى ان تقول ان
كذا مركب جعل كلمة واحدة بمعنى كم وازيل عن الجزئين معنى التشبيه والاشارة وقد يكون اسما
ويتعين اسميتها بدخول عن عليها نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن ثغر مثل البرد الذي يذوب
و... لثه ولا تدخل كراهة اجتماع الكافين في خطاب المضمر نحو كك فطرد المنع في الكل واستغناء
عنها بالمثل وقد تدخل في السعة على المرفوع نحو انا كانت خلافا للمبرد فانه اجاز دخولها عليه الا
في ماء في الشعر ونحو قول العجاج فاصبحن مثل ... اوهن يا نجي الذنابات شمالا كثبا وام اوعال
كها او اقربا ذات اليمين غير ما ان ينكبا شاذ لدخول الكاف على ضمير الموتة وهو قوله كها او ذنابات
موضع الليث القرب وام اوعال هضبة وينكب عن الطريق ينكب نكوبا اي عدل يصف حمار وحش
قد هرب باتنه من صايد رحاها والضمير في عايد الى الحمار اي انه مضى في عدوه ناحية من الذنابات
فكانها نحاها عن طريقه وام اوعال عن يمينه بالقرب من الموضع الذي علامته كها اي كالذنابات
او اقرب اليه عن يمينه تشمل الذنابات عن شماله غير ان ينكبا يرتد معا عن يمينه وشماله ومقدار
ما بين كلا الموضعين وبين طريقة واحد الا ان يكون في عدوه فيصير الذنابات ان قال اليها في
العدو اقرب من ام اوعال وان مال في العدو اي ام اوعال صارت اقرب اليه من الذنابات وام
اوعال معطوف على الذنابات ويجوز ان يكون مرفوعا بالابتداء وخبره قوله كها وينفصل بها اي بالكاف
ما كافة وقد عرفت معاني الكاف الثلثة اتصال ما الكافة بها واعلم ان لا تقتضي الكافة

المكفوفه باعن العمل متعلقا لان حرف الجر انما تطلب المتعلق لكون المجرور مفعولا حقيقة واذا
لم يجز لا يكون هناك بمفعول لا يطلب فعلا وعلى للاستعلاء اما حقيقة او مجازا نحو اشرفت عليه وعليه
دين كانه يحمل ثقل الدين على عنقه او ظهره وكونها بمعنى مع نحو فلان ثقل عاليه يفعل كذا اى معها راجع
الى الاستعلاء كان المعنى انه يلزمها لزوم الراكب بمركوبه ويكون اسما اذا كانت مجرورة المحل نحو
قوله عدت من عليه بعد تمام ظمؤها تصل وعن قبض بيدا بجهل الظمؤ الاسم من ظمؤ وسوفنده
ما بين الوردين وصل المشار وغيره يصل صليلا اى صوت وجارت يصل عطشان وذلك اذا سمعت
لاجوافها صليلا اى صوتا وعن للبعد والمجاوزة اى لبعد شئ عن مجرورها بسبب احداث مصدر
الفعل المتعدى بها نحو رميت عن القوس اى بعد السهم عن القوس بسبب الرمى ونحو اطعمته عن الجوع
اى بعد عنه بسبب الاطعام وهذا الحديث عن فلان اى منقول عنه قوله اى عن للبعد فسر تفنى
بعد فى قوله تعم لتركبن طبقا عن طبق اى طبقا بعد طبق قال بعضهم ان معنى بعد والاولى انها
باقية على معناها ويكون المعنى طبقا متجاوزا فى الشدة عن طبق اخر دونه فى الشدة فيكون كل طبق
اعظم فى الشدة مما قبله وقوله عن طبق صفة طبقا والمراد منه التكثير والتكرير اذ ليس المراد طبقين
فقط وانما اقتصر على اقل مراتب التكرير وهو الاثنان للتخفيف ويكون عن اسما بمعنى جانب اذا كانت
مجرورة المحل بمن فى جارته من بين يديه يا جوج من عن يمين الخط او سماهيج فى الصحاح سماهيج جزيرة
فى البحر تدعى بالفارسية ماس ماهى معربها العرب ومذ اعلم انه اذا جى ما بعد مذ ومنذ
فالاكثر على انهما حرفا جرة وقال بعض البصريين انهما اسمان وما بعدهما مجرور باضافتهما اليه نحو منذ
كم سفرت فمنذ هنا حرف جر لاتصال الفعل الى كم كالباء فى بكم رجل مررت كانه قيل منذ عشرين
يوما او ثلثين ونحو ايضا كونهما حرفا قولهم انت عندنا منذ لان المعنى انت استقررت عندنا منذ
الليلة فمنذ قد اوصل الاستقرار الى الليلة كما ان فى كذلك فى انت عندنا فى الليلة واذا كانت
مذ حرفا كانت لابتداء الغاية فى الزمان كما ان من لابتداء الغاية فى المكان الا ترى انك اذا قلت
خرجت مذ يوم الجمعة كان المعنى ان الخروج ابتداؤه واول وقته يوم الجمعة كما انك اذا قلت
خرجت من البصرة دل على ان البصرة اول مكان الخروج ولا تدخل مذ المضمر بالاستقراء وقد
تكسر ميمها اى ميم مذ والظاهر من هذا الكلام ان الكسر فى مذ دون منذ وليس كذلك لان بنى

سكم يكسرون ميمهما جميعا على ما نقل ابن الحاجب والشيخ الرضي عنهم ومنذ في معناها اي في معنى
مذ في انهما لابتداء الغاية في الزمان الا ان المبرد يدخلها على المضمر يدل هذا الكلام نصا على ان المبرد
انما يدخل على المضمر دون مذ وليس كذلك لان المبرد يدخلهما جميعا على المضمر قال ابن السراج وقال ابن العباس
والنحويون المنسوبون الى حقيقة النحو مجمعون على ان مذ لا تضاف الى المضمر ولا منذ لا تقولون ايوم
ما رايته منذه فمن جعلها حرفا ولا منذ فمن جعلها اسما قال ولا ارى ذلك الا جائزا لانهما ابوا هذا كما ابوا
مثله في قولك ذو وحتى وكاف التشبيه هذا اخر كلام ابن السراج فعلى هذا لو قال بهذه العبارة ومذ
ومنذ لابتداء الغاية في الزمان ولا يدخلان المضمر وقد يكسر ميمهما الا ان المبرد يدخلهما على المضمر لكان
اولى لما ذكرنا هذا مع ان الاغلب على ان تكون اسما لانها منقوصة وانما تكون النقص في الاغلب في الاسماء والا فعال
فمع جعله مذ في الحرفية اصلا والحاق منذ بها جعلها على العكس من كلامه نظر اخر ومذ ومنذ يكونان اسمين
بمعنى اول المدة اي اول المدة الفعل الذي قبلهما مثبتا كان او منفيا كما يكونان حرفين بمعناه فيليهما
المفرد المعرفة لتعين وقوعه اي وقوع المفرد المعرفة في جواب متى لانه تقال متى خرجت فتقول مذ يوم الجمعة
اي اول مدة الخروج يوم الجمعة واعلم انه اذا اريد بها اول المدة ليس لجواب ان يكون
الواقع بعدهما مفردا معرفة وانما الواجب ان يليهما من الزمان ما يدل على تعيين المبدأ وهو الذي يقع
في جواب متى لان المقصود بيان زمان مختص سواء كان مفردا معرفة نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اي
اول الوقت الذي انقطع فيه الرؤية او مبني مفرد معرفة نحو ما رأيته مذ اليومان اللذان عاشرتنا
فيهما اذا لم يكن العدد مرادا ويكون معناه من اول هذين اليومين الى وقت هذا او نكرة نحو ما
رايته مذ يوم لقيتني فيه ويكونان اسمين بمعنى جميعها اي جميع مدة ذلك الفعل من اولها الى اخرها
فيليها النكرة الدالة على العدد لتعذر وقوعه في جواب كم بمعنى كلامه انه لا يجب ان يليها المعرفة
وانما يجب ان يليها الزمان الذي فيه معنى العدد سواء كان مفردا او غير معرفة او غيرها نحو ما رايته
مذ يومان كانه قال امد ذلك يومان واول وقته واخر وقته يومان واذا قلت ما رايته مذ يوم الجمعة
فكانه قلت ما رايته مذ ستة عشرة ساعة كما تقول ما رايته مذ الشتاء او مذ المحرم اي مذ
اربعة اشهر وثلثون يوما والفرق بين هذا الوجه وبين ما اذا اردت به اول المدة هو انك اذا قلت
ما رايته مذ يوم الجمعة وتريد اول الوقت واخره كانت الرؤية منقطعة في يوم الجمعة بعد ان

تكون متصلة في جزء منه ويليهما المصدر والفصل وان ويقدر زمان مضاف الى هذه الثلثة لان
معنى ما رايته مذ سفره ايذانه سافر مذ زمان سفره ومذ زمان انه سافر ومذ زمان سافر وانما
حذف للعلم به وقوله على راي احتراز عن قول بعض الكوفيين فانه قال ان الاصل عنده من اذ فركبا
وضم الغال دليلا على التركيب فالمرفوع بعده فاعل فعل مقدر فتقديره منذ سفره من اذ مضى سفره
اي وقت مضى سفره فلا حاجة الى تقدير مضاف وهكذا التقدير عنده في منذ يوم الجمعة كما ان
التقدير عنده في منذ يومان من اذ ابتدا يومان اي اذ ابتدا اليومان اللذان قبيل هذا الوقت
بدخولهما في الوجود اي من اول وقت ابتدا يومين ويكونان اذا كانا اسمين سواء كان بمعنى اول المدة
او بمعنى جميعها وسواء كان الواقع بعدهما المصدر او انه والفصل او غيرهما مبتدا ان وما بعدهما
خبرهما عند جمهور النحاة من البصريين فالمعنى ما رايته مذ يوم الجمعة اول انتفاء الرؤية
يوم الجمعة ومعنى ما رايته منذ يومان جميع الانتفاء يومان فكان الاصل مذ يوم ما رايته يوم او يومان
فحذف الجملة المضاف اليها لتقدم ما يدل عليها وبني مذ ومنذ كما بني قبل وبعد عند حذف المضاف اليه
ذكر المصنف انه اذا كان الواقع بعدهما فعلا فعند سيبويه لا يكونان مبتدا ان بل ظرفين مضافين
الى الجملة كما عرفت ذلك غيره وعند ابن مالك انهما ظرفان ابدا سواء كان الواقع بعدهما فعلا او لا
لانه قال والصحيح عندي انهما ظرفان مضافان الى جملة مصرح بجزئيتها او محذوف فعلها شرط ان يكون
فاعله وقتا يجاب به ومتى او كم فيكون التقدير في مذ يوم الجمعة ومذ كان يومان قال وهو قول
المحققين من الكوفيين وانما اخترته لان فيه اجراء مذ ومنذ في الاسمية على طريقة واحدة مع صحة
المعنى فهو اولى من اختلاف الاستعمال وفيه تخلص من الابتداء بنكرة بلا مسوغ ان ادعى التنكير
ومن تعريف غير معتاد ان التعريف وفيه ايضا تخلص من جعل جملتين في حكم جملة واحدة من غير رابطة
ظاهرة ولا مقدرة هذا آخر كلامه ولا حاجة الى قوله ايضا الى تقدير مضاف اذا وقع بعد مذ ومنذ
مصدر وان قيل ان ارتفاعهما على الخبرية وما بعدهما مبتدا فان فسرهما هذا التاويل باول المدة
وجميع المدة مرفوعين كما فسرهما البصريون بذلك كان قوله باطلا غلطا لانك اذا اولت جميع يومان
كنت تخبر عن الجميع باليومين ولانهما على هذا التفسير يكونان اسمين للزمان لا ظرفين ليكون
تقديمهما يصحح تنكير المدة المؤخر فان فسرهما بظرف كما تقول في ما رايته منذ يوم الجمعة الى انتهاء

او

الرؤية يوم الجمعة وفيما رايته مذ يومان اى بعد الرؤية يومان هذا توجيه ما مع تعسف من جهة
المعنى هكذا ينبغى الشرح قوله على الاطلاق لا على ما قيل به الشارح فانه قال اذا قدر زمان
مضاف فيكونان ح مبتدا اى ما بعدهما خبرهما وليس المراد ذلك والظاهر ان الحامل عليه انه
وجد تصديره يكونان بالفاء والظاهر انه مصدر بالواو كما فى النسخة المقروة على المصنف وقوله
لا تحاد معناهما اى لاتحاد مذ ومنذ بما قبلها معنى لا يتخللهما العاطف بخلاف ما يفسرانه فيه سؤال وجواب
فالسؤال ان منذ فى حال الرفع مع الاسم المرفوع بعده جملة واحدة ابتدائية فلم لم يجز ما رايته
ومذ يومان فيعطف احدى الجملتين على الاخرى كما يجوز ذلك فيما فسرته من ما رايته وامد
ذلك يومان والجواب ان قولك مذ يومان وان كان جملة ابتدائية الا انه من حيث المعنى كانه
جزء من الكلام الذى قبله لانه يفيد التحديد فى الفعل السابق ذكره اذ لو قلت ما رايته ولم
يقل مذ يومان كان نفيا للرؤية فى عموم زمان الماضى ولما قلت مذ يومان فيدت العموم
وخصصته فامتزاج احدى الجملتين بالاخرى ومما يدل على امتزاج ان قولك مذ يومان لا يودى
المعنى المفهوم من قولك امد ذلك يومان الا بعد ان يسبقه الكلام الذى هو قولك ما رايته
ولو ابتدات به لم يجز وليس كذلك وامد ذلك يومان لانه كلام مستقل بمعناه غير مفتقر الى ما
تقدمه حتى يفسره ولما جرى الجملتان مجرى واحدة لشدة هذا الامتزاج لا يجوز دخول العاطف
كما فى الشرط والجزاء والقسم وجوابه لان مصحح العطف بين شيئين سواء تكون الامتزاج بين بين
لا منزلة شئ واحد لشدة اتصال احدهما بالآخر ولا بمنزلة المتقاربين لكون احدهما اجنبيا
عن الآخر وحاشا للتنزيه ويكون فعلا عند المبرد وعدا وخلا للاستثناء وما بعدها اى بعد
الثلثة منصوب اذا كانت افعالا وقد مر بيانها فى باب الاستثناء وجاز حذف حرف الجر مع
ان وان قياسا وذلك لاستطالتهما بالصلة ومحلهما مع ما فى حيزهما عند حذف الجار النصب عند
سيبويه لانه اذا نزع الخافض نصب ما بعده كما فى نحو واختار موسى قومه اى من قومه ومحلها
الجر عند الخليل كما فى قول روبة خير بالجر لمن قال كيف اصبحت اى بخير الثانى من الانواع
السبعة الناصبة للاسم منها اى من الناصبة حروف النداء فيمن جعل العمل لها
كالمبرد فانه قال المنادى منصوب بحرف النداء لشدة مسدة الفعل ولذا يمال كما يمال الفعل

الثا

واما من جعل العمل للفعل المقدر سيبويه فانه قال ان المنادى منصوب على انه مفعول به وناصبه
الفعل فلا يكون حروف النداء على قوله مما نحن بصدده ومن اى حروف النداء يا وايا وهيا للنداء البعيد
وما يجرى مجراه اى يجرى البعيد من ساه او نايم وتبع البعض الجار الله في جعل يا للنداء البعيد قال
واما قولهم يا الله مع كونه تعالى اقرب الى كل شخص من حبل وريده فلان المنادي لما راى نفسه بعيده
عن حضرته تعالى باداة نداء البعيد استصغارا للنفسه واستبعادا عن مرتبة المدعو تعالى وابن الحاجب
جعل يا اعمها ينادى بها القريب والبعيد وهو اولى لاستعمالها فيهما والاصل في الاستعمال
الحقيقة واى والهمزة للقريب ووا للندبة خاصة اى قولنا وا زيد يختص بالندبة ويا زيد مشترك
بين النداء والندبة مع انه قد نقل في النداء المحض وهو قليل ومنها الا فيمن يجعل
لها اى الا في الاستثناء وهو المبرد والزجاج فانهما قالا ان العامل في المستثنى الا لكونها نائبة عن
استثنى كما ان حرف النداء نائب عن انادى والصحيح انه اى النصب للفعل او لما هو بمعناه كشبه
الفعل ومعناه قبلها اى قبل الا بتوسطها لان المستثنى يتعلق بالفعل معنى اذ هو جزء نسب
اليه الفعل وهذا مذهب البصريين وقال ابو على الفارسي ان العامل استثنى حكى ان عضد
الدولة ساله ذات يوم في الميدان عن العامل في المستثنى فقال هو منصوب تستفد تقديره استثنى
فقال هلا كان مرفوع بفعل امتنع فقال هذا جواب وانما ذكر الجواب الصحيح اذا رجعنا قال
الشيخ الرضي لا يلزم ذلك الاعتراض لانا نعلمها ثبت وورد من كلام العرب ولو ورد الرفع
كنا نقدر امتنع ونحوه اقول ان لم يلزم عليه هذا الاعتراض لكن يلزم منه اعتراض آخر وهو انه لا يجمع
بين فعل وحرف يدل على معناه لا باظهار ولا باضمار ولو جاز ذلك لنصب ليت وما كان وما
باضمار اتمنى وانبه وانفى وبعضهم جعلها اى الا عاملة في المستثنى في نحو عشرون الا خمسة
كذا اى حيث لا تقدمه فعل ولا ما تضمن معناه ومنها اى مما يكون فيه العامل هو الا
لعدم الفعل والمتضمن بمعناه ما يذكر في المسايل الست الجبرية قال المصنف في بيان المعادلات
التي تقع بين العدد والجذور والاموال ويتولد منها ست مسايل ثلث مفردة وثلث
مقترنة فالمفردة هذه جذور يعدل عددا اموال تعدل عددا اموال يعدل جذورا والمقترنة
هذه وجذور يعدل عددا مال وعدد يعدل جذورا مال يعدل جذور وعددا فهذه مع معظم

١٢٩

اصول الجبر والمقابلة في شرحها طول خارج عن العرض من نحو شيء الا واحدا ومال الاشياء
يعادل كذا فان العامل ههنا الا الشيء ههنا ينقص اذ المعنى شيء ينقص انت منه واحدا لما
تقول شيء يستثنى منه واحد وكذا في الاستثناء المنقطع الا بعد ما مستدرج نحو ما جاءني احد الا
حمارا اي وحده والاكثرون من المتاخرين على انها اي الا هناك اي في المنقطع في معنى لكن
فقال انها هي الناصبة بنفسها نصب لكن واسمها ولا بد لها اي لالا بمعنى لكن من تقدير الخبر في
الاغلب فتقدير ما جاءني احد الا حمارا لكن حمارا جاء كما ان التقدير في جاءني القوم الا حمارا لكن حمارا
لم يجئ ومنها ای ومن الناصبة للاسم الواو بمعنى مع فيه نحو التمل لها امبد النقاهر
وقد مر في اول القسم الثالث بيان اختلاف العامل في المفعول معه الثالث من الانواع السبعة
الحروف الناصبة للفعل المضارع وهي ان للاستقبال نحو اريد ان تخرج وان التي تقع بعد العلم
وما يؤدي معناه والتبيين واليقين والانكشاف هي المخففة من المثقلة لا الناصبة سواء كانت
كانت داخلة على المضارع او الماضي مثل علمت ان سيقوم وان لا يقوم التقدير انه سيقوم وانه
لا يقوم وذلك لما شابهت ان المخففة من المثقلة ان الناصبة للفعل لفظا ومعنى الزم
قبل المخففة فعل التحقيق ليدل من اول الامر على انها هي المخففة لا الناصبة والتحقيق ان
المخففة التي فايدتها التحقيق اولى وكذا ان التي تدخل الماضي الواقعة بعد العلم هي المخففة
من المثقلة نحو قوله تعالى ان قد ابلغوا اي انه والشارح فهم من كلامه هذا ان الداخلة على
الماضي هي المخففة سواء كانت بعد العلم او لا ومثل بعجبت من ان قام وقال اذ لا تكون ناصبة
لان الفعل ليس مضارعا لكن التفصي عن شرحه هذا بالتحقيق حقيق والى ازالة الشبهة طريق
لاتفاقهم على دخول ان المصدرية على الماضي والمضارع وقوله في التعليل اذ لا يمكن ان يكون ناصبة
اقول اذا دخلت على الماضي لا تكون ناصبة بل تكون لمجرد المصدرية وان التي تقع بعد الظن
فيها الوجهان من كونها مخففة من المثقلة والفعل بعده مرفوع لان الظن باعتبار رجحان
الفعل شابه العلم من كونها ناصبة لان الظن لاحتمال النقيض كان مخالفا للعلم فالحق بسائر
الافعال التي تقع بعدها الناصب كقوله تعالى وحسبوا ان لا تكون فتنة فانه قرئ بالرفع والنصب
وان المخففة وان الناصبة وكلتاهما مصدرية تكون الفعل معهما مقدرا بالمصدر ولن معناها النفي

ان يكون ح

الاستقبال اى هى فى المستقبل نفيا موكدا وليس للدوام كما قيل نحو قوله تعم لن ابرح الارض حتى
ياذن لى ابى فان التقييد بحتى دافع للدوام وهى اوكد من لا فان لا لا تدل على نفى اصل الفعل نحو
لا اقوم فاذا اردت المبالغة قلت لن اقوم واذن جواب لقول وجزاء لفعل وانما يعمل اذن النصب
بشرط يليه اذ كان ما بعدها مفرغا لها اى خالية عن عمل عامل آخر فيه ومستقبلا والشرط الثالث ان
لا يكون مفصولا بين الفعل واذن بغير القسم والدعاء والنداء نحو اذن اكرمك لمن قال اتيك فاذن اكرمك
جواب لقوله وجزاء الفعلية ولو قلت انا اذن اكرمك وانى اذن اكرمك وان تاتنى اذن اتيك
او والله اذن لا اتيك او اذن اظنك كاذبا لمن يحدثك فالالغاء اى فالالغاء اذن واجب اما فى الامثلة
الاربعة الاولى فلان اذن معتمدة على ما قبلها وما قبلها يقتضى ان يعمل فى الواقع بعد اذن لانها
غير موضوعة على العمل حتى لا يجوز الغاؤها الا ان تقع حيث لا يكون عمل نحو انا اذن فاعل كذا واما
فى المثال الاخير فلان الفعل لما كان حالا لم يعمل فيه اذن لان هذا الباب مبنى على الاستقبال الا يرى
ان ان ولن وكى لا حظ لهن فى الحال ولذا وجب الالغاء فى قولك اذن اظنك كاذبا الكرمك لان اذن من
نواصب الفعل التى لا يجوز الفصل بينها وبين الفعل وانما يجوز الفصل فى الاشياء الثلثة المذكورة
نحو اذن والله اكرمك واذن رحمك الله اكرمك واذن يا زيد اكرمك لكثرة دوران هذه الاشياء
فى الكلام واذا وقعت اذن بعد الواو والفاء نحو ان تاتنى آتك واذن او فاذن اكرمك فالوجهان
من الاعمال اذن باعتبار انها فى صدر جملة والفعل بعدها غير معتمد على ما قبلها ومن الغائها باعتبار
كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربطه بعض الكلام ببعض فيكون اذن متوسطة
معتمدة على ما قبلها ويجوز فى اكرمك فى مثال الجزم على تقدير ان اتك واكرمك ويجوز الرفع على الاستيناف
على تقدير واذن انا اكرمك ويجوز الفصل فيهما اى فى اذن بينها وبين الفعل المنصوب بها بالقسم
والدعاء والنداء كما ذكرنا خاصة نحو اذن والله احييك بخلاف اخواتها نحو ان ولن وكى
فلانه لا يجوز الفصل فيها باحد هذه الاشياء لان اذن بواسطة جواز الغائها صارت متصرفة
فاغتفر فيها الفصل فى كى للتعليل نحو اسلمت كى ادخل الجنة والنصب الفعل الواقع بعد كى
الواقعة بعد اللام فى مثل لكى تعلم الناس انى امرأة اتيت المعيشة من بابها بها اى بكى قطعا
فى قول قطعا نظر لان مذهب الاخفش والخليل فى جميع اخفشا لانها حرف والانتصاب الفعل

بما سقدير وقد يظهر مما في قوله اردت لكيما ان يطير بقربتي فـ شنا ببيداء بلقع ويتقدر ان
يتقدم اللام عليها في لكيلا تاسوا اخرها عنها في نحو كي لتقضي رقية ما وعدتني بان المتاخرة
بدل من اللام المتقدمة ومذهب الكوفيين انها في جميع استعمالاتها حرف ناصبة وحكموا بان
ان في كيما ان بعد زايدة او بدل من كي وبزيادة اللام في كي لتقضي وفي غيره بان تكون كي فيه
مصدرية باللام جاز ان تكون النصب بها اي بكي وان تكون باضمار ان ومذهب البصريين ان
كي قد تكون ناصبة بنفسها كان وجارة مضمرة بعدها ان فيجوز ان يقال على قولهم في نحو اسلمت كي ادخل
الجنة ان النصب بكي او بان المضمرة بعدها واعلم انه قوله جاز ان تكون بها او باضمار
ان ليس على اطلاقه ان مذهبهم ان كي الداخلة على ان جارة لا غير بمعنى اللام للتعليل نحو كيما
ان يحزكما ان الداخل عليها اللام ناصبة لا غير بمعنى ان والتعليل مستفاد من اللام وجاز
الاظهار اي اظهار ان في مثل قوله فقالت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا
ولا يجوز معمول الفعل المنصوب بعد كي عليها نحو جئت زيدا كي اضرب لانها اما جارة او ناصبة ولا
تتقدم عليهما معمول ما بعدهما كما لا يجوز تقدم معمول الفعل بان عليها نحو جئت زيدا ان اضرب خلافا
للكسائي فانه اجاز هذا التقدم وقوله شفا عتبك جايزا ان تسالي مما يعضد مذهبه لان جايزا
معمول لي تسالي وقد تقدم على ان والفراء يجعل المنصوب وهو جايزا حالا من الضمير على مذهبكما في
السراج وقال الشيخ الرضي المقدر ان تسالي تسالين جايزا السابع من الانواع
الحروف الجازمة له اي للفعل المضارع ومنها لم تقلب المضارع ماضيا ونفيه اي نفي الماضي ولما
ومعنى مثلها في النفي والقلب قالوا كان لما في الاصل لم زيدت عليه ما كما زيدت في ان فصار اما وأينما ويختص
بسبب هذه الزيادة باشياء بالاستغراق اي باستغراقه نفيها من حيث الانتفاء الى حال التكلم
نحو ندم ولما ينفعه الندم فعدم النفع متصل بحال التكلم بخلاف لم فانه نحو ان ينفصل نفيها من
الحال نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم وجواز حذف الفعل المنفي بها في السعة ان دل
دليل عليها استغناء بها عن الفعل نحو شارفت المدينة ولما اي ولما ادخلها بخلاف لم فانه لا يجوز
حذف فعلها في السعة ويستعمل في الاغلب في نفي الامر المتوقع واللام للامر وجاز اضمارها
اي اضمار اللام في ضرورة الشعر نحو محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا

واجاز الفراء حذفهما في النثر قال تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا فانه في الاصل ليقيموا
ولا يجوز ان يكون جوابه لكونه جوابا للامر عنده لاستبعاد ان يكون القول سببا للاقامة ولا
استبعاد في ذلك لانه يكفي في كونه شرطا توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا ايضا على اشياء آخر نحو
توضا ينفع صلوتك ولا للنهي فانها جازمة بخلاف لا للنفي وتجي لا للمخاطب والغايب على السواء
بخلاف اللام فانها لا تدخل المخاطب في الاغلب وقد تدخله ليفيد التاء الخطاب واللام الغيبة
فيتم اللفظ لمجموع الامرين مع التنصيص على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غايبا كما قرئ في الشواذ
فبذلك فلتفرحوا وان للشرط والجزاء وقد حكمهما اي حكم الشرط والجزاء لا حكم لا وان على ما قال
الشارح اذ لا فايدة لتخصيصها بالذكر لانه مر ايضا حكمهما ولما من شانها اي ومن شان ان الشرطية
ان يلزم الفعل لفظا الجواز توزن الى الوصل لو تقديرا نحو وان احد من المشركين استجارك اي ان
استجارك احد وقلما تحذف معها اي مع ان الفعل من غير شريطة التفسير فانما تحذف في الاغلب
كما في الاية نحو قوله ان العقل في اموالنا لا نضيق به ذرعا وان صبرا فصبرا ليس [illegible]
الفعل من غير شريطة التفسير والعقل الدية وضقت بالامر ذرعا اي ضاق ذرعي به اي طاقتي
ويقال صبر صبرا اذا قتله قصاصا واصله الحبس حتى يقتل اي ان طولبنا بالعقل لا نضيق به
ذرعا اي نطيق اداه وان حبسنا للقتل قصاصا نتصبر فنحبس انفسنا لذلك الصبر اي لذلك
الحبس للقتل اي تصبر للقتل قصاصا فنتصبر فالعقل فاعل فعل محذوف من غير شريطة التفسير اي
اذ كان العقل لمحض شانها ان يغيا ما حيزها لا يتقدمها كالاستفهام سواء كان ذلك الشي
معمولة للشرط والجزاء فلا يقال زيدا ان تضرب اضربك وزيدا ان جيتني بالجزم وانما يجوز بالرفع
ليكون الشرط متوسطا او زيدا اضرب دالا على جزائه اي ان جيتني فزيد اضرب وانما لا يجوز ذلك
لاقتضائها صدر الكلام ولذا اي لامتناع تقديم ما في حيز الشرط عليه قيل في اتيتك ان تاتني ان
الجزاء محذوف وما تقدم وهو اتيتك كلام وارد على سبيل الاخبار دال على جزاء المحذوف وهو
مذهب البصريين والا يكن واردا على سبيل الاخبار بل كان جزاء كما هو مذهب الكوفيين يلزم
الجزم لانه مضارع كالشرط واذا كان مضارعين وجب الجزم او يلزم دخول الفاء عليه لما تقدم اذا
كانت جملة اسمية او غيرها مما لا يصلح ان يقع شرطا فيجب انه لا يجوز انت طالق ان دخلت الدار

كما لا يجوز ان دخلت الدار انت طالق ويلزم جواز عمروا ان تضرب ... اضرب على ان يكون عمروا معمول
اضرب لان المعمول يقع حيث يقع العامل والمعروض جواز تقدم ما في حيز ان عليها ويلزم جواز اضرب
غلامه ان يضرب غلامه يعود الضمير في غلامه الى زيد لا اضرب لو جوزنا الكان زيد المتاخر لفظا ومعنى
لان رتبة الشرط قبل رتبة الجزاء وينبغي ان يجوز ذلك كما يجوز ضرب غلامه وههنا سوال وسوال ما
تقدمه ان كان كلاما واردا على سبيل الاخبار ولم يكن جزاء ينبغي ان يحكم بوقوع الطلاق جزما
في قولك انت طالق ان دخلت الدار لا تعليق فيه لان تعليق انما يكون في الجزاء وهو ليس بجزاء فاجاب
عنه بان ما تقدمه وارد على سبيل الاخبار وان كان ما تقدمه في حكم المعلق على الشرط في الاحكام
فيكون جوابا من حيث المعنى اتفاقا لتوقف مضمونه على حصول الشرط ولهذا لم يحكم بالاقرار
في قولك على الف درهم ان دخلت الدار ولو قلت زيدا ان تضرب اضرب لم يجز نصب زيد باي الفعلين
نصبته لانه اذا لم يجز ان يتقدم على ان فعلا الشرط والجزاء لم يجز ان يتقدمها معمولهما والكسائي يجيز
نصبه بالفعل الاول وهو الشرط كما يجيز تقدم معمول ان الناصبة عليها ويجيز سواى الكسائي والفراء
نصبه بالفعل الثاني وهو الجزاء قال ابن السراج قال الفراء وانما اجيزت ان يكون منصوبا بالفعل
الثاني وان كان مجزوما لانه يصلح فيه الرفع وان يكون مقدما وكانه قال اضرب زيدا ان يضرب
لتوهم الرفع والتقديم ولو قلت ان زيدا تضربه اكلا فيذكر اسما منصوبا بما بعد ان قبل الشرط
ولم يكن الفعل بعده مشتغلا عنه بضميره او متعلقه فلا اشكال في جوازه لانه لا يلزم منه تقديم
ما في حيز ان الشرطية عليها الا ان النصب بمضمر يفسره هذا الظاهر عند اصحابنا البصريين وذلك
لقوة طلب كلمة الشرط للفعل حتى لم يجز الفصل بينهما في غير ان لكونها اصل الباب والنصب
بما بعده عند الكوفيين لصلاحيته ان ينصبه مع اشتغاله عنه بضميره او متعلقه وان كان الفعل
مشتغلا عنه باحدهما كان منصوبا بفعل مقدر على شريطة التفسير بالاتفاق وكذا حكم المنصوب بالجزاء
المقدم عليه يكون نصبه عند البصريين بفعل مقدر يفسره وهذا الظاهر اذا قلت ان تاتني
زيدا اضرب بالجزم عند اصحابنا والكوفيون ابوا جزم الثاني لان الجزم عندهم بالجوار وقد
زال الجوار بفصل المنصوب الذي من جملة الشرط والكسائي يجزمه الثاني اذا فرق بينهما
بظرف لغو للثاني وهو الجزاء نحو ان تاتني اليك اقصد لان الفصل بالظرف كلا فصل وان كان

زيد

١٠

الفصل بينهما من سبب الاول اى من متعلق الشرط ومن جملته ظرفا كان هذا الفصل نحو ان تاتنى
يوم الجمعة آتيك او غيره نحو ان تضرب زيدا اضرب فالجزم واجب اتفاقا لانه اذا كان متعلقا بالشرط
لم يكن فاصلا بين الشرط والجزاء لان الشرط انما يتم مع ما يتعلق به الخامس من انواع السبعة
ما ينصب ثم يرفع وهى سبعة ستة منها يسمى الحروف المشبهة بالفعل على صيغة المتصرف ... لفظا
لكونها على ثلثة احرف فصاعدا مفتوحة الاواخر ومعنى لطلبها الجزئين مثل المتعدى وهى ان
بالكسر لتوكيد مضمون الجملة وتحقيقه بلا تغيير فى الجملة لان التاكيد تقوية الثابت وان بالفتح
فى قيس وتميم عن تقلب همزتها عينا مثلها مرفوع بانه خبر مبتدأ وهو ان اى ان فى توكيد مضمون
الجملة نحو نصب مثلها على الحال مع تقلب مضمون الجملة الى معنى ما هو فى حكم المفرد وهو الحاصل
اى هذا المعنى انما يحصل من اضافة مصدر ... من معنى خبر الجملة سواء كان الخبر مشتقا
او جامدا او من معنى وصفه اى وصف الخبر اذا كان الخبر موطيا اضافة الى اسمها اى اسم
الجملة الى الاسم الواقع فى الجملة نحو بلغنى ان زيدا قائم اى قيام زيد او انك زيد اى زيدية
فان الجامد اذا الحقت باخره ياء النسبة افاد معنى المصدر او ان زيدا فى الدار اى حصول
زيد فى الدار لان الخبر فى الحقيقة هو حاصل ونحو قوله تعالى ذلك بانهم قوم لا يفقهون اى ذلك لعدم
فقههم لانه خبر موطئ ولهذا اى لكون ان لتوكيد مضمون الجملة من تغيير فيها وان لم تقلب
مضمونها الى معنى ما هو فى حكم المفرد وتكسر ان فى مظان الجمل كالابتداء سواء كان فى اول الكلام
نحو ان زيدا قائم او كان فى وسطه لكنه فى ابتداء كلام آخر واستينافى له نحو قوله تعالى ولا يحزنك قولهم ان
العزة لله جميعا وما بعد القول فى جميع متصرفاته اذا قصد به الحكاية وانما كسرت لان ما بعده
ابتداء الكلام المحكي اذا قصد به الاعتقاد الشامل للعلم والظن وتفتح اى فى مظان المفردات
اى فيما يكون الاصل فيه ان يستعمل فى المفردات وما يجرى مجراها نحو علمت ان زيدا قائم فانه
وان كان فى الاصل جملة الا انه فى حكم المفرد وان كانا اى موضع الذى تفتح فيه اى مما يستعمل فيه
الجملة لفظا استعمالا جوازا نحو عجبت من يوم انك خارج فانها فتحت لان الاصل فى المضاف
اليه ان يكون مفردا ويجوز ان يستعمل ههنا ايضا الجملة فيقال عجبت من يوم خرج زيد او
استعمالا لزوما نحو اجلس حيث ان زيدا جالس فانه حينئذ لا يضاف الا الى الجملة لكن فتحت

المكسورة

لان

لان الاصل في المضاف اليه ان يكون مفردا وانما كسرت اذا وقعت حالا وانك قائم وان كانت الجملة

معنا واقعة موقع المفرد الذي هو المصدر والمصدر يقع حالا لان الجملة تقع حالا ايضا والمصدر الذي

يقع حالا لا يكون الجملة واقعة موقعه لان المصدر الذي يقع حالا هو المصدر الصريح لا المأول به لمظان الفاعل

فانه من مظان المفردات لان الفاعل لا يكون الا مفردا ومظان المفعول نحو عرفت انك قائم خارج بالفتح قلت

فان مفعول القول وان كان مفعولا الا انه لا يكون الا جملة فهو مستثنى واعني ثبات قلت وجميع متصرفاته

من المضارع والماضي والامر واسمي الفاعل والمفعول والمصدر ومظان المبتدا نحو عندي انك قائم ومظان

المجرور بحرف الجر او بالاضافة نحو عجبت من انك قائم وفعلت كذا كراهة انك قائم ويفتح في باب علمت بدون

اللام على حذف ثاني المفعولين على مذهب الاخفش كما عرفت تحقيق القول فيه وانما فتحت لوقوعها موقع

المفعول الاول ولذا يقع على سد مسده لوقوعها موقع المفعولين لعلمت وهما في حكم مفعول واحد

ويكسر ان معها اي مع اللام فيه اي في باب علمت تحقيقا للباب علمت فان لما جيء باللام وعلق لعلمت

لا يكون لعلمت عمل فيما دخل عليه فعادت الجملة كما كانت قبل دخول علمت واذا دخلت على الجملة وهي

مستقبلة وجب كسرها ويجوز الفتح والكسر باعتبار الجملة وتقدير المفرد كما بعد اذا المفاجاة كقول الشاعر وكنت

اري زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم اي عبد قفاه اي لئيم القفا يعني صفعان و

اللهازم عظمان ناتئان في اللحيين تحت الاذنين والواحد لهزمة والجمع لهازم فالفتح على ان

يقدر ما بعد ان مفردا او هو مبتدا محذوف الخبر اي اذا عبوديته ثابتة والكسر على ان يقدر ما بعد

اذا جملة اي اذا هو عبد القفا وكما في قولهم اول ما اقول اني احمد الله بالفتح على معنى الاول مقول احمد

الله قال عبد القاهر اذا فتحت لم يكن في الكلام محذوف وكان اول ما اقول مبتدا وان احمد الله

خبره بمعنى اول الشيء الذي اقول الحمد لله وما يجب ان يكون موصولا ليكون بمعنى اول مقولي

الحمد لله اقول انما اقول يجوز ان يكون على هذا الوجه مصدرية ايضا على معنى قولي اي اول اقوالي

الحمد لله فيكون قد اخبر عن المصدر بالمصدر واشار الى توجيه الكسر بقوله واول اقوالي اني احمد الله

على ان يكون القول عاملا في الحمد وغيره فيكون اول مضافا الى اقوال متعددة منها اني احمد

الله ومتعلقه ثم اخبر عما هو اولها وهو اني احمد الله على معنى اول الجمل التي يتكلم بها

هذه الجملة ولا حاجة الى خبر محذوف ونظيره قوله عليه السلام افضل ما قلته انا والنبيون من قبلي لا اله

اذا المفاجاة

الا الله وقال عبد القاهر للكلو سا على هذا الوجه موصولة اقول ان تكون ما ايضا على هذا الوجه
موصولة على معنى اول مقولاتي هذا القول وهذا الكلام وسوا ني احمد الله كما يقال اول السورة
بسم الله الرحمن الرحيم لا على حذف الخبر مع الكسر كما قال ابو علي وتبعه عبد القاهر والزمخشري فاذا
كسر كما كان قولك اول اقول مبتدا محذوف الخبر تقديره اول قولي اني احمد الله ثابت او موجود
فقولك اني احمد جملة محكية وقعت بين المبتدا او الخبر لفساد المعنى هذا اشار الى اعتراض ابن
الحاجب على ابي علي وسوان الجملي بعد القول هو عين القول الا ترى انك اذا قلت اعجبني قول
زيد ان عمروا منطلق فالذي اعجبك هو نفس القول الذي هو ان عمروا منطلق فلو اول لكونه افعل
التفضيل لا ينضاف الا الى ما هو بعضه فالتقدير اول اني احمد الله ثابت واول هذا القول باعتبار
الحروف الهمزة وباعتبار الكلمات اني فيكون المعنى على هذا بلفظ همزة اني او باني ثابت وموجود
للمتكلم من هذا الكلام لكون المكسور للاحمله من يره تغييره في معنى الجملة جاز في المعطوف على اسمها
بعد مضي الجملة وكذا جاز في الصفة لاسمها بعد مضي الجملة عند الزجاج الرفع حملا على الموضوع
اي موضوع اسمها لحوان زيدا قائم وعمرو وانما جاز ذلك فيه انه لا يها لعدم تغييرها بمعنى الجملة كان
اسمها المنصوب في محل الرفع لانها كالحروف الزايدة التي لا تفيد الا التاكيد وهو قوله عند الزجاج
فهذه الصفة لانه اجرى الصفة مجرى المعطوف وحمل عليه قوله تعالى قل ان ربي يقذف بالحق علام
سيبويه فجعل قوله علام الغيوب صفة لربي المنصوب بان محلا على محله وأباه غيره لاحتمال ان
يكون رفع علام الغيوب بانه خبر بعد خبر او خبر مبتدا او بدل من الضمير في يقذف او فاعل يقذف
واستثني عن العايد لظاهر موافق للاول وعند سيبويه يجوز العطف على محل اسم لكن وعند
الفراء يجوز رفع المعطوف على اسم كان وليت ولعل واعلم ان بعضهم قال انه معطوف
على موضع اسمها نظرا الى الاسم الذي هو كان مرفوعا قبل دخول ان دخولها كلا دخولها لما
اشتغل لفظه بالنصب بقي كونه مرفوعا لكن محلا قال الجزولي والزمخشري انه معطوف على موضع
ان مع اسمها لو كان وحده مرفوع المحل لكان وحده مبتدا وليس بمبتدا لعدم تجرده عن العامل
اللفظية وفيه نظر لانه باعتبار الرفع مجرد لان ان باعتباره كالعدم ولا يجوز الرفع على موضع
اسمها قبله اي قبل مضي الجملة عند البصريين فلا يجوز عندهم ان زيدا وعمرو قايمان لان العامل

على

تغييرها

في خبر المبتدأ عندهم هو الابتداء وفي خبر ان فيكون قائمان لكونه خبر عن زيد وعمرو ومرفوعا بان
وبالابتداء فيلزم منه عمل عاملين مختلفين في معمول واحد واذا لا يجوز لان العاملين عندهم كالمؤثرين
ولا يجوز ان يصدر من مؤثرين مستقلين اثر واحد خلافا للمبرد والكسائي فانهما اجاز العطف
على موضع اسمها قبل مضي خبرها ايضا وانما اجاز ذلك لان العامل عندهما في خبر ان ما كان عاملا في
خبر المبتدأ فلا يلزم عمل عاملين في معمول واحد وقوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون
والنصارى من آمن اعتراض لانه في الظاهر عطف على محل اسم ان قبل مضي الجملة فاجاب عنه بانه
محمول على ان الخبر المذكور وهو قوله من آمن خبر لان مقدم على المعطوف تقديرا وان كان مؤخرا
عنه لفظا وانما اخره عنه لفظا ايذانا بان الصابئين الذين كانوا اشد تقدما في الكفر وما سموا
صابئين الا انهم صبوا عن الاديان كلها لو آمنوا الصح مع ذلك ايمانهم فضلا عن غيرهم فعلى
هذا فيكون الصابئون معطوفا على محل ان بعد مضي الجملة او محمول على انه اي الخبر المذكور
خبر للصابئين وخبر ان محذوف مقدر قبله اي قبل الصابئين وانما حذف لدلالة خبر الصابئون
عليه وهذا الوجه [illegible] من الوجه الاول لان فيه مخالفة امر وهو حذف الخبر وفي الوجه الاول مخالفة
امرين الحذف وتغيير الموضع وهذا مذهب سيبويه في قولك زيد وعمرو قائم ان الخبر للثاني وخبر الاول
محذوف وهذا الوجه مثله وقوله كما في قوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف
اشارة الى الوجه الثاني لو كان خبرا عن نحن لوجب ان يقال راضون ولما قال راض دل على انه
خبر انت قال الشارح واجاب عنه بجوابين احدهما ان الصابئون ليس عطفا على محل
اسم ان بل هو مبتدأ خبره محذوف اقول هذا جواب آخر وليس في المتن منه اثر لانه التزم ان
الصابئون معطوف على اسم ان لكن منع ان العطف قبل مضي الجملة لما ذكر من الوجهين وعليه
او على الوجه الثاني محمول قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي فيمن قرأ وملائكته
مرفوعا لان يصلون لو كان خبرا عن الله لوجب ان يقال يصلي ولما قال يصلون دل على انه
خبر عن ملائكته وخبر الاول محذوف وقد توهم المتوهم ابن الحاجب ان المفتوحة في باب علمت
لها حكم المكسورة في صحة العطف على المحل قال ابن الحاجب ان مع اسمها وخبرها في باب علمت
وان كان في تقدير المفرد باعتبار ان التقدير في علمت ان زيدا قائم علمت قيام زيد لكنهما معها في

تقدير اسمين لانهما معها سادة مسد مفعولى علمت كما ان الكاف وجده مع خبريتها سقدير اسمين اى
المبتدا والخبر وتوضيحه كقوله اذا جزت نواصى ال بدر فادوها واسرى فى الوثاق والا فاعلموا انا وانتم
بغاة ما بقينا فى شقاق والشقاق العداوة وسبب هذا الشعر ان قوما من ال بدر من الفزاريين جاوزوا
بنى لام من طى فهو لبنو لام الى الفزاريين فجزوا نواصيهم فاحملوها الينا واطلقوا من اسرتم منهم
وان لم تفعلوا فاعلموا انا فنحن معادين ابدا وانما عاد ابن الحاجب الى هذا التوهم انه نقل عن سيبويه
جواز العطف على محل الاسم ان المفتوحة بهذا البيت بتقدير الخبر من الاول التقدير الثانى انا بغاة
وانتم فلولا ان المفتوحة فى باب علمت فى حكم المكسورة لما صح منه هذا الاستدلال وليس هذا البيت ثبت
وحجة على جواز العطف على اسم ان المفتوحة قال الشارح لانه يلزم ان يكون عطفا قبل مضى الخبر (محل ع)
اقول لا يلزم ذلك لو قدر للاول خبر قبل المعطوف ولا حاجة الى هذا التعليل لان المصنف علل عدم
حجته بقوله لاحتمال ان يكون العطف باعتبار عطف الجمل بعضها على بعض بان يكون خبر انا سوى فى قوله
فى شقاق وقوله وانتم بغاة جملة معطوفة على الجملة الاولى لا باعتبار التشريك المفردين فى العامل وانه
اى العطف باعتبار عطف الجملة على الجملة جايز فى الجميع اى فى جميع حروف المشبهة وغيرها هذا مع ان
مبنى توهم ابن الحاجب منهدم لانا نقول بعد تسليم ان ان مع ما فى حيزها سقدير اسمين انه الاسمين
سقدير المفرد فعلمت ان زيدا قايم بتقدير علمت زيدا قايما وهو سقدير علمت قيام زيد ونقول ان
المصطلح هو واخوه وعمرو مختصمان على ان يكون عمرو معطوفا على لفظ المصطلح ومختصمان خبرهما
ولا فساد فيه من وجه وان لم تات بالمعطوف الثانى وهو عمرو ولم يسد كلامك اية من الجهات سلكت
وهى اربع جهات نصب اخوه ورفعه وعلى التقديرين تثنية الخبر وتوحيده فلا يخلو هذا الكلام
مع عدم الاتيان بالمعطوف الثانى من فساد واحد او اكثر من فساد وذلك لانه لو قيل ان المصطلح
هو واخاه مختصمان على ان يكون اخاه معطوفا على المصطلح لزم توحيد فاعل المصطلح وذا لا يجوز
لان اصطلح بمعنى فاعلين لانه بمعنى تصالح ولو جعل اخاه مفعولا معه لزم هذا الفساد مع
فساد آخر وهو تثنية الخبر لانه خبر عن المصطلح وحده لان التقدير ان اخاه مفعول معه ولو قلت
ان المصطلح هو واخاه مختصم فان كان اخاه معطوفا على المصطلح لزم توحيد فاعل المصطلح
والمختصم وذا فاسد لما ذكرنا ويلزم ايضا توحيد الخبر مع التعدد فى الاسم وذا يجوز اذ لا

يجوز ان يقال ان زيدا وعمروا ولو جعل اخاه مفعولا معه لزم توحيد فاعل المختصم دون فاعل
المصطلح هكذا قال المص وقال الشارح وفيه نظر لان المصطلح بمعنى التصالح فيقتضي ان يكون
فاعله متعددا لفظا ولو كان اخاه مفعولا معه لم يتعدد الفاعل من حيث اللفظ اقول لا يجب ان يكون
فاعله متعددا لفظا كما قال عبد القاهر في المقتصد ان فاعل تفاعل لفظيان ومعنويان ولا شك
ان المفعول معه فاعل في المعنى ههنا ولو قلت ان المصطلح هو واخوه مختصمان فلو كان اخوه معطوفا
على الضمير المستكن في المصطلح لزم الاخبار على الواحد وهو المصطلح بالاثنين وهما مختصمان
وان كان معطوفا على محل اسم ان يلزم العطف على محله قبل مضي الجملة مع فساد آخر وهو توحيد
فاعل المصطلح ولو قلت ان المصطلح هو واخوه مختصم فان كان اخوه معطوفا على المستكن لزم
توحيد فاعل المختصم وان كان معطوفا على محل المصطلح لزم توحيد فاعل المصطلح والمختصم ولم
يجامع لامه اي لام الابتداء وهو عطف على قوله وجاز في المعطوف على اسمها الا بابها حال كونها
داخلة على الخبر وان كان مفردا ان زيدا لقائم وانما يدخل عليه مع اقتضائهما الصدر كراهة اجتماع
حرفين بمعنى واحد وهو التاكيد والتحقيق مع ان كلاهما حرف ابتداء فصدر ان لكونها عاملة و
العامل اولى بالتقدم على معموله او داخلة على اسم مفصولا بينهما اي بين ان وبينه اسمها بظرف هو
الخبر نحو ان علينا للهدى او بظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار لزيدا قائم او داخلة على ما يتعلق
بالخبر اذا تقدمه اي تقدم المتعلق الخبر نحو ان زيدا لطعامك اكل واما اذا تاخر عنه فلا يدخل
عليه فلا يقال ان زيدا اكل لطعامك لئلا يبطل حقها بالكلية واعلم ان اللام انما تدخل
على الخبر اذا كان مثبتا ولم يكن ماضيا مجردا عن قد ولم يكن جملة شرطية ولا يدخل على الجملة
القسمية المصدرة باللام لامتناع الفصل بين اللامين بالمزيدة نحو قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم
وكذا انما يدخل على متعلق الخبر اذا لم يكن الخبر ماضيا مجردا عن قد لا يقال ان زيدا لطعامك اكل
الا عند الاخفش ولكن للاستدراك وقد عرفت معنى الاستدراك في حروف العطف يتوسط
بين كلامين متغايرين بالنفي والاثبات معنى اي الشرط ان يكون التغاير بينهما معنى سواء كان
مع التغاير المعنوي تغاير لفظا ايضا نحو جاءني زيد لكن عمروا لم يجئ او لا نحو زيد حاضر لكن عمروا
مسافر ويكون في التغاير ان يكون بوجه ما ولا يجب ان يكون بينهما تضاد حقيقي تركيه قوله تعالى وان

لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون فان عدم الشكر غير مناسب للافضال و تتابع اى تتابع

لكن ان في صحة العطف على المحل اى على محل اسم لكن لانها لا تغير معنى الابتداء كان وفي دخول اللام

في الخبر اى في خبر لكن على مذهب الكوفيين لا على مذهب البصريين فانهم قالوا ان حق اللام ان لا تجامع

ان المكسورة ايضا لسقوطها معها عن التصدر الذى هو من شانها لكن جامعتها لشدة مناسبتها لها

معنى ولا يجوز ان لا تجامعها اللام والا لزم اسقاطها عن مرتبتها لمجامعتها اياه ولكنه اى لكن دخول

اللام على خبر لكن ضعيف لما قال البصريون وقوله ولكنني من حبها لعميد مخرج وهذه متاول فان

الاصل قيل لكن انني فخفف بحذف الهمزة وادغام نون لكن في نون انني بعد حذف احدى نونيه كما خفف

لكنا هو الله ربى بالاتفاق واصله لكن انا ويجوز معها اى مع لكن مشددة و مخففة الواو العاطفة

او الاعتراضية الا ان المخففة مع الواو لا تكون عاطفة بل تنتقل معنى العطف الى الواو وكان للتشبيه

اى لتشبيه الاسم بالخبر سواء كان خبرها مشتقا او للتحقيق قال الزجاج انها للشك اذا كان مشتقا نحو

كان زيدا قائم لان الخبر في عبارة عن الاسم لان المعنى كان زيد شخص قائم الا انه لما حذف الموصوف

واقيم الصفة مقامه صار الضمير في الوصف عائدا الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فيقال كانى ميت وكان

كان الاصل كانى رجل مات وهذه الاربعة هى ان وان ولكن وكان تخفف بحذف النون المتحركة منها

قال الشارح اى يسكن نونها بعد حذف النون اقول المحذوف المتحركة فلا حاجة الى التسكين

فيلزمها اى لزوال المشابهة اللفظية بينها وبين الفعل وجاز الاعمال الا ان الالغاء في المكسورة اغلب

كقوله تعالى ان كل لما جميع وجاز الاعمال كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم فتبين قد ان مخففة خلافا

للكوفيين فانه لا يجوز عندهم اعمال المكسورة المخففة رد عليهم وكذا المفتوحة الاغلب فيها الالغاء

ويجوز الاعمال كقوله فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق واما كان مخففة

فالافصح فيها الالغاء وقد جاء الاعمال كقوله وصدر مشرق النحر كان ثدييه حقان والاخ لكن مخففة

فانه لم يجز فيه الالغاء لانها بالتخفيف اشبهت لكن العاطفة في اللفظ والمعنى فاجريت في ترك العمل

واجاز الاخفش ويونس اعمالها ولكنه لم تثبت به شواهد ويلزم ان المكسورة اذا خففت اللام

في خبرها سواء كانت معملة او مهملة اما مع الاهمال فللفرق بين المخففة والنافية واما مع الاعمال

فللطرد وعلى هذا تبع في هذا ابن الحاجب وان كان سيبويه واكثر النحاة ان لزوم اللام انما يكون

مع الاهمال وقال ابن مالك [illegible] يلزم اللام مع الالتباس بالنافية حيث لم يظهر الاعراب في اسمها
لكونه مبنيا او معربا باعراب تقديري وهي لام اخرى للفرق غير لام الابتداء عند ابي علي والاما دخلت
على ما يدخله لام الابتداء نحو بالله ربك قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد ولام الابتداء عند
جماعة منهم وانما يلزم التعليق في باب علمت لو كانت هذه اللام لام الابتداء نحو وان وجدنا اكثرهم
لفاسقين لانها انما دخلت على المفعول الثاني فلما نصب الاول لخلوه عن مانع ومعلق فلا بد
من نصب الثاني وان دخله اللام واما نحو ان قتلت لمسلما فشاذ وتدخل هذه الاربعة مع التخفيف
الفعل والضمير راجع الى الاربعة لا الى المكسورة على ما فهم الشارح لان سياق كلامه يأباه
كقوله نعم كان ثم تغن بالامس وقول امير المؤمنين علي رضي الله عنه في النهج كان قد وردت الاظعان
ويلزم في المكسورة الداخلة على الفعل ان يكون الفعل من افعال المبتدا والخبر ونواسخهما عند
البصريين نحو ان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين وانما يلزم ذلك لئلا تخرج بالتخفيف عن
اصلها بالكلية خلافا للكوفيين في التعميم اي تعميم جواز دخولها على الافعال كلها قياسا نحو قولهم ان
قتلت لمسلما ويلزم في المفتوحة الداخلة على الفعل سواء كان الفعل حرف الاربعة قد والسين او
سوف او حرف النفي نحو ليعلم ان قد ابلغوا وعلمت ان سيكون او سوف وعلمت ان لم تقم وان لا
يقوم وما قام وما يقوم للفرق ان المخففة من المثقلة وبين الناصبة للفعل فان الناصبة
للفعل لا تفصل بينها وبين الفعل بشيء من هذه الاحرف لكونها مع الفعل بتاويل المصدر [illegible]
فيه الا بلا فانها لكثرة دورها في الكلام يدخل حيث لا يدخل اخواتها اما اذا كان فعلها غير متصرف
او كان شرطا او كانت ان على الجملة الاسمية فلا حاجة الى احد من هذه الاحرف لانها لا يلتبس بالناصبة
لانها مصدرية يلزم الفعلية التي يكون فعلها بتاويل المصدر وغير المتصرف والشرط لا يكون بتاويله
[illegible] ام لم ينبا الى قوله وان ليس للانسان وكقوله تع وان لو استقاموا وكقول الشاعر
وان هالك كل من يحفى وينتعل وتعدد اعماله اي اعمال المفتوحة عند التخفيف حال كونها في ضمير
شان مقدر سواء كان داخلا على الجملة الاسمية او الفعلية والشارح فهم ان هذا انما يكون
عند [illegible] على الفعل وليس كذلك بخلاف المكسورة فانها عند التخفيف ظاهر العمل مطلقا
ولم يعمل في ضمير شان مقدر وانما فعل ذلك لانه لما كان من الجملة الواقعة بعدها ولا بد بينهما ارتباط

ان يكون مع

معنوي لانها مع جملتها في تقدير مفرد لانها مصدرية اريد ان يكون بينهما ايضا ارتباط لفظي فقدر
هذا الضمير ليكون لها باسمها ارتباط ولاسمها بالخبر ارتباط واجاز سيبويه ان لا يكون عاملة
في ضمير شان مقدر عند الغائها ظاهرا فيكون كما المصدرية في كونها مع جملتها في تقدير المفرد
وان يكون مهيأة لدخولها على الفعل وليت للتمني وهو محبة حصول الشيء سواء قرب حصوله او لا وجاز
ليت ان زيدا قائم على حذف الخبر كما جاز علمت ان زيدا قائم والخلاف في ليت كالخلاف في علمت وكذا
جاز عند الفراء نصب الجزئين بليت نحو ليت زيدا قائما لانه بمعنى تمنيت ولعل للتوقع اي مرجو
او مخوف للترجي وهو ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله ويدخل الطمع لانه ارتقاب المحبوب نحو
يعطينا والاشفاق لانه ارتقاب المكروه والمخوف نحو لعلك تموت الساعة ولعل لعل الواقعة
في القرآن للرجاء والاشفاق المتعلقين بالمخاطب لا بالله تعالى عنه علوا كبيرا وقد يشم لعل معنى
التمني وذلك لانه لما كثرت في الاستعمال لتوقع المرجو وتوقع المرجو ملازم لمعنى المتمني اجريت
مجرى التمني فينصب الفعل المضارع الواقع بعدها اذا كان مصدرا بالفاء باضمار ان كما ينصب
بعد ليت باضمارها منه قوله تعالى لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع فيمن قرأ بالنصب
وجاز دخولها اي دخول لعل على ان المفتوحة عند المبرد في التسهيل وفي المفصل وفي المفتاح
وفي الشرح للرضي عند الاخفش قياسا للعل على ليت كما يجوز ليت ان زيدا قائم نحو لعل ان
زيدا قائم وهو ضعيف اذ ليس معه الا مجرد القياس وفي اللغة لا يثبت قياس ويلحق جميعها اي
جميع هذه الحروف الستة ما حال كونها كافة لها عن العمل او ملغاة عن الكف اي زائدة غير معتد
بها كما لا يعتد اذا وقعت بين حرف الجر والمجرور نحو قوله تعالى فبما رحمة الا ان الالغاء اي الالغاء
ما عن الكف في الثلث الاخيرة وهي كان وليت ولعل اكثر من الغائها مع ان وان ولكن
وذلك لقوة قربها اي قرب هذه الثلثة من معنى الفعل من حيث انه كان بمعنى شبهت وليت
بمعنى تمنيت ولعل بمعنى ترجيت مع تغييرها معنى الكلام وتاثيرها في مضمونها بخلاف ان وان
ولكن ولذلك تعلمت في الحال والظرف عمل الفعل الصحيح ومنها اي من السبعة
التي تلي الجنس على تمام حكمها في المنصوبات والسادس من الانواع السبعة ما ينصب ثم ينصب
وهو ما ولا المشبهتان بليس وقد عرفت احكامها ووجه المشابهة وكذا ان النافية عند المبرد

والكسائي برفع ثم نصب حملا لها على ما هو ضعيف لان اللغة لا تثبت قياسا نحو قوله ان هو مستوليا
على احد الا على اضعف المجانين والسابع من الانواع السبعة غير العاملة من الحروف وذكرها استطرادا
لان المقصود في النحو ذكر العوامل ههنا وانما ذكرت غيرها طردا للباب والا فبيانها وظيفة لغوية
فمنها اي من غير العاملة حروف العطف وقد عرفت معانيها ومنها حروف النفي غير ما
عمل منها في الاسم نحو ما ولا المشبهتين بليس في حجاز او في الفعل نحو لم ولن ولما ولا للنهي وهي
اي حروف النفي غير العاملة ما لنفي الحال قيل ان الدليل على انها للحال انه هو المفهوم من نحو
ما يفعل وما زيد منطلق في تميم فانه انما يفهم نفي الفعل والانطلاق في زمان الاخبار ولو كانت
لمجرد النفي لجاز ان يقال ان كلمني فاكرمك واما في حجاز فهي عاملة ولنفي الماضي المقرب من
الحال نحو ما فعل قال سيبويه واما ما فهي نفي لقول القائل هو يفعل اذا كان في حال الفعل واذا
قال لقد فعل فان نفيه ما فعل فجعلها سيبويه في النفي جوابا لقد في الاثبات ولا شك ان
قد للتقريب من الحال فكذا ما كان جوابا له ولا يتقدمها شيء مما في حيزها فلا يقال طعامك ما اكل
زيد لان ما بمنزلة الاستفهام في دخولها على الاسم والفعل وكما لا يتقدم ما في حيز الاستفهام
عليه لا يتقدم عليها ما في حيزها خلافا للكوفيين فانهم اجازوا تقدم ما في حيزها عليها قياسا على لم
ولن ولا الجواب والفرق بينهما فان ما يدخل على الاسم والفعل بخلافهما فانها لا يدخل الا على الفعل
ونحو قوله اذا هي قامت حاسرة مشمعلة نخيب الفؤاد راسها ما تقنع مشمعلة اي سريعة والنخيب
بالكسر جبان لا فؤاد له وكذلك نخيب وتقنعت المراة اي لبسها القناع مع شذوذه محتمل للتاويل
بان يقول راسها منصوب على شريطة التفسير التقدير ما يقنع راسها ما تقنعه فحذف المفسر
والضمير من المفسر ولا لنفي الاستقبال نحو لا تفعل معناه نفي الفعل في المستقبل كما ان لن
لذلك وان كان آكد ولذا تقع في جواب الشرط كقوله تعالى ان يدعوهم لا يسمعوا دعاءكم فهذا محض
وقد حذف الفعل المصدر بلا تحت مجراه النايب عن الفعل في قولهم افعل اما لا اي لا يفعل ان
ذاك الامر فافعل هذا فقدم افعل اهتماما بحاله وحذف الفعل اختصارا بلا لمنه ولهذا تكون لا
نائبة مناب الفعل اما لوا الفها كما اما لوا الف الافعال والا فالحرف لا تدخلها التصرف كالامالة
وغيرها ويحذف لا في جواب القسم نحو فقلت يمين الله ابرح قاعدا وان قطعوا راسي لديك واوصالي

هذا الالا
راسي

اى لا ابرح قاعدا لديك ونحو قوله تعم تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ وتحذف من اخوات كان نحو
قوله يزال حبال مبرمات اعدها لها ما مشى يوما على خفه جمل وقد تنفى بلا اى بلا الماضي النافي
على المعنى حال كون ذلك الماضي مكررا فى اللفظ نحو قوله تعم فلا صدق ولا صلى او فى معنى المكرر ونحو قوله
تعو فلا اقتحم العقبة لتفسير الاقتحام اى اقتحام العقبة وهو الدخول والمجاوزة لشدة بالشيئين
المذكورين فى الاية وهو قوله تعو فك رقبة الى اخره فكانه قال فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا وقال
الزجاج قوله تعو ثم كان من الذين امنوا يدل على معنى فلا اقتحم العقبة ولا آمن وقد لا يكرر الماضي
لفظا ولا معنى كقول الشاعر ان تغفر اللهم تغفر جما واى عبد لك لا الما قوله جما صفة موصوف
محذوف اى خلقا وغفرا كثيرا والم الرجل من اللمم وهو صغار الذنوب والدعاء بلفظ الماضي
وجواب القسم ايضا بلفظ بمنزلة المستقبل فى انه لا يكرر الماضي فيهما نحو لا غفر الله له ووالله
لا ضربن لان الماضي فى الموضعين انتقل الى معنى الاستقبال وتاتى لا نقيضة لنعم لتصديق من
قال لك افعلت نعم اى فعلت وللتكذيب لا اى ما فعلت وان النافية بمنزلة ما فى نفي الحال و
تدخل على الجملتين الفعلية والاسمية كقوله تعم ان تتبعون الا الظن وان الحكم الا لله جل

افعلت ؟
نعم ؟

ومنها ها اى من غير العاملة من الحروف حروف التنبيه وهى ها وهو مختص باسم
الاشارة عند بعضهم وقد يفصل بينها بالقسم نحو قولك ها لعمر الله ذا قسما فاقدر قدرك فى
انظر ان سلك وبضمير المرفوع المنفصل نحو ها انا اولاء مذهب الخليل ان ها فيها كانت متصلة باسم
الاشارة فصل بينهما التقدير لعمر الله هذا وانتم هؤلاء وليس المعنى فى ها انا ذا افعل ان يعلم
المخاطب انك لست غيرك وانما المعنى لاستغراب وقوع مضمون الجملة المذكورة بعد اسم الاشارة
فهى بعده لبيان المستغرب ولا محل لها من الاعراب اذ هى مستانفة وقال البصريون فى محل
الحال والعامل فيها معنى الفعل من التنبيه او الاشارة وفيه نظر اذ ليس المراد من قولك ها
ذا انت المشار اليه فى حال قولك والا واما مخففتين وهما لاستفتاح الكلام وفائدتهما
المعنوية توكيد مضمون الجملة ومختصان بالجملة خبرية كانت او لا وقد تحذف الفهما اى الف اما
فيبدل من همزتها اى همزة اما عينا وهاء ايضا سواء حذف الفها او لا نحو عما وهما وجه [illegible] منها.
حروف التصديق والايجاب وهى نعم مقدرة لما سبقها ومبينة له من نفي او ايجاب خبرا كان

المنن

المنفي والموجب او استفهاما بالحرف كالهمزة ومثل تقول في جواب من قال قام زيد او اقام زيد
نعم اي نعم قام زيد فنعم بعد الاستفهام ليس للتصديق لان التصديق انما يكون لما احتمل الصدق
والكذب بل للايجاب ما بعد اداة الاستفهام واثباته نفيا كان او اثباتا ولهذا قال ابن عباس رضي
الله عنهما لو قال في جواب الست بربكم نعم لكان كفرا وعند بعضهم يجوز ان توقع نعم موقع بلى
اذا جاء بعد همزة داخلة على نفي لغاية مقررا لجملة ويكون نعم في الحقيقة لتصديق الخبر المثبت
المؤول به الاستفهام مع النفي لا التقدير وما بعد الاستفهام ولهذا الزم من قال نعم في جواب
من قال له اليس لي عليك دينار بالدينار بناء على العرف الطارئ على الوضع فعلى هذا يجوز ان
يقال نعم في جواب الست بربكم وبلى ايجاب ونقض لما بعد النفي اي ان بلى تنقض المتقدم سواء
كان النفي لفظا او معنى وسواء كان مجردا عن الاستفهام او مقرونا به تقول في جواب من قال
ما قام زيد بلى اي بلى قد قام زيد وكقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا واما النفي
معنى فلقوله نعم بلى بعد قوله لو ان الله هداني لان معناه ما هداني واجل وجير وان تصديق
للمخبر سواء كان موجبا او منفيا او يقال جير لا افعلن فيقام جير مقام الجملة القسمية لان التصديق
والتصديق توكيد كالقسم فكان معناه نعم والله لا افعلن وعند بعضهم انه في القسم اسم بمعنى حقا
اي حقا لا افعلن واي بكسر الهمزة اثبات بعد الاستفهام وذكر بعضهم انها تجئ لتصديق الخبر ايضا
ولا يستعمل اي اي الا مع القسم المحذوف فعله فلا يقال اي اقسمت بربي ولا يكون المقسم به بعدها
الا الرب والله ولعمري واي الله او ولا او بعودي ومنها اللواحق كالكاف باء يا
والهاء نحو اياك اياه الى اخره وان اي واللواحق بان من انت كالتاء نحو انت الى اخره فانها حروف
دوال على احوال المرجوع اليه من الاختلاف فيهما وكذا الكاف في ذاك وذلك من الحروف غير العاملة
زائدة بما تجرد كاف الخطاب عن معنى الاسمية ودخل معنى الحرفية مطابقة من افادته في
غيره ومن كون اسم الاشارة الذي قبله مخاطبا به واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا فهو
حرفان لكن نقل فيه تصرف واحد كان حالة الاسمية وهو كونه مفردا او فرعيا ومذكرا او فوقه
عراقته والحرفية مما يؤيد حرفيته من حيث اللفظ امتناع وقوع الظاهر [illegible]
اسما لم يثبت ذلك لما في كاف ضربتك وبك وكذا الكاف في حيهلك والنجاك وونك من الحروف

غير العاملة واعلم انه ههنا تفصيلا لابد من بيانه وهو ان اسم الفعل المتصل
به الكاف وهو صالح لان يكون مضافا اليه ان كان في الاصل ظرفا او حرف جر نحو امامك وعليك كان
كاف الخطاب اسما مجرورا نظرا الى اصله وان كان مما جاء مصدرا او اسم فعل معا نحو رويدك زيد
وزيدا يحتمل الكاف ان يكون اسما مجرورا نظرا الى كونه مصدرا مضافا الى فاعله وان يكون حرف
خطاب نظرا الى كونه اسم فعل نحو رويدك زيدا وان لم يجز كون الكاف مضافا اليه فهو حرف خطاب
كما في حيهلك وقال الفراء ان الكاف في جميع اسماء الافعال مرفوع لكونه في مكان الفاعل وفيه
نظر لانا نعرف ان الكاف في عليك حال كونه اسم فعل هو الذي كان قبل ضمير وفيه اسم فعل وقال
الكسائي انه في الجميع منصوب وفيه نظر لان المنصوب يجي بعدها صريحا نحو رويدك زيدا وقيل انه
اسم في الجميع حرف خطاب ويرد عليه النظر الذي ورد على الفراء واما الهاء فقيل انه اسم فعل
بمعنى اسرع من حروف هاء اي اسرعت والاولى ان يقول انها الهاء باقي على المصدر لعدم دليل
يدل على انتقاله الى اسم الفعل كما في تقدمك اي تعدم تقدما فيكون التقدير في الهاء ك الخ
والكاف حرف فيه لامتناع الاضافة بواسطة لام التعريف وكذا الكاف في ارايتك من الحروف
غير العاملة فان ارايت لما صار بمعنى اخبرني صار بمنزلة اسم الفعل المنقول الى الفعلية فالحق
به الكاف الحرفية كما الحق باسم الفعل نحو حيهلك واستغنى بتصرف الكاف تثنية وجمعا وتانيثا
عن تصريف تاء الخطاب فبقي مفردة مفتوحة وقال الفراء ازيل الاسناد عن التاء الى الكاف
كما هو مذهبه في رويدك وارايت منقول من ارايت بمعنى ابصرت او عرفت كانه قيل ابصرت
حاله العجيبة او اعرفتها اخبرني عنها فلا يستعمل الا في الاستخبار عن حالة عجيبة لشيء
ولما ان كان المراد منه ارايت فعل القلب يكون الكاف اسما وتتصرف التاء والكاف نقول
ارايتك زيدا وارايتما كما الزيدين وارايتموكم الزيدون وارايتك هندا وارايتكما الهندان
ومنها اي من الحروف غير العاملة حروف الصلة وانما سميت بها لانها يتوصل بها الى
زيادة الفصاحة او الاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او لتزيين لفظا او لغير ذلك من الفوائد
اللفظية وتسمى ايضا حروف الزيادة سميت بذلك لانها لا تغير اصل المعنى وفايدتها قد يكون معنوية
كالتاكيد المستفاد من الاستغراقيه والباء في خبر ليس وما والفظية كما ذكرنا ولا يجوز حذفها

ايضاء

منها

منها معا فيلا يكون عبثا سوى ما يجر منها كالباء ومن واللام وقد تقدم ذكرها في حروف الجر وهي
اي حروف الصلة غير ما يجر ان بكسر الهمزة تزاد مع ما النافية كثيرا للتاكيد النفي ويدخل على الاسم في
الفصيح نحو ما ان رايت وما ان كلمتنا جبن اي ما رايت وما كلمتنا خلافا للفراء فانه قال ان
ما وان حرفا نفي ترادفا كترادف حرفي التاكيد في ان زيدا لقايم وفيه نظر لانه انما يجوز اجتماع حرفي
مع الفصل كما في ان واللام وفي الشرطية ما ان جلس القاضي اجماعا اي تزاد ان بعد ما المصدرية
بالاجماع اي ما جلس القاضي بمعنى مدة جلوسه ولا يكون صلة ما الا جملة فعلية عند سيبويه و
اجازه غيره ان يكون اسمية كقوله بعد ما افنان راسك كالثغام المجلس وان بفتح الهمزة تزاد
كثيرا بعد لما ان جاء البشير وما في فبما رحمة اي تزاد بعد حرف الجر نحو عما قليل وعما خطيئاتهم وزيد
صديقي كما ان عمرا اخي وقيل انها نكرة والمجرور بعدها بدل وفي اذا ما انزلت سورة
تزاد بعد اذا ومتى كاي وايّ واين وان اذا افادت هذه الكلمات معنى الشرط نحو ايا ما تفعل
واينما تجلس اجلس ومتيما تفعل افعل واما تذهبن بك وفي قول الشاعر سلع ما ومثله
عشر ما عايل ما وعالت البيقورا ما زايدة في ثلثة مواضع من هذا البيت ومعناه ما ذكر
المفضل ان امية قال هذا البيت في سنة جدب وكانوا في سنة الجدب يجمعون ما يقدرون عليه
من البقر ثم يعقدون في اذنابها السلع والعشر وهما ضربان من الشجر ثم يعلونها في جبل وعر و
يشعلون فيه النار ويضجون بالدعاء والتضرع وكانوا يرون ذلك من اسباب السقيا
وعالت البيقورا اي السنة الجدبة اثقلت البقر بما حملت من السلع والعشر ونحو ذلك
مما يزاد فيه ما نحو مثل ما انكم تنطقون ولا تزاد بعد ان المصدرية في لئلا يعلم اهل الكتاب
وما منعك ان لا تسجد وفي لا اقسم بيوم القيمة انما يزاد قبل القسم قليلا وانما قال على
الاعرف لانه قيل انها غير زايدة بل نفي الكلام ورد له قبل القسم كانهم انكروا البعث فقيل
لا اي ليس الامر على ما ذكرتم ثم قيل اقسم بيوم القيمة وقد جاء لا قبل المقسم به كثيرا [illegible] يرد ان
بان جواب القسم منفي نحو لا والله لا افعل وفي ما جاءني زيد ولا عمرو اي لا افراد بعد
العاطفة بعد نفي او نهي فلا اسمنا وان عدت زايدة لكنها رافعة لاحتمال في احد المنفيين
دون الآخر ويسمى لا هذه مذكرة للنفي السابق عليها ومنها الحرفان المصدريتان

نحو لما

وسماما نحو بارجبت اى بر جبها وقد فسر به قوله تعو والسماء وما بنيها والاخفش يشترط لما اى
لما عايدا اى يقدر في صلتهما راجعا اليه فقوله بارجبت اى بالرجب الذى رجبته وليس بوجه
لانه لم يعهد هذا الضمير بازاء في موضع والاصل علم الاضمار وهى اى ما عنده اسم مكنى عن
المصدر وقد دفعوا قوله بلزوم استحقاق العذاب بتكذيب التكذيب قوله تعو ولهم عذاب
اليم بما يكذبون وذلك لان ما كانت اسما مكنيا به عن المصدر لكان تقديره قوله تعو بما كانوا
يكذبون تكذيبهم وتكذيب التكذيب هو الحق لا يوجب استحقاق العذاب واجاب المص
عن دفعهم بقوله ولا يلزمه اى لا يلزم الاخفش ما دفعوه به لان المقدر في يكذبون اى يكذبونه
وهو الضمير الراجع الى المكنى به عن المصدر مفعول مطلق لا مفعول به فلا يلزم استحقاق بتكذيب
التكذيب وان سوى ما يدخل المضارع للاستقبال فانها وان كانت مصدرية لكنها عاملة
وقد لا يعمل ان الداخلة على المضارع فيه اى في المضارع تشبيها لها بما المصدرية او بان المخففة
نحو قوله ان تقران على اسماء ويحكما منى السلام وان لا تشعرا احدا وبعضهم اجازوا في الذى
ان يكون مع الفعل بمنزلة المصدر نحو انت فينا الذى ترغبين اى فينا رغبتك ولا يصلح الذى
موصولا بما بعده والا اى وان صلح موصولا يلزم ثلثة امور مرفوضة الضا نسبة الذى لا نه خبر
انت ويلزم العايد من الصلة الى الموصول وهو الذى وليس منها عايد اليه ويمتنع دخول
تقديم ما في حيز الصلة وهو فينا على تقدير ان يكون الذى موصولا يتعلق ترغبين وعلى
تقدير ان يجعل الذى مصدرية لا يلزم ذلك لان فينا خبر الذى ترغبين وهذه الجملة خبر انت
اى انت رغبتك حاصلة وحق التركيب ان تقول بدل قوله ويمتنع الى اخره وتقديم ما يمتنع
تقديمه على انه لا يلزم ذلك لجواز ان يكون هذا من باب كانوا فيه من الزاهدين وحملوا
عليه اى على الذى المصدرية قوله تعو وخضتم كالذى خاضوا اى كخوضهم ويجيزون الذى
يضرب زيدا قايما على ان يكون الذى مصدريا اى ضربك زيدا قايما ولعلهم جعلوا الذى من
حروف المصدر والا كان المصدر مفهوما منه بل جعلوا الذى اسما مكنيا به عن المصدر و
يكون ثم ضمير منصوبا مقدرا في صلته ضمير حكى من مذهب الاخفش فيما فمعنى انت فينا
ترغبين اى انت طلبك الذى ترغبينه كاين فينا ومعنى الذى يضرب زيدا قايما اى تضرب

الذي تضرب زيدا قايما والذين اجازوا الغاوه اى الغاء الموصول في مررت بالذي القايم اخوه

بالجر اى بالجر القايم على زيادة الذي حال كونه متمسكين على زيادته بقوله من النفر اللائى

الذين اذا هم يهاب اللييام حلقة الباب قعقعوا على زيادة الذين لان التقدير من النفر

اللائى اذا قعقعوا حلقة الباب خاف اللييام في اقول الا يجوز ان يكون هذا من باب

التاكيد اللفظي وسواجنسه لانه توكيد كلمة لما يوافقها معنى دون لفظ وليفصل هذا النوع

على اعادة اللفظ بعينه كان نحو قولك زيد لمثل عمرو مستحسنا شايعا في النظم والنثر خلافا ف

زيد كعمرو فانه يخصوص بالضرورة قوله فلا يبعد جبر قوله الذي من مذهبهم ان يجعلوه حرفا

لا اسما موصولا لان زيادة الحرف اولى على زيادة الاسم ومنها حروف التحضيض

وهى الا وهلا مشددين ولولا ولوما ولها صدر الكلام لانها مغيره لمعنى كلا وكل ما يغير معناها

وكان حرفا فمرتبة الصدر لايذان السامع من اول الامر على ما قصد المتكلم من اقسامه وتلزم

الفعل لفظا نحو لولا ارسلت ولوما تاتينا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربت وانما يلزم الفعل لان

التحضيض والتوبيخ الذين معناهما لا يكون الا بالفعل كالشرط فاذا وقع بعدها اسم كان باضمار

رافع او ناصب قال سيبويه وتقول لولا خيرا من ذلك وهلا خيرا من ذلك اى هلا تفعل

خيرا قال ويجوز رفعه على معنى هلا كان منك خير من ذلك وعلم انه اذا وليها الظرف كان

منصوبا بالفعل الذي بعده لا بمقدر قبله كما في قوله نعم لولا اذ دخلت جنتك قلت واما اذا

قلت هلا زيدا ضربت ففيه الخلاف الذي في ان زيدا ضربت كما عرفت ماضيا كان الفعل نحو

هلا ضرب زيدا ويكون معناها التحضيض على الفعل والطلب له فهي في المضارع للامر والاخبار

ومنها لولا ولوما يكونان ايضا لامتناع الثاني ووجوبها بالوجود الاول وهو المبتدا الواقع بعدها

وحاصل معناهما ارتباط الجملتين على معنى ان الثانية امتنع مضمونها لحصول الاول ويبتدا

بعدهما الكلام اى يكونان داخلتين على ما مر في المبتدا والخبر ومنها قد ولابد

فيها من معنى التحقيق في جميع المواضع ومعنى لتقريب الماضي من الحال مع التحقيق وقد يكون

نحو قد قامت الصلوة وقد يكون مع التحقيق التقريب من دون التوقع كما تقول لمن لم

يتوقع ركوب زيد وللتقليل مع التحقيق اذا دخلت المضارع منزل تبرعا نحو ان الكذوب

او مضارعا

قد يصدق اي بالحقيقة يصدر منه الصدق وان كان قليلا ويستعمل ايضا للتكثير في مقام التمدح
كقوله تعالى قد يعلم الله المعوقين وقد يكون للتحقيق مجردا عن معنى التقليل كقوله تعالى قد نرى
تقلب وجهك في السماء فهي لا تنفك ابدا عن معنى التحقيق لكن ينضاف الى هذا المعنى بحسب المواضع
معنى آخر وجاز الفصل بينه اي بين قد وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمري بت ساهرا
وجاز السكوت عليه وطرح الفعل بعدها سكوتا مثله في لما كقوله أفِدَ الترحّلُ غير أنّ ركابنا لما تزل
برحالنا وكأن قدِ زالت ومنها حرفا الاستفهام وهما الهمزة وهل ولهما صدر الكلام
لما ذكرنا في حروف التحضيض والهمزة اعم تصرفا من هل ولذا اي ولكونها اعم تصرفا تقول ازيد
عندك ام عمرو فيستعمل الهمزة مع ام المتصلة وهل لا يستعمل معها وتقول ازيدا ضربت وازيدا
ضربته ولا تقول هل زيدا ضربت على ان زيدا منصوب بما بعده او بمقدر ومثل زيدا ضربته على ان زيدا
منصوب بمقدر وتقول ازيد قام ولا تقول هل زيد قام في السعة لا على كون زيد مبتدا ولا
فاعلا بفعل مقدر كل ذلك لان هل في الاصل بمعنى قد فقولك هل زيد خارج في الاصل بمعنى اهل
زيد خارج حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال واقامة هل مقامها ولذا جاء على الاصل نحو اهل
عرفت الدار بالغريين ونحو قوله تعالى هل اتى على الانسان ومن خصائص الهمزة ان تدخل على
الفاء والواو وثم كما قال المص افمن كان على بينة اوكلما عاهدوا اثم اذا ما وقع وانه في
هل في هذه المواقع بل تدخل على هذه الحروف ولا تدخل على الهمزة لكونها في الاستفهام المقتضي
للتصدر لقوله تعالى فهل انتم مسلمون وهذه الحروف عاطفة على معطوف مقدر بعد الهمزة
عند جار الله والاولى ان تكون عاطفة على كلام مقدر لانه لو كانت على مقدر بعدها لجاز
وقوعها في اول الكلام قبل ان يتقدمه ما يكون معطوفا عليه مع انه لم يجئ ذلك في
الاستعمال وتحذف الهمزة عند الدلالة لعمرك ما ادري وان كنت داريا بسبع رمين الجمر
ام بثمان وتستعمل الهمزة دون هل في الامر كقوله تعالى أأسلمتم فان المراد منه الامر بالاسلام
وفي الاستبطاء نحو الم يان للذين امنوا ان تخشع قلوبهم فيه استبطاء الدخول وقت الخشوع
وفي التحضيض نحو الا تقاتلون وعند الخليل الا بل اهما حرف تحضيض وفي التنديم اي
بتقدير الفاعل كقوله تعالى ءانت فعلت هذا بآلهتنا او بتقدير الفعل نحو اضربت زيدا

وفي التسوية نحو أأنذرتهم ام لم تنذرهم وفي التعجب نحو الم تر الى ربك كيف مد الظل ونحو ذلك كالتنبيه
نحو الم يجدك يتيما والتوبيخ نحو اكذبتم باياتي والوعيد نحو الم نهلك الاولين ومنها السين
او سوف للاستقبال وفي سوف زيادة تنفيس وامهال لم يكن في السين لان زيادة الحروف يدل على
زيادة المعنى ومنها لو للشرط في الماضي نحو لو جئتني لاكرمتك على ان الثاني وهو
الجزاء منتف فيلزم انتفاء الاول وهو الشرط اي ان لو موضوعة ليكون جزاؤها معدوم المضمون مع
القطع فيمتنع مضمون شرطها وبانتفاء اللازم ينتفي الملزوم وهذا اصلها وقد يستعمل لو قليلا فيما كان
الثاني مثبتا اي لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وعلامة ذلك ان يكون نقيض شرطها
اليق باستلزام جزائها فيلزم دوام وجوده على تقدير كلا لانه لازم للشرط لانك جعلته لازما له ولنقيضه
الذي الاولى بالاستلزام فيلزم وجوده ابدا لعدم ارتفاع النقيضين كقول عمر نعم العبد صهيب
لو لم يخف الله لم يعصه وقوله تعم ولو سمعتم لتولوا ولطلبها الفعل لكونها للشرط امتنع في خبر ان الواقعة
بعدها ان يكون الخبر اسما مشتقا لامكان الفعل فيجب ان يكون خبرها فعلا ماضيا لا اسم فاعل
ليكون كالعوض عن لفظة الفعل المقدر بعد لو وقال السيرافي لا مقدر بعد لو لان خبر ان
محلي يتولد لفظه من الفعل فاذا قلت لو ان زيدا جاءني فكانك قلت لو جاءني زيد بخلاف ما
اذا كان الخبر لان جامدا فانه يجب ان يكون فعلا ماضيا لعدم امكان الاتيان بالفعل الجامد
نحو قوله تعم ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام الى ما نفدت اي بقيت وهو جملة ما كان جزاء
لو لازم الوجود فانها اذا لم تنفد الكلمات مع كثرة الاقلام والمداد فمع قلتها ان لا تنفد اولى ولما
جاز لو ان عندي زيدا لاكرمته لما في الظرف من معنى الفعل ولذا جاز لو ان زيدا كعمرو لاكرمته
ولو امتنع لو ان زيدا مثل عمرو لاكرمته ويجيء لو في معنى التمني نحو لو ما تاتيني فتحدثني يعني ليتك
تاتيني ولهذا يجوز النصب في فتحدثني قال ابن مالك لو مصدرية اذا جاءت بعد فعل يفهم معنى
التمني نحو قوله تعم يود احدهم لو يعمر الف سنة وقد تكون غير مسبوقة بتمن كقوله ما كان لو [illegible]
وربما من الفتى وهو المغيظ والمحنق واكثر النحويين لا يذكرون لو في الحروف المصدرية وممن
ذكرها الفراء وابو علي ومن المتاخرين [illegible] وابو البقاء وقد يحذف فعل التمني لدلالة لو
عليه فاشبهت ليت في الاشعار بمعنى التمني دون لفظه فكان جوابها كجواب ليت وهذا

لان مضمون جزائها لازم لمضمون شرطها

صح

عندي سوالمحشاو ولك ان تقول ليس هذا من باب الجواب بالقايل منه باب العطف على المصدر لان الفعل
ولو في تاويل المصدر فقد يعطف عليه الفعل فينصب باضمار ان ثم قال جوابا الزمخشري فانه قال
وقد تجي لو في معنى التمني كقولك لو تاتيني فتحدثني كما تقول ليتك تاتيني فتحدثني فانه اراد بهذا الكلام
ما بوته فهو صحيح وان اراد ان لو حرف موضوع للتمني كليت فغير صحيح فان ذلك يستلزم من الجمع بينهما
وبين فعل التمني كما لا يجمع بينه وبين ليت وذلك لان حروف المعاني مقصود بها النيابة عن افعال
على سبيل الانشا فالجمع بينها وبين تلك الافعال ممتنع لامتناع الجمع بين نايب ومنوب هذا آخر
كلامه وتم الكلام كلامه فانه مهد له قواعد ورتب له شواهد ووضع له قوانين وجمع له براهين
وعلى هذا اورد على المص ما ورد على الزمخشري على التقدير الثاني ويستعمل لو في الاستقبال هذا
الغزاء كان كقوله صلى الله عليه وسلم لو ان لابن ادم واديين من ذهب لابتغى اليهما ثالثا كما قد
يستعمل ان في الشرط في الماضي وذلك عند تجويز المتكلم وقوع الجزاء ولا وقوعه فيه كقوله تعم ان
كان قميصه قد من قبل فصدقت وعند القطع بعدمه كقوله تعم ان كنت قلته فقد علمته او بوجوده
نحو زيد وان كان غنيا الا انه بخيل ومنها اما لو فيها معنى الشرط لانها لاستلزام
شي لشي بمعنى ان ما بعدها شي يلزمه حكم من الاحكام وقد يجي لتفصيل مجمل نحو قولك [illegible]
هما زيد فلقيته واما عمرو فكلمته الى آخر ما يقصد لكن المعنى الاول وهو الاستلزام لازم لها في
جميع مواقعها ومن ثمه اي ومن اجل ان فيها معنى الشرط لزمتها الفاء في جوابها ولا تحذف الا في
ضرورة الشعر كما عرفت في باب المبتدا والتزم توسط جزء مما في حيزها اي حيز اما بينهما اي
بين اما والفاء سواء كان ذلك الجزء مبتدا نحو اما زيد فمنطلق او مفعولا به نحو اما اليتيم فلا
تقهر او ظرفا نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق ولذلك غير ذلك من المعمولات كالحال والمفعول المطلق
ما المفعول له عوضا من الفعل وذلك لان اصل اما زيد فمنطلق اما يكن من شي فزيد منطلق بمعنى
[illegible] في الدنيا شي يقع انطلاقه وهذا جزم بوقوع انطلاقه ما دامت الدنيا باقية لا بد من وقوع
فيها [illegible] تعالى [illegible] سيبويه اما زيد فمنطلق بمعنى مهما يكن من شي فزيد منطلق انها بمعنى مهما لان
مهما اسم واما حرف [illegible] بيان معناها ثم حذف شرطها الغرض لفظ وهو كثرة استعمالها مع انها
موضوعة للتفصيل [illegible] مقتضى لتكررها المقتضي للاستثقال للحذف والغرض معنوي وهو

لزوم القيام لزيد فحذف الملزوم الذي هو الشرط واقيم ملزوم القيام وهو زيد مقامه داخلة على

١٢٠

ماهو لازم لما قبلها فقد حصل من حذف فعل الشرط واقامة جزء الجزاء مقامه اربعة اشياء تخفيف

الكلام بحذف الشرط الكثير الاستعمال وقيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم

بالادعاء وهو الشرط واستعمال جزء واجب الحذف لشيء آخر فانه لا يحذف شيء في كلامهم وجوبا الا

مع قيام شيء آخر مقامه وعدم تلاقي حرف الشرط مع الجزاء ولاجل ذلك جاز وقوع في غير موقعها

وجاز تقدم ما لا يصح تقدمه في غير هذا الموضع وهذا معنى قوله ولها خاصية في تصحيح التقديم

لما يمتنع تقديمه عند سيبويه فاجاز سيبويه اما هنا فان عمرا ضارب فتقدم معمول ضارب عليه

مع انه في حيز ان وما في حيزه لا يجوز تقدمه عليه وذلك لانه اذا اجاز التقدم للغرض على ما ذكرناه من

الاشياء الاربعة مع وجود الفاء المانع لتقدم ما يقع عليه بعده فلا باس بجواز التقدم مع ما نعين

او اكثر لان الغرض قوي مجوز لحصله عدم اعتبار ما نعين والاكثر قال الشارح قوله

اما هذا فاني ضارب تصريح بان سيبويه يجيز تقدم غير الظرف على ان وليس كذلك فانه صرح في

المفتاح في شرح ديباجة المصباح انك اذا قلت اما زيدا فاني ضارب فهذا غير جائز عند جميع

النحويين الا عند ابي العباس المبرد فاذا جاز نصب زيد بضارب اقول وقد ذكر المص في ضوء

المصباح ان بعض المتاخرين نقل نصب زيد بضارب عن سيبويه ايضا اجازه غيره اما اليوم

فاني خارج ونحوه مما يصح نصبه بمعنى الفعل كالجار والمجرور فهذه المسئلة جائزة عند سيبويه

والمبرد ايضا لكن العامل في اليوم سواء ما لان اما ما فيه معنى الفعل يعمل في الظرف والجار

والمجرور وقال المص في ضوء المصباح ان سيبويه لم يجز اما اليوم فاني خارج ان يعمل في الظرف

خارج وصله منصوبا باما ومنها حرفا التفسير وهما اي واني تفسر كل مبهم من المفرد

نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة نحو قوله وترميني بالطرف اي انت مذنب وان تختص

ان بما في معنى القول اي لا تفسر ان الا مفعولا مقدرا للفظ دال على معنى القول دون لفظه

نحو قوله تعم ونادينا ان يا ابراهيم وقد تفسر المفعول به الظاهر نحو قوله تعم اذ اوحينا الى امك

ما يوحى ان اقذفيه وليست ان في قوله تعم وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين مفسرة

لان قوله ان الحمد لله خبر المبتدا المتقدم فيكون من صلة ما قبلها وقد تقدم ان المفسرة ليست

من صلة ما قبلها لان الكلام يتم دونه ولا يحتاج اليه الا من جهة التفسير دون صريحه اى صريح
القول لان صريح القول لا يحتاج الى تفسير لان الجملة تقع مفعولا لصريح القول وقد اجاز ذلك
بعضهم مستدلا بقوله تعم ما قلت لهم الا ما امرتنى به ان اعبدوا الله ربى وربكم ولا استدلال
فيه لاحتمال ان يكون ان مفسرة للضمير في به ومنها كلا للزجر والردع كما قيل لك
فلان يبغضك فتقول كلا ردعا له وكان الفعل الذى هى من تمامه محذوفا لان الحرف لا يستقل
اى كلا لا يفعل او ليس الامر كذلك وقد يجئ بمعنى حقا كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى ومنها
لام التعريف فانها وحدها حرف التعريف عند سيبويه والهمزة همزة وصل مجتلبة لابتداء
بالساكن لان اللام ساكنة وعند الخليل ال كهل حرف التعريف وانما استمر لها التخفيف باسقاط
الهمزة في الدرج لكثرة الاستعمال وقيمه في لغة اهل اليمن ومنه الحديث ليس من امبر
امصيام في امسفر ولام جواب القسم وهى اللام المفتوحة التى تدخل على الجملة المثبتة
اسمية كانت او فعلية لتدل على ان ما بعدها هو المقسم عليه ويلزمه في المضارع النون المؤكدة
نحو والله ليخرجن ويلزمه مع الماضى قد نحو والله لقد خرج لانها اى قد تقربه من الحال وان لو كان
بها وجاز حذفها اى حذف قد قليلا نحو حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من حديث
ولا صالى والكلام الموطئة للقسم ان الممهدة والمعينة لكون الجواب للقسم لا للشرط وهى التى
يتقدمها القسم لفظا او تقديرا وانما يجئ بهذه اللام قبل ان الشرطية لان الجواب المذكور بعدها للقسم لا
للشرط الملفوظ او المقدر لكن الاتيان بها مع تقدير القسم اكثر للتنبيه من اول الامر على
القسم المقصود لا للشرط وليست هذه اللام جوابا للقسم وانما الجواب ما ياتى بعد الشرط نحو
والله لئن اكرمتنى اكرمتك والا اى ان كان جوابا للقسم جاز لئن اكرمتنى اكرمك
بالجزم ليكون جزاء للشرط ومع جزائه جواب للقسم مع انه لا يجوز في اكرمك الا الرفع والجواب
ولولا انما جيء بها لتوكيد الارتباط احدى الجملتين بالاخرى نحو لو كان فيهما الهة الا الله
لفسدتا ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان ويجوز حذفها اى حذف اللام قليلا
ان لم يقع لو مع ما في حيزها صلة ولم يطل الشرط بما في حيزه كقوله لو كان لى مال لانفقت
والا فيحذف كثيرا نحو يجاء بى الذين لو ضربته شكرنى وكقوله تعم ولو ان ما في الارض الى

اذا

قوله ما نفذت وهو ز حذف الجواب لما اصلا كقوله تعم ولو ان قرانا سيرت به الجبال او قطعت الآية
اى لكان هذا القران وكذا يجوز حذف جواب لولا كقوله تعم ولولا فضل الله عليكم ورحمته وان الله
تواب رحيم ولام الابتداء وهى يدخل الاسم نحو لزيد منطلق والفعل المضارع نحو لا اقسم بالله على قراة
ابن كثير يشبهها له به اى بالاسم ويختص دخولها عليهما بابتداء الكلام مع عدم مانع يمنعها عن التصدر
اما مع وجوده كان فانه لا يختص دخولها بها في ابتداء الكلام بل يتحلل على ما في خبر ان سواء كان اسما
او فعلا مضارعا مصيرا بعدا وظرفا او جارا او مجرورا وجاز دخول اللام الابتداء على مضارع مصدر
بحرف الاستقبال نحو ان زيدا لسوف يفعل لان اللام ليست للحال وانما هى لام الابتداء خلافا للكوفيين
لانها عندهم للحال فلو جاز دخولها على هذا الفعل لزم التناقض في المعنى لانه يصير حالا باللام ومستقبلا
بسوف والاصل ان يدخل لام الابتداء المبتدا لاقتضائها صدر الكلام ولكن زحلقت اللام الى الخبر
نحو ان زيدا لقائم او الى صلته اى صلة الخبر نحو ان زيدا لفي الدار قائم مع انه وانما زحلقت كراهة
جمعهما اى بين ان ولام الابتداء وقد ذكرنا بيان ذلك مستوفى ونحو قوله ام الحليس لعجوز شهربه
ترضى من اللحم بعظم الرقبه على توهم دخولها انه كان التقدير ان ام الحليس وسواء دخولها على الخبر من ان قليل لاقتضائها
التصدر ولا مانع له من ذلك مع علمه انه واللام الفارقة بين المخففة والنافية في ان كل نفس لما عليها
حافظ وقد ذكرنا الاختلاف فيها هل هى لام الابتداء او لام اخرى للفرق بين المخففة والنافية
ومنها تاء التانيث الساكنة وهى التى يلحق بالفعل الماضى للدلالة على تانيث الفاعل
ومنها التنوين وهو في الاصل مصدر نونت اى دخلت وحقها السكون على ما هو القياس
الاصلى للحروف الا ان يلاقيها ساكن فتكسر التنوين لان الاصل في حركة الساكن الكسر قل هو الله احد
الله او تضم النون للاتباع نحو عذاب اركض وقد يحذف التنوين عند ملاقاة الساكن نحو قل
هو الله احد الله فيمن قرأ شاذا وقد يحذف التنوين قياسا من العلم الموصوف بابن او ابنة
مضافين الى علم لكثرة استعمال ابن بين علمين وصفا ومنها نون التوكيد
ذكرناها ومنها هاء السكت وهى هاء تزاد في اخر الكلمة الموقوف عليها و يلحق الهاء
المتحرك [illegible] الساكن لئلا يتوالى ساكنان بحركة غير اعرابية ولا مشبهة بالاعرابية للوقف داعيا
الحق لبيان تلك اذ لو لم يلحق به وقد سقطت الحركة للوقف لم يكن [illegible] لانه عليها نحو كيف

ورجلاه ومسلماه وقنسريته ولا يلحق بالنون في الامثلة الخمسة من الافعال نحو يضربانه لان النون
علامة الرفع فهي كالحركة الاعرابية وقد جوّز الالحاق فيما بقي بعد الحذف على حرف واحد بجوزه وقه
لا يستعمله الوقف على المتحركة والابتداء بالساكن وانما لم تبين الاعرابية لعروضها وكذا المشبهة بها
نحو لا رجل ويا زيد لان حركتها عارضة فيشبه حركة الاعراب وكذا لم يلحق آخر الماضي لانه انما حركه
لمشابهة المعرب حركة اعرابية فلا يقال ضربه واعلم انه كما يلحق المتحرك كذلك يلحق الساكن
اذا كان الثاني حرف او اسم عريق البناء نحو لا وذا لان الالف حرف خفي فيبين مدها بالحاق
الهاء ولا يلحق الهاء بالالف اذا كان في اسم متمكن او عارض لئلا يلتبس بها الضمير المضاف اليه
نحو اذا اضفتهما بخلاف عريق البناء فانه لا يضاف الا كم ولدي ولدن وقوله وقيل لم ابله اعتراض
فان الهاء فيه الحق بالساكن غير الالف فاجاب عنه بقوله لتقدير الحركة على اللام لان اصله لم ابالي
حذف الياء بالجزم فصار لم ابال ثم لما كان آخره متحركا اسكن فالتقى ساكنان فسقطت الالف فبقي
لم ابل فالحق الهاء به لان الحركة على اللام مقدرة لان اسكانه على خلاف القياس كما اسقط الفها في
هلم لتقدير سكون اللام فان هلم اصله عند الكوفيين هل ام واصل ثم ام فاسقط الالف نظرا
الى سكون اللام من ام وانما ذكره المص وان كانت مذهب البصريين انه هلم غير مركبة للاستئناس
بان الحركة المقدرة معتبرة كما ان السكون المقدر معتبر ايضا في الجملة ومتى اتى هاء السكت ساكنة
لانها انما تلحق للوقف فلا تكون الا ساكنة وتحريكها لحن وخطأ ونحو يا مرحباه بحمار عفراء اذا اتى
قربته بما شاء من الشعير والحشيش والماء حب حمار ها الجيئة لها ويا مرحباه بحمار ناجية اذا
اتى قربته للسابقة ناجية اسم امرأة والسابقة الناضحة التي يستقى بها الماء البيتين مما لا يعتد به
ومعذرة من قال ذلك انه اجرى الوصل مجرى الوقف مع تشبيه هاء السكت بهاء وصفا فضمها
الضمير تشبيها لها بها لالتقاء الساكنين وروي يا مرحباه في البيتين على الوجهين ومنها
الشين المعجمة والسين المهملة التي تلحق كاف المؤنث وقفا فرقا بين المذكر والمؤنث لانه لو لم
يلحقها لسكنت الكاف فيلتبس بكاف المذكر وجعل تركها في الوقف علامة المذكر ولم يلحقها
في الوصل لان حركة الكاف فارقة بين الكافين والاول وهو الشين المعجمة يسمى الكشكشة
وهي في لغة تميم والثاني وهو السين المهملة يسمى الكسكسة وهي في لغة بكر ومنها

المدة التي تلحق باخر الكلمة انكارا لا تكون الا على ما ذكره المخاطب كما تقول جاءني زيد فيقول
من يصدق تكذيبك وان زيدا لا يأتيك ازيدنيه اي كيف يجيبك او انكارا على خلاف ما ذكره المخاطب
كما تقول جاءني زيد فيقول من لا يشك ان زيدا جاءك وينكر ان لا يجيئك ازيدنيه فكانه قال امن يشك
في هذا او كيف لا يجيبك او يلحق باخر الكلمة فقد كما تقول في نحو قال وتقول ومن العام قالوا ويقولوا
من العامي فتمد اللام والميم الى ان يذكر ما يناسب اخرى وتحذف الاولى للساكنين وتتبع هذه
المدة سواء كانت للانكار او للتذكر ما قبلها في حركته بعد كسر الساكنين اي ان كان ما قبلها متحركا تكون
المدة مطابقة لحركته سواء كانت اعرابية او بنائية نحو ازيدوناه وا زيدنيه واعمروه وان كان ساكنا
صحيحا تنوينا كان او غيره يحرك بالكسر للساكنين ولا تكون المدة ح الا ياء نحو ازيدنيه والم يضربنيه
وان كان ساكنا حرف علة تكون المدة مثله فيحذف اولها لالتقاء الساكنين تقول القاضيه والمعلاة
والغزوه في جاءني القاضي والمعلى وزيد يغزو فعلى هذا ليس قوله بعد كسر الساكن على اطلاقه
باقيا عليه وزاد ان مع المدة الاولى التي للانكار لزيادة البيان والايضاح لان الياء والهاء
خفيفتان ولا تكون المدة مع ان الا ياء لانه اذا كسر نون ان لالتقاء الساكنين لزم ان تكون المدة
الملحقة بها ياء فيكون متابعة لحركة ما قبلها وتختص الاولى بشروط [illegible] والانكار بهمزة الاستفهام
[illegible] عدم الفصل بين الهمزة وبين الملحق بالمدة فلا يراد في الوصل والا في الاستفهام [illegible] وجه الحقيقة
ولا عند الفصل وتختص الثانية وهي مدة التذكير بالدرج لانها انما تلحق بالكلمة لتذكير شيء من بقيه
الكلام فلا محالة تقع في الدرج ولذلك لا تلحق بهذه الزيادة هاء السكت لانها انما تزاد اذا لم يتصل
الوقف وقطع الكلام بخلاف زيادة الانكار واما الاسم فيعمل الرفع والنصب والجر
والجزم فمنها اي من الاسم العامل المصدر وهو اسم [illegible] هو بمعنى قائم بغيره سواء
صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر المشتق منه الفعل على قول البصريين فان
الفعل عندهم مشتق من المصدر وانما [illegible] مصدر مصدرا عندهم لكونه موضعا لصدور الفعل
كالمقتل ومذهب الكوفيين ان المصدر مشتق من الفعل وانما سمي المصدر مصدرا عندهم لانه
مصدر بمعنى الصادر وهو بمعنى الصادر اي هو صادر عن الفعل وحجة كل من الفريقين مذكورة
في موضعه [illegible] وابنية المصدر من مجرد الثلاثي سماعي يرتقي الى اثنين وثلاثين بناء في الاغلب وهي
فعل وفعلة مثلثي الفاء ساكني العين نحو قتل وفسق وشغل ورحمة ونشدة وكدرة وفعل

وفعلة مفتوحي الفاء مع فتح العين وكسرها نحو طلب وخنق وغلبة وسرقة وفعل بفتح العين مع ضم الفاء وكسرها نحو صغر وهدى وفعلى وفعلان مثلثي الفاء ساكني العين نحو دعوى وذكرى وبشرى وليان وحرمان وغفران وفعلان مفتوح الفاء والعين نحو نزوان وفعال مثلث الفاء نحو ذهاب وحماية وسؤال وفعالة مفتوح الفاء ومكسورها نحو زهادة ودراية وفعول مفتوح الفاء ومضمومه نحو قبول ودخول وفعولة مضموم الفاء نحو صهوبة ومفعل ومفعلة مفتوحي الفاء مع فتح العين وكسرها نحو مدخل ومرجع ومسعاة ومحمدة وفي غيره اي في غير الثلاثي وهو الثلاثي المزيد والرباعي المجرد والمزيد فيه قياس مضبوط بضابطة بان يقال كلما كان ماضيه على افعل واستفعل وفعلل فمصدره على افعال واستفعال وفعللة نحو اخرج اخراجا واستخرج استخراجا ودحرج دحرجة ويعمل المصدر عمل فعله ماضيا كان فعله او غيره بخلاف اسمي الفاعل والمفعول فانه انما يعملان عمل فعلهما اذا كانا بمعنى الحال والاستقبال وانما كان المصدر كذلك لانه انما كان ينصب ويطلب الفاعل والمفعول عقلا لا يشترط فيه ذلك بخلافهما فان طلبهما انما كان لتضمنهما معنى المصدر لهما وانما يعمل المصدر اذا لم يكن مفعولا مطلقا اما اذا كان مفعولا مطلقا وهو المصدر الذي نذكره من جهة حدوثه فالعمل للفعل لا للمصدر اما لان الفعل هو الاصل في العمل ولا عدل عنه بلا موجب ولا موجب عند كون المصدر مفعولا مطلقا لوجود الفعل هنا لفظا او تقديرا واما لان المصدر انما يعمل اذا كان مشابها للفعل ومشابهته له لانه يتقدر بحرف المصدر والفعل او انه يقع موقع الفعل ويفيد فائدته مع حذف الحرف ولا يصح تقديره بان والفعل اذا كان مفعولا مطلقا لان ضربت ضربا ليس بمعنى ضربت ان ضربت وما قولك ضربت ضرب الامير اللص فالمصدر العامل ليس مفعولا مطلقا حقيقة لان المفعول المطلق محذوف والتقدير ضربا مثل ضرب الامير اللص الا انه لا اضمار فيه اي لا يضمر الفاعل في المصدر لان الواضع نظر في المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به الحدث فلم يطلب باعتبار نظره لا فاعلا ولا مفعولا وانما يكون طلبه له باعتبار العقل والوضع اذا الحكم العقلي فلا يجوز ان يتصل في المسند اليه غاية الاتصال بخلاف الفعل فانه يضمر فيه الفاعل لان الواضع انما وضعه ليكون مسندا بمصدره الى شيء بعده ظاهرا او مضمرا فجاز ان يتصل به المسند اليه غاية الاتصال وهو اضماره لاقتضائه له وضعا وعقلا وانما يضمر الفاعل في اسم الفاعل والمفعول وان كان طلبهما له ليس بوضعي بل عقلي على ما ذكرنا لقوة شبههما بالفعل لفظا ومعنى قال الشارح لانه لو اضمر فيه لوجب اذا ثني المصدر او جمع باعتبار الانواع ان يكون له تثنيتان

... بان احدهما باعتبار الفاعل والآخر باعتبار مدلول المصدر فيه نظر لجواز ان تتحمل المصدر ضمير
التثنية والجمع ولا يثنى ولا يجمع باعتباره كاسم الفعل والظرف فلا يلزم ذلك ولا يلزم ذكر الفاعل في المصدر
في حالتي الافراد والاضافة بل قد يحذف فاعله وان كان له الفاعل في نفس الامر باعتبار انه عرض لا بد له
في الوجود من محل يقوم به وعلة جواز حذفه ما ذكرته من ازالة الوضع حكم الفعل ويجوز اضافته وفي
الاضافة اربعة اوجه اضافته الى الفاعل والمفعول مذكورا او متروك وهو اكثر من اضافته الى المفعول
ومن رفع فاعل بغير اضافة لانه محله الذي يقوم به فجعله معه كلفظ واحد باضافته اليه اولى من رفع
فاعله ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد والى المفعول اذا قام قرينة يدل على كونه مفعولا والفاعل
مذكورا ومتروك منصوبا كان المفعول في المعنى وذلك عند تاويل المصدر بفعل مبني للفاعل نحو
اعجبني دق الثوب القصار او مرفوعا في المعنى اذا اول بفعل مبني للمفعول وذلك مع القرينة
نحو اعجبني اكل الخبز النقي ويصح حمل المعطوف والصفة على المحل اي محل المجرور باضافة المصدر
سوا كان محله مرفوعا او منصوبا وكذا يصح حمل ساير التوابع وانما خصصهما بالذكر لان الجرمي
[illegible] المحل في الصفة على المحل وقال الاندلسي الظاهر من كلام سيبويه منع العطف على المحل نحو
قوله قد كنت داينت بها حسانا مخافة الافلاس والليانا فانه [illegible] ليانا لكونه معطوفا على محل
المعطوف عليه وهو الافلاس لانه مفعول مخافة التقدير لان خفت الافلاس كما جر الدبران في
قوله اذا يا ثور العيوق والدبران لانه معطوف على محل العيوق لانه مضاف اليه تقديرا والضمير
في بها راجع الى الابل المعنى مخافة افلاس غير حسان وليانه ومداينته بالابل لانه ليس بمفلس ولا
مماطل ونحو قوله حتى تهجر في الرواح وهاجها طلب المعقب حقه المظلوم المعقب من عقب في الامر
اي تردد في طلبه والمظلوم صفة المعقب حملا على محل المعقب [illegible] غير حمارا واتانا اي هاج الحمار
الاتان لطلب الماء كما يطلب المعقب [illegible] اي المظلوم حقه واعلم ان المعقب ان
كان من عقبني حقي اي مطلني على معنى [illegible] طلب المظلوم ما طلبه لم يكن في البيت استشهاد على
المبرد ولان المظلوم يكون ح فاعل المصدر والمعقب مفعوله واعماله مع اللام قليل ضعيف
نحو لضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل وذلك لتعذر دخول اللام على ما يتعذر به
المصدر الى العامل وهو الحرف المصدري ولا يصح تقديم شيء مما في حيزه اي حيز المصدر عليه لانه في تاويل

ان مع الفعل حكون لمعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة ان ومعمول الصلة لا يتقدم
على الموصول ولا يصح الفصل بينه اي بين المصدر وبين صلته اي ما تعلق به من معمولاته باجنبي من
المصدر وهو ما يعمل فيه المصدر فلا يجوز اعجبني ضرب زيد عمرا اليوم عندك وان تجعل اليوم متعلقا
باعجبني وعندك من صلة المصدر في المسئلة وجوه ان تعلق كل واحد من الظرفين بالمصدر وعلى هذا
جاز ان يقع كل واحد منهما بعد المصدر في اي موضع شئت وان تعلق صلته ولم يجز ان توقع احدهما
او كليهما بين بعض الصلة وبعض لانه لا يجوز الفصل بالاجنبي بين الموصول وصلته وان تعلق احدهما
بالمصدر وتوخره عنه والاخر باعجبني وتقدمه على المصدر او توخره عن جميع صلته وليس اياما في قوله
ثم كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم ايام معدودات متعلق بالصيام وانما هو متعلق
بفعل مقدر اي صوموا اياما ولا يصح تقدم منصوبه اي منصوب المصدر على المرفوع تقديرا في الضماير
نحو عجبت من ضربيك فلا يجوز فيه ان يقال من ضربك انا لانه لا يسوغ المنفصل مع القدرة على المتصل
او عجبت من ضربي اياك فلا يقال فيه من ضرب اياك انا وقوله وهو المختار اشارة الى انه اذا كان بعد
ضمير المجرور بعض منه تعريفا جاز فيه الاتصال والانفصال لكن الاتصال فيه اولى من الانفصال فيما
كان الضمير الاول منصوبا متصلا بالفعل نحو اعطيتكه لان الفعل اقعد في اتصال الضمير به من
المصدر قال الشارح قوله تقديرا متعلق بالمرفوع اي ما يرفع تقديرا لا لفظا فانك لو قلت
عجبت من ضربك زيد جاز تقدم المنصوب على المرفوع لفظا لا تقديرا اقول يلزم من كلامه هذا ان
لا يجوز تقدم المنصوب على المرفوع الذي اعرب به تقديري وليس كذلك نحو ان يقال عجبت من ضربك
القاضي هذا مع ان كلام المص ههنا على اطلاقه ليس بصحيح قلت الاولى ان نذكر بعد قوله تقديرا
في الضماير كما ذكرنا وذكر صاحب المفتاح والمص اخذ هذه المسئلة بعبارتها منه ويكون معنى كلامه
ان صيغة ضمير المنصوب من الضماير لا يتقدم على صيغة المرفوع منها في التقدير وان كان في اللفظ
صيغة مجرور وكذلك قول الشارح وقوله وهو المختار اشارة الى انه اذا اجتمع ضميران واحدهما
اعرف وقدمته فلك الخيار في الثاني وهو المختار هو الانفصال ليس بصحيح على اطلاقه لان الضمير
ان كان مرفوعا يجب الانفصال في الثاني وان كان منصوبا يجوز الامران في الثاني بلا اولوية
لاحدهما على الاخر ونقول انه المختار الانفصال اذا كان الاول مجرورا لفظا ومرفوعا تقديرا على

...ت بيان ذلك فان كان المصدر مفعولا مطلقا فالعمل للفعل سواء كان الفعل ظاهرا او مقدرا جائزا
الاظهار لما ذكرنا وان كان المفعول المطلق بدلا منه اى من الفعل بان يكون الفعل لازم الاضمار فوجهان
فعند سيبويه العمل للمصدر وجوز تقديم المفعول عليه كما جوزه من قال العامل هو الفعل المقدر لان عمله
اذن ليس لكونه مقدرا بان والفعل بل لكونه بمعنى الفعل وحده وقائما مقامه وجوز ايضا حمله الضمير وعند
السيرافى العمل للفعل المقدر ولو كان المصدر قائما مقامه حقيقة لكان اسم فعل ومنه
اى من اسم العامل اسم الفاعل وهو اسم مشتق لمن قام به الفعل اى المصدر فان سيبويه سمى المصدر
فعلا وحدثا احترز به من اسم المفعول والآلة والموضع والزمان بمعنى الحدوث احترز عن الصفة
المشبهة لان وضعها على الاستمرار على ما قال لا على الحدوث وصيغته من الثلاثى المجرد غير المزيد فيه
وغير الرباعى المجرد والمزيد فيه على فاعل ومن غيره اى من غير الثلاثى المجرد وهو ثلثة اقسام الثلاثى
المزيد فيه والرباعى المجرد والمزيد فيه على صيغة المضارع بميم مضمومة موضع حرف المضارعة و
كسر ما قبل الآخر ان لم يكن [illegible] المضارع مكسورا سواء كان ما قبل الآخر عين الفعل او لامه نحو مكرم
ومدحرج ومتدحرج ويعمل عمل الفعل المبنى للفاعل من فعله مفردا كان كضارب او مثنى كضاربان
او مجموعا جمع تصحيح كضاربون او جمع تكسير كضرّب مظهرا كان اسم الفاعل [illegible] زيد ضارب عمروا او مضمرا
نحو انا زيدا ضاربه مقدما او مؤخرا نحو انا ضارب زيدا وانا زيدا ضاربٌ وانما يعمل فى المفعول به
الصريح وغير الظرف والمفعول المطلق بشرط معنى الحال او الاستقبال ليتم مشابهته لفظا
ومعنى لانه لو كان بمعنى الماضى شابهه معنى لا لفظا لانه لا يوازن الماضى مستمرا او بشرط
الاعتماد على صاحبه ومعنى الاعتماد ان يقع بسبب هذا الشرط موقعا هو بالفعل اولى منه بالاسم
وانما اشترط الاعتماد فيه لان طلبه للمعمول على خلاف وضعه [illegible] انما وضع للذات المتصفة بالمصدر
ومن حيث هى هى لا يقتضى فاعلا ولا [illegible] فلا فرع فيه ان يكون واقعا عند العمل موقعا هو
بالفعل اولى وذلك اما كونه مبتدا او بموقع [illegible] بعدما هو بالفعل اولى والاولى انما يكون اذا كان
معتمدا على صاحبه وهو المبتدا اما فى الحال نحو [illegible] ضارب اخوه او فى الاصل نحو كان زيد ضاربا
اخوه وعلى الموصوف وذى الحال نحو جاءنى رجل [illegible] زيد ضارب [illegible] بالعمر وفانه اذا تقدمه شىء
من هذه الاشياء كان مسندا اليه والاسناد من لوازم الفعل [illegible] فى الثانى معمولا او الا...

بلى الهمزة او هل او ما النافية لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فالاولى ان نقول حرف الاستفهام
او حرف النفي كما قال صاحب المفصل فيه يشمل هل ضارب الزيدان او لا ضارب اخواك وان يكرم اخواك
وقد يكون الاستفهام مقدرا كالنفي تقول قائم الزيدان ام لا كما تقول اقام الزيدان اي ما قائم الا
الزيدان وانما لم يشترط في المصدر هذا الاعتماد واشترط في اسم الفاعل ذلك مع ان مشابهته الفعل
اقوى من مشابهة المصدر معه لان اقتضاء المصدر المعمول اقوى من اقتضائه له لما ذكرنا ولذلك
يشترط في عمله ان لا يكون مصغرا ولا موصوفا لاخراجه التصغير والوصف من وقوعه موقع الفعل
ولا يمكن تاويلهما بالفعل فان كان اسم الفاعل الماضي وجبت الاضافة اي اضافته الى ما جاء بعده
مما يكون في المعنى مفعولا ولا يجوز ان ينصب على المفعولية لفقدان شرط عمله ان جاء بعده ذلك
وان لم يجئ ذلك تركه غير مضاف الى شيء نحو انا ضارب امس واما عمل اسم الفاعل في الفاعل فلا
يشترط فيه شرط سواء كان الفاعل ضميرا او ظاهرا سببيا او غير سببي نحو زيد ضارب ابوه او
ضارب في داره عمرو امس وذلك لان ادنى مشابهة مع الفعل يكفي للرفع لشدة اختصاص
الرفع بالفعل وكذلك لا يشترط في عمله في الظرف والجار والمجرور والمفعول المطلق شرط نحو زيد
ضارب امس بالسوط ضربا اذ يكفيه رائحة الفعل خلافا للكسائي فانه اجاز ان يعمل بمعنى الماضي
كما يعمل بمعنى المضارع مستدلا كان وتمسك بجواز نحو زيد معطي عمرو امس درهما وبقوله تعالى وجاعل
الليل سكنا فان كان معمول آخر لاسم الفاعل فبفعل اي يكون انتصابه بفعل مقدر دال عليه اسم
الفاعل كانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطى فقيل درهما اي اعطاه درهما وهذا مذهب ابي علي
الفارسي ويكرم على غيره بنية جواز حذف احد مفعول باب علمت وقال السيرافي ان الاجود انه
انما عمل اسم الفاعل في المفعول الثاني ضرورة حيث لم يمكن الاضافة اليه لانه اضيف الى المفعول
الاول فاكتفى في الاعمال بما في اسم الفاعل بمعنى الماضي عن معنى الفعل ونحو كلبهم باسط ذراعيه
انما عمل فيه من غير اضافة مع انه بمعنى الماضي على ارادة حكاية الحال الماضية ومعناها ان
يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان كانه موجود الآن و
ليس المراد بها ان اللفظ الذي في ذلك الزمان يحكى الآن على ما يلفظ به كما في قولهم دعنا من
تمرتان اذ يجوز ان لا يتلفظ في ذلك الزمان بلفظ ونحو الضارب عمرا امس حكمه حكم الذي ضرب

يعني انما جاز عمل اسم الفاعل المعرف باللام بمعنى الماضي لانه ليس في الحقيقة اسم فاعل حتى يشترط
الحال او الاستقبال بل هو فعل في صورة الاسم كما مر بيان ذلك في المبهمات وعند المازني انتصابه
بفعل مقدر وهذا بناء على مذهبه ان اللام ليس موصول وقوله وحكيه حكم الذي ضرب وهكذا فسر
سيبويه يحتمل ان يكون مراده من تفسيره بالماضي انه اذا عمل بمعنى الماضي فالاولى جواز عمله بمعنى
الحال او الاستقبال لانه كان مع تجريده عن اللام يعمل بمعناهما ولا يعمل بمعناه ويحتمل انه يكون مراده
انه اذا كان اسم الفاعل محلى باللام لا يستعمل في كلامهم عاملا الا بمعناه الماضي وانما كان كذلك لان
المجرد عن اللام لا يعمل بمعنى الماضي فتوسل الى اعماله بمعناه باللام ومن ثمه امتنع التقديم اي
تقديم معموله عليه لان ما في حيز الموصول لا يتقدم عليه فلا يقال عمروا زيد الضارب واللام في قوله
تعم وكانوا فيه من الزاهدين ليس بمعنى الذي عند بعضهم كالمازني فان اللام عنده حرف التعريف
فلا يلزم منه تقدم ما في حيز الموصول عليه والصلة المتقدمة وهي فيه وليست له اي للزاهدين
عندما جزئ بل صلة لمحذوف وهو زهدوا مدلول عليه به اي بالزاهدين وهذا الوجه الثاني اولى
من الاول لما تضمن الاول من تقدم صلة المجرور وهو الزاهدين على الجار وهو من وصلة المجرور
لا تتقدم على الجار ومن ثمه جاز حذف نوني التثنية والجمع في اسم الفاعل المعرف باللام من غير
اضافة كقوله الحافظوا عورة العشيرة لا ياتيهم من ورايهم نطف وانما حذفت النون لان اللام
موصول وقد طالت الصلة بنصب المفعول كما جاز حذف النون في الذي نحو كالذي خاضوا اي
كالذين وقراءة من قرا الذائقوا العذاب بالنصب مما لا متمسك عليه ولا معمول عليه فانه حذف نون
الجمع من غير اضافة ولا لام وحكم ما جاء منه اي من اسم الفاعل للمبالغة كفعال وفعول ومفعال
حكمه اي حكم اسم الفاعل في العمل عند البصريين كقوله ضروب بنصل السيف سوق سمانها اذا
عدموا زادا فانك عاقر وعند الكوفيين لا تعمل شئ من ابنية المبالغة لفوات الصيغة التي
بها شابه اسم الفاعل الفعل وقال البصريون انما يعمل مع فوات الشبه اللفظي لجبر المبالغة في
المعنى ذلك النقصان ولانها فرع على اسم الفاعل المشابه للفعل فلا يقصر عن الصفة المشبهة
في مشابهة اسم الفاعل ومن ثمه لم يشترط فيها في معنى الحال او الاستقبال كما لم يشترط ذلك
في الصفة المشبهة ومنه اسم المفعول ... الاصل فيه منه ... اسم المفعول به

اي الذي فعل به الفعل اي اوقع عليه الفعل تقول فعلت به الضرب اي اوقعته عليه لكن
الجار مع الضمير جعل نائبا فاستتر وهو اسم اشتق لمن وقع عليه الفعل او ما جرى مجراه الو
وانما قلنا ذلك ليدخل فيه او حدث ضربا فهو موجد وعلمت عدم خروجك فهو معلوم وصيغته
من الثلاثي المجردة على مفعول كمضروب و[illegible] على اسم الفاعل مفتوح ما قبل الاخر كمكرم و
مدحرج ومتدحرج لا فرق بينهما الا في فتح ما قبل الاخر لان كذلك في مضارعه الذي يعمل عمله
وهو المضارع المبني للمفعول وحكمه حكم اسم الفاعل في اشتراط الحال والاستقبال والاعتماد على
صاحبه وعلى الاستفهام والنفي فلا حاجة الى اعادة ذلك الا انه يعمل عمل الفعل المبني للمفعول
وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال في عمله في مرفوعه لما ذكرنا
اسم الفاعل تقول زيد مضروب غلامه او مضروب في داره عمرو امس ومنها الصفة المشبهة
وهي ما اشتق من فعل لازم احتراز عن اسم المفعول فانه لا يشتق من فعل لازم وانما اشتق من
فعل متعد بنفسه او بحرف الجر بمعنى الثبوت احتراز عن اسم الفاعل اللازم فانه بمعنى الحدوث
وليس معنى الثبوت فيها انها موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة لانها كما لم يكن موضوع للدوام
لم يكن موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة بل هي موضوعة للقدر المشترك بينهما فمعنى نحو حسن في
اصل الوضع ليس الا ذو حسن سواء كان في بعض الازمنة او في جميعها لكن لما لم يكن بعض الازمنة
اولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة كان الظاهر ثبوته في جميعها بدليل العقل الى
ان يقوم دليل على تخصيصه ببعضها وصيغتها صواب وصيغتها الا ان يقول ان الضمير عائد
الى لفظ ما الموصول وهو مذكر مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع نحو كريم وحلو
وحسن وليست بقياسية كاسمي الفاعل والمفعول وقد جاء الالوان والحلى منها قياسية كاسود
وابيض على وزن افعل وشبهت الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها صفة يثنى
ويجمع ويؤنث ويعمل عمل فعلها وان لم توازن صيغة الفعل ولم يدل على الحال والاستقبال
كالفعل الجاري المشابهة لم يعمل افعل التفضيل لان اصل استعماله ان يكون معه من وهو مع
من لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وليس المراد تثنيتها وجمعها كتثنية اسم الفاعل وجمعه وتأنيثه
سواء بل المراد مطلق [illegible] ذلك [illegible] ذلك في بعض الصفات المشبهة كالالوان و

وب فانه لا يقال ابيض ابيضان ابيضون اسفنة اسفات وكذلك شبه اسم الفاعل من جهة المعنى
ايضا لان كل واحد منهما قام به مجرد الحدث المشتق هو منه ووجب فيه الاعتماد على احد الاشياء المذكورة
كما في اسم الفاعل فلا يشترط فيها الحال او الاستقبال وان اشترط ذلك في اسم الفاعل لانه موضوعة
على الاطلاق فكيف يشترط الزمان فيها قال المص ان عملها لكونها بمعنى الحال وذلك انك اذا قلت
زيد حسن ابوه فالحسن موجود في هذه الحال واما ان هذه الحسن لو كان موجودا في الازمنة التي
قبل زمانك مما لا يقدح في كونه حالا لانك تقول زيد قام غلامه تريد الحال والقيام قد كان مع ذلك
قبل حالك هذه بزمان الا انه دام واتصل حتى قارن هذه الزمان ومن الصفة المشبهة اما ان تكون
باللام او مجردة عنها وهذه قسمة حاصرة ومعمولها اما مضاف او باللام او مجرد عنهما اي عن اللام
والاضافه وهذه ايضا حاصرة مرفوعا ما كان معمولها بالفاعلية او منصوبا على التمييز في النكرة على التشبيه
بالمفعول في المعرفه فيمن لا يرى تعريفه اي تعريف التمييز كالبصريين وقال الكوفيون ان النصب
في المعرفة والنكرة على التمييز وقيل على التشبيه بالمفعول في الجمع او مجرورا بالاضافه فهذه الاقسام
اثنان وهما كونها باللام مجردة عنها مضروبان في ثلثة من الاحوال المعمول من كونه باللام او الاضافه
او مجردا عنهما فهذه ستة اقسام مضروبة في ثلثة وهي كون المعمول مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فيكون
الاقسام ثمانية عشر وانما لم يقسمها باعتبار اعرابها في نفسها لان الكلام مهنا في عملها لا في اعرابها
في نفسها نحو الحسن حسن بالحركات الثلثة في كل واحد من هذه المعمولات وامتنع من الثمانية
عشر اضافه والصفة المشبهة ذات اللام الواصلة الى المضاف نحو الحسن وجهه لعدم الخفة المطلوبة
من الاضافه اللفظية لان الخفة في الصفة المشبهه اما بحذف التنوين او النون من الصفة كحسن
وجهه او بحذف الضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف الى الفاعل وباعتباره في الصفة كالحسن
الوجه والحسن وجهه والغلام والحسن وجه اي الغلام او بحذفهما معا ولا خفة فيه بواحد منهما
كما امتنع من الثمانية عشر ايضا اضافه ذات اللام الى المجرد عنهما اي عن اللام والاضافه ولا يستحسن
اضافه المعرفه الى النكرة وان كانت الاضافه لفظية لان الاضافه اللفظية فرع الاضافه المحضة
فاذا لم يكن مثلها لجواز تعريف المضاف والمضاف اليه معا فينبغي ان لا تكون على ضدها وهو تعريف
المضاف وتنكير المضاف اليه واضافه الصفة المشبهة المجردة عن اللام الى المضاف الى ضمير الموصوف

بغير حسن وجهه مما يجيزه سيبويه وجميع البصريين نظرا الى حصول شيء من التخفيف ويقولوا
لا يجي الا في ضرورة الشعر على قبح والكوفيون يجيزونه في السعة من غير قبح ووجه قبحه هو الاستعمال
على ما هو التحقيق في الاضافة اللفظية المطلوب منها التخفيف وهو حذف التنوين مع امكان التوقف
لا بمعظمها وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه [illegible] لكن في الصفة مستشهدا سيبويه بقوله اقامت
على ربعيها جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما على جواز اضافة الصفة المشبهة المضاف الى ضمير الموصوف
لان جونتا صفة لجارتا مضافة الى مصطلاهما بدليل حذف النون منه وهما في [illegible] ضمير جارتا وهو
موصوف جونتا وجونتا مصطلاهما بمنزلة قولك امراتان حسنتان وجوههما فالاصل اقامت جارتان
صفا جونتان مصطلاهما وقوله جارتا صفا اي جارتان لصفا وهما الاثفيتان وذلك لانهم يضعوا اثنتين
لقرب الجبل من حيث ان واحد الاثافي في الجبل والمراد بالصفا الجبل والمراد بمصطلى الجارتين ما
باحتهما وهو الموضع الذي اصابته الدخان اكثر فاصل الحجر ابيض واعلاه كميت من لهب النار وما
بينهما جون اي اسود وسواء البيت عند غيره كالمبرد على نحو امراة حسنة العينين [illegible] بينهما
اي بين العينين وهو الجبهة فعلى هذا يكون الضمير راجعا الى غير موصوف جونتا وهو الاعالي وانث
جمعا لان الاعالي بمعنى [illegible] اذ هو للجارتين وليس لهما الا اعليان فلا استشهاد لسيبويه
بهذا البيت لان الضمير في معمول الصفة المضاف ليس راجعا الى موصوفها كما ان [illegible] فيهما ايضا ليس
راجعا الى موصوف [illegible] وهو المراة واجاب ابن الحاجب في شرح المفصل عن ذلك بان الاعالي جمع
والضمير في مصطلاهما مثنى فلا يستقيم رجوع الضمير المثنى الى الجمع وايضا بان المعنى على انه تغير اعلى
الحجرين ولم يسود بل شابه لون الكميت لبعده عن النار واسود موضع الاصطلاء وعلى ما ذكروه
يكون اسود ولم يسود [illegible] قولكم [illegible] الاعالي في المعنى مثنى والضمير راجع اليه من حيث المعنى
ليس بمستقيم لاستقامة معنى الجمع فيه وحمله على [illegible] ان الاعالي الحجرين لو تجعل لون
الكميت واذا امكن الحمل على الظاهر [illegible] العدول [illegible] اي غير الظاهر [illegible] افراد والمصطلى
فلانه [illegible] على تقدير مضاف اي موضع [illegible] اصطليا بها او لانه مفرد بعض المكان واقع موقع التثنية
كما وقع المفرد موقع [illegible] كلوا في بعض بطنكم تعفوا واذا جاز ايقاع الواحد موقع الجمع
فايقاعه موقع التثنية [illegible] واحد من البدل في اي من اقسام ثمانية [illegible]

خمسة عشر قسما لانه ذكر من الاقسام الثمانية عشر ثلثة اقسام فبقي خمسة عشر قسما احسن لاشتماله على
قدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما فيه ضميران حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه فلم يكن احسن
لاشتماله على ازيد منه وما لا ضمير فيه قبيح ولما كان معرفة الحسن والاحسن والقبيح مبنية على الضمير مهد
قاعدة يتبين بها ما كان فيه ضمير او ضميران او تجرد الضمير بقوله ومتى ارتفع بها الظاهر فلا ضمير فيها
والا لزم ان يكون لشيء واحد فاعلان فان كان فيما بعدها ضمير ان هناك ضمير واحد والا لم يكن هناك
ضمير والا يرفع بها الظاهر بل يكون الظاهر بعدها منصوبا او مجرورا ففيها اي ففي الصفة المشبهة ضمير
الموصوف فان فيما بعدها ايضا ضميران والا فضمير واحد بشهادة التانيث والتثنية والجمع للصفة عند
عدم ارتفاع الظاهر بها في نحو امراة حسنة الوجه والزيدان حسنا الوجهين والزيدون حسنوا الوجوه
وانما اشترط فيها الضمير ونصب ما كان فاعلا لها على التمييز او على التشبيه بالمفعول اما في الصورة الاولى
فلحصول التخفيف لفظا بحذف الضمير واستتاره فيها وللمبالغة معنى لانك اذا قصدت المبالغة في
وصف الوجه بالحسن نصبت وجها على التمييز يعني يحصل له الحسن اجمالا وتفصيلا ويكون ايضا اوقع
في النفوس للابهام اولا والتفسير ثانيا فلانه لما اريد اضافتها الى مرفوعها للتخفيف جعل المرفوع في
صورة ليكون اضافتها اليه كاضافة الشيء الى الاجنبي لان المنصوب بالصفة غير الصفة نحو زيد
ضارب غلامه عمروا فان الضارب عمرو بخلاف المرفوع بالصفة فانه عينها الا ترى ان الضارب في المثال
المذكور هو غلامه فلو اضيف الصفة المشبهة الى مرفوعها قبل جعله في صورة المفعول لكان اضافتها
كاضافة الشيء الى نفسه وهي مستقبحة في الاضافة المحضة التي هي اصل غير المحضة واسم الفاعل و
المفعول غير المتعديين مثل الصفة فيما ذكر في مجيء الثمانية عشر قسما من كل واحد منهما واذا بني اسم المفعول
غير المتعدي اسم المفعول من الفعل المتعدي الى مفعول واحد فقط نحو المخارج مخارج المضروب بالحركات
الثلث في كل واحد من هذه المعمولات في هذه المواضع واما اذا كان متعديين نحو ضارب غلامه عمروا
ومعطى غلامه درهما فانه لم يجز نصب الفاعل وجره لانهما بعد حذف المفعول لئلا يشتبه الفاعل بالمفعول
وكذا المنسوب مثل الصفة في ذلك تقول المصري مصري بالحركات الثلث في كل واحد منها ومنه
اسم التفضيل وهو ما اشتق من فعل ليدخل فيه جميع المشتقات لموصوف يخرج اسمي المكان والزمان
لانهما ليسا لموصوف بزيادة على غيره بعد اشتراكهما في اصل الفعل نحو اسمي الفاعل والمفعول والصفة

المثبتة قيل ينقض التعريف باسم الفاعل فيجئ من باب المبالغة نحو طايل اي زايد في الطول على غيره
ومنه نظل فاما قولهم انت اكبر من الشعر وانت اعظم من ان تقول كذا فمن ليست تفضيلية بل افعل
ليس باقيا على معناه لانه بمعنى متجاوز وباين ومن متعلقة به كانه قيل انت متجاوز لفرط كرمك عن الشعر
وصيغته افعل الا في الخير والشر فهما مصدران لفعال فيهما خير منه وشر والاصل فيهما اخير واشر فخففنا
لكثرة الاستعمال ولا يقال اخير الا نادرا ولا اشر الا في لغة ردية فانه حكى فيهما اشر وعليها اتى تلك اللغة جاء قولها
قولها صغراها شراها هذا من قول امراة قالت لخليلها اني اتماوت فاذا اسندني اهلي الى رحمي فاتني ليلا
فاخرجني واذهب لي الى مكان لا يعرفنا اهله ثم فعلت المراة ما قالت واخرجها الرجل بها وانطلق بها
اياما الى موضع اخر ثم تحولت الى الحي بعد برهة فبينما هي ذات يوم قاعدة فمرت بها بناتها فنظرت اليها
الكبرى فقالت امي والله قالت الوسطى صدقت والله قالت المراة لذيتما ما انا لكما بام ولا لابيكما بامراة
فقالت لها الصغرى اما تعرفان بحياها وتعلقت بها وخرجت فقالت الام صغراها شراها ويروى مراها
وشرطه ان يبني مما يبني منه التعجب وهو الثلاثي المجرد التام المثبت المتصرف القابل معناه للكثرة فلا
يبني من الثلاثي المزيد فيه والرباعي لانه لو لم يحذف منهما شي لا يمكن بناء افعل ولو حذف منهما شي التبس
ولا من الافعال الناقصة [illegible] افعال الكون ولا من افعال غير المتصرفة نحو نعم وبيس ولا من غربت الشمس
وطلعت فانه لا يقبل معناه الكثرة ويتوصل في بناء افعل التفضيل من غير هذا الثلاثي بمثل ما يتوصل
به فيه اي في التعجب على حسب الغرض الذي يقصد ثم يوتى بمصادر تلك الافعال التي امتنع بناء افعل
فيها وينصب على التمييز لتحقق معنى التمييز عن النسبة فيها نحو اشد استخراجا وبياضا وعمى واكثر دحرجة
واسرع انطلاقا وقد شذ الافعل للزيادة الاولى للموصوف وكان القياس هو اكثر اعطاء وايلاء [illegible]
[illegible] هو افعل قياس من باب افعل مع كونه ثلاثيا مزيدا فيه لقلة العمل فيه مع ان منعه التفضيل عن مثله
افعل وهو عند غيره سماع وقد شذ قولهم افلس من ابن المذلق فقال افلس الرجل فهو مفلس كانه
صارت دراهمه فلوسا قال المص ابن المذلق بالذال [illegible] رجل من بني عبد شمس بن سعد لم يجد بيت
ليلة وابوه واجداده يعرفون بالافلاس واحمق من هبنقة قال المص هو ذو الودعات وبلغ من حمقه
انه جعل في عنقه قلادة [illegible] وهو ذو لحية طويلة فسيل عن ذلك فقال لا اعرف
بها نفسي وليلا اضل [illegible] ذات ليلة اخوه بقلادته فقال يا اخي انت فمن انا وما امنا اشد الكون

المجيزون بناء افعل التفضيل مما هو اصل الالوان وهو السواد والبياض نحو قوله اذا الرجال شتوا واشتد اكلهم ٤٧
فانت ابيضهم سربال طباخ وقول الآخر ابيض من اخت اباض فمع شذوذه فلا يجوز التمسك به لاحتمال غير
١٢٨
التفضيل لجواز ان يكون ابيض في البيتين افعل صفة بمعنى مبيضة لا افعل التفضيل و الاكثر والقياس
ان يكون افعل للفاعل على غيره في الفعل نحو اضرب بمعنى اكثر ضربا من سائر الضاربين ولا يقال اضرب
بمعنى اكثر مضروبية وانما كان القياس ذلك لانه لو جعل مشتركا بين الفاعل والمفعول لكثرة الاشتباه
لا طراده فجعل في الفاعل قياسا لكونه اكثر من المفعول لان كل مفعول لا بد له من فاعل وقد جاء افعل التفضيل
للمفعول نحو اشغل اي اكثر مشغولية من ذات النحيين من المراة التي شغلها خوات ابن جبير الانصاري
نحييها من السمن فقضى منها ما اراد وازهى من ديك من زهي فهو مزهو اذا تكبر فمعنى ازهى اشد
مزهوية فهو تفضيل باعتبار لفظ المفعول واما باعتبار المعنى فالتفضيل للفاعل واشأم من البسوس
بشم الرجل فهو مشئوم فالبسوس خالة جساس بن مرة واعذر والوم اي اكثر معذورية وملومية
وقد جاء افعل التفضيل ولا فعل له نحو احنك الشاتين اي اكلهما من الحنك وهو شاذ لان الحلقة
لا يقال منها ما افعله ولا افعل من وابل من حنيف الحناتم قال الحقص عليه الزمخشري من افعل
الذي لا فعل له وفي الصحاح ابل يابل ابالة كما يقال شكس شكاسة فهو آبل وابل اي حاذق بمصلحة
الابل فعلى هذا ليس من ذلك وحنيف الحناتم رجل من بني تيم اللات له حذق في رعية ومنه
اي مما جاء ولا فعل له اول فان جمهور العربية على انه من تركيب ؤ ول كرددت ولا فعل له فقوله على
الاعرف اشارة الى هذا المذهب وردا على مذهب من قال منهم انه من وال نجا لان النجاة في
الاولية ومن قال منهم انه من آل اي رجع لان كل شيء يرجع الى اوله وكذلك رد على قول الكوفيين
فانهم قالوا انه فوعل من وال وقيل من وول لكن تصريفه تصريف افعل التفضيل واستعماله كاستعماله
يدل على انه افعل لا فوعل يقول في تصريفه الاول الاولان الاولون الاوائل الاولى الاوليان الاول
وفي استعماله زيد اول من عمرو وهو اولهم وهو الاول فاول كما سبق معنى وتصريفا واستعمالا والاجل
ان اول مشتق مما لا فعل له كان معنى الوصفية فيه خفيا فلم يعتبر وصفيته في منع الصرف الا مع ذكر
الموصوف قبله نحو يوما اول ومع ذكر من التفضيلية بعده فانها علامة الوصفية فان خلا منهما معا
صرف كقولك علم اولا وباديا ويلزمه التنكير مع من التفضيلية لانه اذا استعمل مع من لا يجوز

استعماله مع اللام او الاضافة [illegible] ما يستعمل مع احد هذه الثلثة فلا يخلو عن الجمع ولا يتم فهو المقصود
الاهم منه ووضعه لان الغرض الاهم من وضعه تفضيل الشيء على غيره ولا يعرف ذلك المفضل عليه الا
باحد هذه الثلثة لانه مذكور مع من والاضافة واما مع اللام فانه وان لم يكن مذكورا لكنه في قوة المذكور
لان اللام فيه للعهد ولذلك لا يجتمع اثنان منها لان الغرض يحصل باحدهما فكان ذكر الاخر لغوا والامتناع
من اجتماع من والاضافة اذا كان المراد منه التوضيح تقول زيد افضل البلد من كل فاضل هكذا
قال الشيخ الرضي فعلى هذا يكون نحو قوله ولازمه التنكير مع من نظير الا ان يقال انه وان كان لا منع من
ذلك الا انه ممنوع الاستعمال فيكون باعتبار الاستعمال التنكير لازما مع من ونحو لست بالاكثر منهم حصى
وانما العزة للكاثر ليست من فيه بالتي نحن بصددها وهي من التفضيلية لانها للتبعيض اي لست من بينهم
بالاكثر حصى ونحو قوله وزت حملها الاول والجبر منه ذهبا انيم دخرا لذا اخرنا قليل نادر فان من فيه تفضيلية
ويجوز ان يقدر في البيتين اسم تفضيل اخر عاريا من اللام يتعلق به من اي لست باكثر اكثر منهم
والجبر خيرا منه ويلزمه التعريف باللام والاضافة عند مفارقتها اي مفارقة من له قال الشارح
فان قلت لا نسلم من مفارقته من ان يكون معرفة لجواز ان يكون مضافا الى نكرة نحو زيد افضل رجل
قلت جواز اتيانه المفضل على المضاف اليه لا يكون افضل الا معرفة عند مفارقة من واما افضل
رجل فليس باعتبار التفضيل على المضاف اليه بل المراد ان الرجل مفضل اقول الجواب ليس بجواب
مع انا لا نسلم ان المراد ان كل رجل مفضل وانما هو مفضل عليه فانا قد بينا في الاضافة [illegible] فيه في افضل
رجل باعتبار التفضيل على الرجل هذا مع انه اذا اضيف الى المعرفة مرادا به الزيادة على من اضيف
اليه لا يلزمه التعريف عند من قال ان الاضافة لفظية والسؤال انما يرد لو كان قوله او الاضافة مجرورا
عطفا على قوله باللام اما لو كان مرفوعا معطوفا على التعريف فلا يرد السؤال والمراد انه عند مفارقة
من يلزمه التعريف باللام او يلزمه الاضافة سواء تعرف بالاضافة او لا ويستوي فيه اي في افعل المذكر
والانثى والاثنان والجمع حال كونه مصحوبا بمن [illegible] كالجزء من افعل ولهذا لا يفصل بين افعل
وبينها الا بمعمول افعل فلو ثنى افعل او جمع او انث لكان لتثنية الاسم وجمعه وتانيثه قبل كماله
بخلاف معرفا باللام فانه يجب مطابقته لموصوفه لانه لا مانع منه من المطابقة ولا مقتضيا ن[illegible] المانع.
وسمي افعل المصحوب بمن لعدم ذكر المفعول بعده صريحا وساغ فيه الامران المطابقة لموصوفه وعدمها

له حال كونه مضافا مرادا بالاضافة الزيادة على المضاف اليه ومن [illegible] ذلك في باب الاضافة ونحن
بينا بيان ذلك والتحليل على ما ينبغي وقد حذف من افعل من لفظا ويراد تقديرا اذا كان افعل

خبرا وكان المفضل عليه معلوما كما تقال لك انت اسن ام انا فيقول انا اسن اي اسن منك ومنه
قوله تعالى الله اكبر اي اكبر من كل شيء وقوله ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول ويجوز
ان يكون المحذوف في هذه الامثلة المضاف اليه اي اكبر كل شيء و[illegible] دعائمه والتزم حذف من في آخر
لزوال معنى التفضيل منه لم يستعمل لا مع من ولا مع الاضافة بل يستعمل اما مجردا عن اللام او معه
فلم يستوف فيه ما استوفي في غيره بل طابق ما هو له تذكيرا او تانيثا وافرادا وتثنية وجمعا لانه لم يكن
من مقدرا فيه وقوله نحو دنيا تانيث الادنى وسوا افعل التفضيل وحلى تانيث اجل وسوا افعل
التفضيل سوال فانهما مجردان عن الاستعمالات الثلثة واجاب عنه بقوله غلب معنى الاسمية فيهما
حتى صار دنيا بمعنى العاجلة والحلى بمعنى الداهية فاختلط بالاسماء وزال عنه معنى التفضيل فلذلك
تركته الاستعمال افعل التفضيل قال الشاعر في سوى دنيا طالما قد مدت قال وان دعوت الى جلى
ومكرمة فلا يعمل عمل الفعل وذلك لضعف مشابهته للفعل لفظا ومعنى فلا ينصب المفعول به
اصلا اتفاقا سواء كان مضمرا او منكرا وسواء كانا في بابي مفعولي باب كسوت وعلمت اولا
فانما يتعدى افعل الى المفعول به الذي كان للفعل قبل بنائه باللام نحو اضرب من زيد لعمرو او
لما الذي كان [illegible] مل يفهم منه معنى العلم والجهل نحو انا اعلم به واجهل به لان العلم قد يتعدى بالباء
نحو علمت به وان كان الفعل يتعدى اليه بحرف جر كان افعل يتعدى اليه به نحو انا امر منك بزيد
ويتعدى الى اول مفعولي باب كسوت وعلمت باللام ويبقى الثاني منصوبا نحو انا اكسى منك لعمرو
الثياب واعلم منك لزيد منطلقا ولا يتعدى الى الثاني في اللام وان كان القياس في
ذلك [illegible] تعديته بحرف جر متماثلين لفظا ومعنى وانتصاب الثلث عند الكوفيين بافعل
وعند البصريين بفعل مقدر دال عليه افعل ونحو قوله اكر واحمى للحقيقة منهم واضرب منا بالسيوف
القوانسا منصوب بفعل مقدر مدلول عليه اي على الفعل اي بافعل فهو يضرب [illegible] قوله تعالى
ان ربك هو اعلم من يضل عن سبيله من يضل منصوب بفعل دال [illegible] ولا يرفع افعل المظهر
على الاعرف الا بشروط فلا تقول مررت برجل اكرم منه ابوه على ان يكون ابوه فاعل اكرم وسوف

لرجل وحكى يونس عن ناس من العرب ذلك وليس بمشهور ويرفع الضمير الذي هو فاعله لان مثل
هذا العمل لا يحتاج الى قوة العامل بل ترفعه اى ابوه على الابتداء وترفع اكرم على انه خبره [illegible]
يكون بمعنى الفعل لمتعلق ما جرى افعل عليه فان احسن في المثال الآتي جار على رجل لانه صفته وهو في
الحقيقة متعلقه وهو الكحل لان الاحسن في الحقيقة هو الكحل حال كونه مفضلا باعتبار تعلقه اى
بالنظر الى تعلقه لما جرى عليه افعل يقال اعتبرت الشئ اى نظرت اليه وراعيت حاله ومفضلا على
نفسه اى على نفس المتعلق باعتبار غيره اى غير ما جرى عليه افعل وهو زيد في المثال فالكحل مفضل
لانه فاعل احسن ومفضلا عليه لانه المجرور بمن لكن باعتبارين تفضيلا منفيا فان الهمزة في النفي
فالكحل باعتبار رجل في المثال فاضل وباعتبار جميع الرجال مفضول وانما قلنا جميع الرجال لان رجلا
نكرة في سياق النفي فيفيد العموم في الظاهر ولا يتعلق قوله باعتبار تعلقه وباعتبار غيره بمفضلا
لانه لا يجوز تعدى الفعل وشبهه بحرفي جر متفقين لفظا ومعنى الى شيئين من نوع واحد فلا
يقال مررت بزيد بعمرو بلا اتباع وعطف بل الاول حال من الضمير في مفضلا اى ملتبسا باعتبار الاول
ومقترنا به والثاني حال من قوله على نفسه نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد
قوله في عين زيد حال من الكحل كما انه في عينه كذلك حال منه وانما تعمل عند هذه الشروط لجريه
لحيث افعل مجرى الفعل مراده افعل لم يعمل لانه لم يكن له فعل من تركيبه بمعناه حتى تعمل عمله
كاسم الفاعل والمفعول وحيث هذه الشروط كانه بمعنى الفعل لانه ترى ان احسن بمعنى حسن [illegible] ان
المعنى ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنا مثل حسنه لان المراد في مثل هذا المثال من حيث
المعنى نفي المثلية عن الاول فيلزم منه نفي الافضلية لان الشئ اذا لم يكن مثل شئ فبالاولى ان
يكون افضل منه ولما يلزم [illegible] رفع اى في رفع احسن على تقديره عدم عمله على انه خبر والكحل مبتدأ من
الفصل بين افعل ومعمول العمل وصلته وهو قوله منه باجنبي وهو الكحل لان التقدير انه مبتدأ
والمراد من الاجنبي انه لا يكون معمولا [illegible] لانه لا تعلق له به بوجه فان الكحل انه مبتدأ
واحسن خبر له بدليل الحاصل انه احسن ههنا انما يعمل للاضطرار الى العمل لكن في هذا
المثال ان تقول احسن في عينه الكحل من عين زيد بحذف المفضول المجرور بمن وحرف الجر الداخل
على عين زيد فتقول بدل منه في عين زيد من عين زيد وكان المتعلق فيه اى في هذا القول مضافا

اى عين زيد محذوفا المقدر ومن كحل عين زيد لانه تفضيل الكحل على الكحل لا على العين ولك عبارة
اخرى اخصر من الثانية وهي ان تقول ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل [illegible] اتى بالمفضل عليه وهو
١٣٠
عين زيد داخلا عليه حرف التشبيه قبل ذكر افعل فيستغنى عنه اى عن المفضل عليه بعده اى بعد افعل
وانما يجوز اعماله في هذه المسئلة وان لم يلزم المحذور من الفصل لانه افرع على الاولى واحسن في هذه
العبارة بدل من لعين زيد بدل الكل اى ما رايت عينا كعين زيد ولا زايدة عليها عينا احسن فيها
الكحل ولا مثلها فحذف المعطوف في الموصوفين اعتمادا على وضوح المعنى واستغنى عما بعده المرفوع
ايضا لدلالة كعين زيد ويجوز ان يكون احسن منصوبا [illegible] مقدر اى ما رايت كعين ما رايت عينا احسن
فيها الكحل ولا يجوز ان يكون احسن صفة لقوله كعين زيد والا لزم ان يكون مثل الشيء في الوصف متصفا
بالزيادة عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة لان معنى هذه العبارة ما ابصرت عينا مثل عين زيد
في حسن الكحل فيها وعليه اى على الوجه الثالث قول سحيم مررت على السباع ولا ارى كوادي
السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تئية واخوف الا ما وقى الله ساريا فان المفضل
عليه وهو كوادي السباع متقدم على افعل وهو اقل وهو حال من واديا وهو مفعول لا ارى وقوله
حين يظلم ظرف بمعنى التشبيه في الكاف اى واديا يشبه وادي السباع وقت اظلامه واقل به
بدل من كوادي السباع او منصوب بفعل مقدر كاحسن في المثال المذكور ويجوز ان يكون واديا
منصوب [illegible] الفعل المقدر واقل صفته وما وقى الله مصدرية على حذف المضاف اى وقت وقاية
الله الساريين وهو ظرف لاخوف وهو بمعنى المفعول كاشهر وقوله تئية اى توقفا منصوب على التمييز
ومنها اى من الاسم العامل اسماء الافعال وتعمل عمل مسمياتها من الافعال ان
كانت المسميات متعدية كان الامر او غيرها او خبرا لازما كان شتان [illegible] زيد فانه بمعنى الامر المتعدي
تقول رويد زيدا اى امهله غير انه قد يقع صفة لمصدر بان يجعل رويدا وهو مصغر بمعنى اسم الفاعل
نحو سرت سيرا رويدا اى مرودا او حالا نحو سيروا رويدا اى مرودين او مصدرا مضافا
الى المفعول نحو رويد زيد كضرب الرقاب او غير مضاف نحو رويدا زيدا فان رويدا في هذه الاستعمالات
ليس باسم فعل وقوله نعم امهله رويدا يحتمل المصدر وصفة المصدر والحال وفي معناه تيد اى
امهله مكسر تاؤه فيهما اى في رويد وتيد لفظ الوحدة فلا يختلف باختلاف الضماير المستكنة

تقول يا زيد او يا زيدان او يا زيدون رويد عمرا ورويد عمروا وهلم بمعنى قرب فواحضر متعديا نحو
قوله تعالى هلم شهداءكم وان كان بمعنى اقبل يكون لازما وهات الشيء بمعنى اعطيته وبتصرف بحسب
الاحوال افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا تقول هات هاتيا هاتوا هاتي هاتيا هاتين وها زيدا اي
خذه وفيها لغات ثلث ها بالف مقصورة للواحد والاثنين والجمع مذكرا كان او مونثا والحاق كاف
الخطاب الحرفية بالالف وتصرفها فيقال هاك هاكما هاكم الى اخره والحاق الهمزة مكان الكاف وتصرفها
تصرف الكاف كهاء وهاؤما هاؤ الى اخره وتصرف بادخوها هاتيا والى اخره والحاق الهمزة مفتوحة
قبل الكاف بصرف الكاف نحو هاءك هاءكما هاءكم الى اخره وهاء بهمزة ساكنة بعد الهاء هاكلا وتصرف تصريف
خف اودع وله استعمالات وتصرفات كما سيأتي وحيهل الثريد بمعنى آتيه وحي لازما بمعنى اسرع تعدى
اما بالى او بالباء نحو حيهل الى الثريد او حيهلا بعمرو او بمعنى اقبل فيعدى بعلى نحو حيهل على زيد
وفيه اي في حيهل لغات حيهل بفتح الهاء وحيهل بسكونه وحيهلا بفتح الهاء وسكونها منونين
واذا وقف عليها قلبت تنوينها الفا وقد تثبت الالف في الوصل وهو في الاصل مركب من حي بمعنى ايت
وهلا بمعنى اسرع وبله زيدا بمعنى دعه اي اتركه فكانه بمعنى المصدر المضاف نحو بله زيد فانه مصدر مضاف
الى المفعول كترك زيد وليس باسم فصل وفعال التي بمعنى الامر كنزال وهو لازم بمعنى انزل وتراك ونحوه متعديه بمعنى اتركه وهي اي افعال قياس في الافعال الثلاثية عند سيبويه نحو ضراب
وقتال وعند المبرد سماعي وقلت في الافعال الرباعية حتى اتفقوا على انه لم يات فيها الا قرقار فانه
اي صوت قالت له ريح الصبا قرقار وعرعار اي تلاعبوا بالعرعرة وهي لعبة لصبيان العرب
وعند الاخفش فعلال قياس من الرباعي نحو عليك زيدا اي الزمه او عليك به اي بزيد بمعنى نزال
الباء في مفعوله لكثرة الصحبة ثم بالحمل فيعمل بحرف عادته اتصال اللازم الى المفعول وعلي زيدا الا
قربته وعنك عمرا اي خذه وعندك خالدا اي الزمه والاصل عندك خالد فالزمه كذا كذا الا الفضل
ودونك عمرا ودونك عمرو بجره بالرفع على الابتداء فانه من الجملة الاسمية والمعلقة الى الظرف فكشف
الاستعمال حتى صار بمعنى خذه فيعمل عمله وحذرك بكرا وحذارك قال الشيخ الرضي الاولى ان تقول
انهما باقيان على المصدرية المقدرا احذر بكرا حذارا وحذارا ونحو صه اي اسكت وانما فصله عما
قبله بقوله ونحو لان كلمة التمثيل لا يجيء الا لازمه ومه اي كف ويستعملان منونين وغير

منونين وايه اى زد فى الحديث وزعم الاصمعى ان العرب لا [illegible] ايه الا منونا وخطأ ذا الرمة
فى قوله وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم وما بال تكليم الديار البلاقع [illegible] قيل انه اراد التنوين
اذ معناه هات حديثا اى حديث كان عن ام سالم فتركه للضرورة وامين اى استجب قيل انه سريانى
تعابيل فخفف بحذف الالف فيقال [illegible] يف على وزن كريم ويجوز ان يقال انه فى الاصل مصدر
كالنذير ثم مدد جعل اسم فعل وهلم بمعنى اقبل وصولا زم كما ذكرنا ولما فرغ من اسماء الافعال
التى بمعنى الامر شرع فى التى بمعنى الخبر بقوله ونحو هيهات الامر بمعنى بعد مع تعجب اى ما
ابعده ولذا فصل عما قبله بقوله ونحو وفيها لغات فى ثباتها الحركات الثلث وقد تبدل هاؤها الاولى
همزة مع تثليث التاء وقد ينون فى هذه اللغات الست وقد حذف التاء فيقال هيها وايها وقد
يقال ايهان بهمزة ونون مفتوحتين وشتان زيد وعمرو وشتان كما زيد وعمرو بزيادة ما اى افترقا
مع تعجب اى ما اشد الافتراق بينهما ونحو لشتان ما بين اليزيدين فى الندى يزيد سليم والاغر ابن
[illegible] وانكره الاصمعى وقال الشاعر مولد وانما انكره لان مذهبه ان شتان مثنى شت بمعنى
التفرق وهو خبر لما بعده [illegible] لان ما اما ان يكون موصولة واسناد شتان اليه ولا يصح
لزوم التعدد فى فاعله او صلة واسناده الى بين ولا يصح لانه لا يسند اليه قال الشارح
[illegible] يستبعد بعض العلماء عن القياس لان المراد لشتان الاحوال التى بين يزيد فهو فى المعنى
[illegible] يقال فى المعانى بين بافتراق الحالتان بين اليزيدين [illegible] ما النحل والجود لكان كل واحدة
من الحالتين مشتركا فيهما وهو ضد المقصود فعلى هذا لا يجوز ان يقال شتان ما بينهما الا ان يقول
ان شتان بمعنى بعد لا بمعنى افترق وفاعله ما وهو كناية عن البون اى بعد ما بينهما من البون
وفاعله بين كما هو مذهب الاخفش فانه قال ان بينكم فى قوله [illegible] بينكم مسندا اليه وانما
ترك على [illegible] لاستكراههم اخراجه عن النصب المستمر له فى الاغلب وسرعان فى الحالة مثلث
الفاء بمعنى [illegible] مع تعجب اى كما اقرب وما اسرع قال الاصمعى ان اعرابيا كان له شاة عجفاء فاخذ
بسمتها فوى رغامها بسبيل انفها فظنه ودكا فقال لامه قد سمنت الشاة فقالت امه سرعان ذا
اهالة ونصبه على التمييز يضرب بمن يخبر بكينونة قبل وقوعه وش[illegible] ذا اخرج مثلث الفاء
بمعنى قرب مع تعجب وفيها اى فى اسماء الافعال من المبالغة [illegible] الاستر فى مسمياتها وذا [illegible]

بعضها في الاصل مصادر وحذف فعلها لزيادة المبالغة في الدوام واما نحو امامك زيدا وعليك زيدا
فلانه في الاصل امامك زيدا فخذه وجب عليك اخذ زيد فاختصر هذا الكلام الطويل لغرض حصول
الفراغ منه بالسرعة ليبادر المامور الى الامتثال قبل ان يتباعد عنه زيد وحكمها في امتناع تقدم
معمولاتها عليها حكم المصدر عند البصريين نظرا الى اصلها لانها في الاصل اما مصادر او منسوب
ينتقل الى المصدرية ثم منها الى اسم الفعل ومعلوم امتناع تقدم معمول المصادر عليها او ظرف
وجار ومجرور وهما ضعيفان العمل قبل النقل ايضا لان عملها لتضمنها معنى الفعل خلافا للكوفيين
فانهم اجازوا تقدم معمولاتها عليها استدلالا بما اجاب المصنف عنه بقوله وانتصاب كتاب الله عليكم
ليس بعليكم حتى يلزم تقدم معمول اسم الفعل وهو كتاب الله عليه وانما هو من باب المصدر المؤكد
لنفسه فان قوله نعم حرمت عليكم امهاتكم يدل على ان ذلك مكتوب عليهم وكانه قال كتب الله ذلك
كتابا وكذا قوله يا ايها المائح دلوي دونكا اني رايت الناس يحمدونكا ليس انتصاب دلوي بدونك
المتاخر عليها كما قال الكوفيون فدلوي اما مرفوع بانه خبر مبتدا محذوف اي هذه دلوي او بانه مبتدا او
قوله دونك ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر له اي دلوي قدامك فخذها او منصوب بفعل مقدر
مفسر بدلالة دونك عليه وهو اسم فعل ح ومنه اي من الاسم العامل الاسم المضاف في نحو غلام زيد
وحاتم لانه نيابته عن حرف الجر بحيث صار حذف الحرف معه نسيا منسيا وصار المضاف مفيدا
شيئا اذ لو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة بجر المضاف اليه فمن يرد ان العامل اي للمضاف ومن
ان العامل الحرف المقدر نظرا الى ان معنى في الاصل هو الموافق للاضافة بين المضاف والمضاف اليه
اذ اصل غلام زيد غلام حصل لزيد والمنكر هنا عمل حرف الجر المقدر لقوة دلالة المضاف الذي
هو مختص بالمضاف اليه [illegible] اولى لما ذكرنا من لزوم تنكير غلام زيد على الثاني وقيل العامل
معنى الاضافة واريد بها النسبة بين المضاف والمضاف اليه واعلم ان في العامل في
المضاف اليه في الاضافة اللفظية اشكالا لانه لا حرف هنا مقدرا حتى يقال انه العامل فلا يجوز ان
يقال ان المضاف اليه هو العامل لانه انما يعمل لنيابته عن حرف الجر المقدر واذا لم يكن ثمه حرف مقدر
فكيف ينوب الاسم عليه اللهم الا ان يقال ان المضاف في الاضافة الحقيقية يتجرده عن التنوين
والنون لاجل الاضافة فهو مشبه [illegible] الاسم التام باحد الاشياء الاربعة لانه ينصب المميز

ومنه

على ما قد سلف بيان ذلك في باب التمييز [illegible] الاسمآء المتضمنة لمعنى ان لانها تجزم
المضارع لما تجرهد ان ومهى اى هذه الاسمآء ما نحو ما تصنع اصنع وتبصلها اى بما المزيدة كما يتصل
بساير كلمات الشرط نحو حيثما وان ما فينقلب الفها هآء لاستكراه تتابع المثلين مع تجانسهما في
الهيئة نحو مهما على الاصح من القولين وهو قول الخليل وقال الزجاج هى مركبة من مه بمعنى كف
وما الشرطية وفيه بعد اذ لا معنى للكف في معنى الشرط الا على بعد وهو ان يقال ان هذا ردة على
على كلام مقدر كانه قيل لك لا يقدر على ما افعل فقلت مه ما تفعل افعل وقيل هى غير مركبة على وزن
فعلى لحقها على هذا ان تكتب بالياء فعلى هذا لو قال بدل قوله من القولين من الاقوال لكان
اولى وقد يستعمل مهما للظرف اى الظرف الزمان كما يستعمل ما له نحو قوله فقد اوتيت كلما
فهى صادية مهما تصب افقا من بارق تشيم اى جعلت الناقة ياتى كلما وتكرهه فهى صادية اى
عطشى مهما تصب بارقا في افق وجهه يشم السحاب البارق وتنطرق اليه وتقول ما تجلس
[illegible] ومهما تجلس اجلس اى ما تجلس فيه من الزمان اجلس فيه ومن نحو من يقم يقم
واى كمن ويضاف اى غير الظرف نحو اى رجل ياتني اكرمه والى الظرف نحو اى مكان تجلس فيه
اجلس واى حين [illegible] فيه اكرمك الا انه اى ان انا اذا اضيف الى الظرف الزمان او ظرف
المكان انتصب على الظرفية لاكتسابه الظرفية من المضاف اليه لانه جزء من المضاف واذ وحيث
[illegible] بما عن الاضافة اذ ما عند سيبويه حرف قال [illegible] جعلت اصحابنا من النحاة ذكر
اذ ما في العمل الجزم عند غير سيبويه واصحابه واستدل سيبويه بقوله اذ ما دخلت على الرسول
فقل له حقا عليك اذا اطمأن المجلس فعلى قوله ليست ما في اذ ما كافة وعند المبرد اذ في اذ
[illegible] باقية على اسميتها وما كافة لها عن طلب الاضافة [illegible] والجزم وفيه نظر لان اذا
[illegible] معنى الشرط وهو للمستقبل لا يعمل عند لحوق ما بها فكيف يعمل بعده اذ ما
الموضوعة للماضى ولهذا قال سيبويه ان اذ ما حرف جزم كان واما حيث فلما كانت منعية
بسبب الاضافة اللازمة لها كفت بما عن طلبها الاضافة ليصير مبهمة كساير كلمات الشرط
فيكون ما فيه كافة كما في اما وحيثما والاول وهو اذ ما للزمان والثاني وهو حيثما للمكان و
يلزمهما النصب محلا على الظرفية وان تضمنا معنى الشرط على قول المبرد في اذ ما وهو

مثلهما اى مثل اذما وحيثما في عمل الجزم ولا يلزمهما ما بعد لزومهما الاضافة نحو متى تأتنا تلمم بنا
في ديارنا وانّى الشرطية نحو قوله فاصبحت انّى تأتها تلتبس بها ولها بلغته معان بمعنى كيف
نحو قوله تع انّى تؤفكون اى كيف تؤفكون ومعنى اين نحو قوله تع انّى لك هذا اى من اين وبمعنى
متى وقد اول قوله تع انّى شئتم على الاوجه الثلثة ومحلها اى محل انّى الشرطية الفضلة اى النصب
على الحال لان المعنى ان تأتها صحيحا او سقيما وغير ذلك من الاحوال وقيل على الظرف نحو اين
ومتى واما كيف فانه ان جاء بعده قول يستغنى به نحو كيف تقوم زيد كان منصوب المحل على
الحال وجوابها والبدل منها منصوبان تقول في الجواب متكيا على آخر او معتمدا وفي البدل أكيف
تقوم زيد امتكيا ام لا ولا يجوز ان يكون صفة لمصدر الفعل الذي بعده مكان معنى كيف زيد
فهو في محل الرفع على انه خبر المبتدا تقول في جواب كيف زيد صحيح او سقيم وفي البدل أصحيح
او سقيم وقد جاء كيف تصنع اصنع بالجزم وهو ضعيف بها سماعا في كلام الفصحاء وجوزه اى الجزم
بكيف وكيفما الكوفيون قياسا ولا يجوزه البصريون الا شذوذا ولا يجوز الجزم باذا الا في ضرورة
الشعر لما فيه من التعيين المنافي للابهام اللازم للشرط وانما كان الابهام لازما للشرط لان كلماته
كلها تجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة على الابهام فلا يستعمل في الامر المتيقن المقطوع
به لا تقول مثلا ان غربت الشمس فجعل العموم في اسماء الشرط كاحتمال الوجود والعدم في الشرط
الواقع بعد ان لانه نوع عموم ايضا ونحو قوله يرفع لي خندف والله يرفع لي نارا اذا خمدت
نيرانهم تقد فقليل شاذ لا يجيء الا في ضرورة الشعر مع ارادة معنى الشرط في اذا وكونه بمعنى من
غير قطع وجزم وانما العامل المعنوي فانه صنفان احدهما معنى فعل ماخوذ من غيره اى من
غير الفعل ومن غير المشابه كاسم الفاعل والمفعول لدلالته عليه اى على الاسم الظاهر اذا كان
الماخوذ منه هذا المعنى ظرفا مستقرا شادا مسد الفعل بشرط الاعتماد اى اعتماد ذلك
الظرف على ما يشترط اعتماد الصفة كاسم الفاعل في المفعول عليه من الاشياء الخمسة وبشرط اعتماد
على الموصول عند سيبويه فلا يشترط فيه ذلك اذا لم يكن الواقع بعده اى بعد الظرف حدثا
لفظا نحو اليوم الجمعة او حدثا تقديرا نحو من آياته انك ترى الارض لانه في تقدير من آياته
رؤيتك اما اذا كان الواقع بعده حدثا فانه لا يشترط فيه الاعتماد عند سيبويه في العمل الشرط

فيه ان الحدث ادعى للحصول والوقوع فيصير فيه معناه الى نفسه وان لم يكن قويا بخلاف الحدث فانه
يستدعي مزيد قوة وبشرط الاعتماد مطلقا اي سواء كان الواقع بعده حدثا او لا عند الخليل ويرفع
معنى الفعل اذا كان الماخوذ منه هذا المعنى ظرفا من غير شرط الاعتماد مطلقا اي سواء كان الواقع
بعده حدوثا او لا عند الاخفش فانه قال لمن نزل منزلة الفعل لا يشترط فيه الاعتماد كما لا يشترط في
الفعل وان لم يكن الماخوذ منه معنى الفعل ظرفا مستقرا نحو هذا وكان وليت ولعل مما كان معنى الفعل
ولم يكن مشابها له لم يعمل الا في الحال نحو هذا بعلي شيخا او في الظرف نحو هذا في الدار زيدا اي المشار اليه
في الدار زيد او في المفعول معه نحو حسبك وزيدا درهم فيمن لم يجعل الواو عاملة في المفعول معه
اما من جعله عاملة فيه فلا يكون العامل فيه معنويا وكذا المفعول المطلق نصبه معنى فيمن لا يرى
الحذف اي حذف العامل في مثل له علي الف درهم عرفا فان العامل في عرفا معنوي وهو الفعل لما
من قوله له علي الف درهم واما من قال ان العامل فيه الفعل المحذوف اعني اعترف فلا يكون
ما نحن بصدده ولذا في قولهم له صوت صوت حمار العامل في صوت حمار معنى الفعل الماخوذ من قوله
له صوت وعند الاكثر العامل فيه يصوت المحذوف قال الصنف الثاني من العامل المعنوي ما ليس
بمعنى الفعل وانه اثنان عند سيبويه وتلميذه الاخفش احدهما الابتداء وهو تجريد الاسم عن
العوامل اللفظية للاسناد الخبر اليه او لاسناده الى فاعله وقيل هو جعل الاسم في صدر الكلام
لفظا او تقديرا للاسناد والاولى للمبتدا والخبر لانه اقتضاء الابتداء لهما على السواء وقد مر ذكرهما
ونقل عند سيبويه ان العامل في الخبر هو المبتدا وعند الكوفيين المبتدا مرفوع بالخبر والخبر بالمبتدا
فهما يترافعان ونحو ان يكون التجريد عاملا وان كان امرا عدميا لان العامل عندهم علامة والعدم
[illegible] نحو ان يكون علامة والثاني من الصنف الثاني رفع الفعل المضارع وهو وقوعه بحيث
يصح وقوع الاسم عندهما اي عند سيبويه والاخفش انما قيد به لانه اذ لا كالاسم فاعطي اشرف اعراب
الاسم واقواه وهو الرفع وارتفاعه اي ارتفاع الفعل المضارع عند اكثر الكوفيين بتعريه عن النواصب
والجوازم وارتفاعه عند الكسائي بالزوائد في اوله من حروف المضارعة لانها دخلت في اول الكلمة
حدث الرفع بحدوثها اذ اصل المضارع الماضي او المصدر ولم يكن فيهما لفظ الرفع وانما عرض لها
الجازم والناصب لضعفها وتبرؤ دونها كجزء الكلمة فيعمل المنفصل والثالث

عامل الصفة فانها ترفع عند [illegible] ن تكلونها صفة لمرفوع او ينصب الصفة ويجر بمثل ذلك اى بكونها
صفة لمنصوب او مجرور وكذلك العامل في التاكيد وعطف البيان معنوى عنده ايضا وقيل العامل
في هذه الثلثة مقدر من جنس الاول واما البدل فالعامل فيه عند الاخفش واكثر المتاخرين مقدر
من جنس الاول وعند سيبويه والمبرد والسيرافي العامل فيه هو الاول لان المتبوع في حكم الطرح
مكان العامل باشر الثانى واما العطف بالحرف فقال سيبويه العامل فيه هو الاول بواسطة الحرف
وقيل العامل فيه مقدر من جنس الاول وقيل حرف العطف لنيابته عنه والعامل فيها
اى في الصفة وكذا في عطف البيان والتاكيد عند سيبويه هو العامل في الموصوف وهو اولى لان
المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه فان المجى في جاءني زيد الظريف في
قصده انما هو الى زيد المقيد بقيد الظرافة فلما اشتمل التابع على حكم المتبوع معنى جعل مع
المتبوع بمنزلة مفرد مع شدة الامتزاج بينهما حتى صار بمنزلة ابنم وامرء وغيرهما من [illegible] المفردة
التى تتبع حركة ما قبل حرف الاعراب بحركة حرفه ويحتج للاول وهو مذهب الاخفش بجواز حمل
الصفة على لفظ المبنى من المنادى نحو يا زيد الظريف ومن [illegible] نحو لا رجل ظريفا اذ لو كان المؤثر
فيهما واحدا لما اختلف حكمهما في الاعراب والبناء مع انه قد اختلف هنا وذلك لان الموصوف
مبنى و[illegible] معرفه غير محمول على محله بل على اللفظ ولم يعمل في اللفظ المبنى هنا شئ حتى يقال
انه عمل في الصفة ايضا فوضح من هذا انه قد يعمل في الصفة ما لم يعمل في الموصوف [illegible]
لمضموم او مفتوح وانما قال على لفظ المبنى لانه لو كان الحمل على محله لا يتوجه الاحتجاج لان العامل
في محل الموصوف [illegible] في المقتضى للاعراب وهو توارد
المعانى المختلفة الطارئة [illegible] على الاخر اللازمة للكلمة كالفاعلية والمفعولية و[illegible]
الكلم تواردا بسبب التركيب مع العامل فان التركيب سبب لحصول هذا [illegible] ولذلك
الاسم قبله مبنيا لعدم موجب الاعراب كالاسماء المعدودة تعدادا كالاسماء تعدد نحو واحد
اثنان ثلث ونحو زيد عمرو بكر فانها اى فان هذه المعانى تستدعى ما ينتصب دليلا وعلامة
على تحققها والا بيق بحكمة ان يطلب لها اخف علامة لازمة وهى ابعاض حروف المد التى هى
اخف من الحروف اعنى الحركات او انفسها كما في الاسماء الستة والتثنية والجمع والاتمام يقتضى

على العامل الذي به ظهر هذه المعاني كما اقتصر في المضاف والموصوف على المضاف اليه الدال على معنى
في المضاف وعلى الوصف الدال على معنى في موصوفه لان المعنى المحتاج الى العلامة فيهما غير لازم
لها بخلاف ما نحن بصدده فان هذه المعاني لما كانت لازمة للكلمة بعد التركيب احتياطا فيها حتى
ان يعقد العامل الذي بسببه هذه المعاني كان هناك علامات لازمة لها دالة عليها والحروف
بمعزل عنها اي عن تلك المعاني لعدم ظهور لان احد معانيها على الاخر وكذا الافعال بمعزل عنها لدلالة
صيغها على معانيها فان صيغة المضارع يدل على الحال او الاستقبال وصيغة الماضي على الزمان
الماضي وصيغة الامر على الطلب ولا حاجة الى هذا التطويل على ما وضعت المعاني [illegible]
وانما محل المعاني المقتضية للاعراب هو الاسم لوجوب طريان هذه المعاني عليه بعد وقوعه في
التركيب مع العامل ومن ثمة اي من اجل ان محلها هو الاسم حكم لذا اي للاسم باصالة الاعراب
لان المقتضي للاعراب هو هذه المعاني وهو انما يكون في الاسم وانما حكم باصالة الاسماء في الاعراب
مع ان الاصل فيها الافراد وهي في حالة الافراد غير مستحقة للاعراب لان الوضع انما وضعها
لتستعمل في الكلام مركبة فاستعمالها مفردة مخالف لنظر الوضع فكان بناء المفردات وان كانت
المفردات اصولا للمركبات عارضا لها لكون استعمالها مفردة عارضا لها واصول تلك المعاني المقتضية
للاعراب بحكم الاستقراء ثلثة اذ لا دليل عقلي على انحصارها في الثلثة الفاعلية اي كون الشيء
فاعلا وهي المقتضية للرفع والمفعولية وهي المقتضية للنصب والاضافة وهي المقتضية
للجر وذلك اي اقتضاء الفاعلية والمفعولية النصب والاضافة الجر انما هو لحكم التناسب بين كل واحد
من هذه المعاني وبين هذه الحركات لقوة الاول وهو الفاعلية لانها اقوى في الاعتبار من
المفعولية لان الفاعل لا يستغنى عنه اذ ما من فعل الا وهو يقتضي الفاعل وضعف الثاني
وهو المفعولية لان المفعول فضلة يتم الكلام بدونها وكون الثالث وهو الاضافة بين بين
الفاعلية والمفعولية يدل على هذا وقوع المضاف اليه مرة فاعلا واخرى مفعولا نحو ضرب زيد
عمرا وضرب عمرو زيد وعلى هذا المذكور من القوة والضعف والتوسط شان دلايل الاعراب
من الحركات والحروف فان اقواها الرفع لانه من الشفتين ويحتاج في التلفظ به الى تحريك
عضوين واضعفها النصب لكونه من اقصى الحلق واما الجر فهو من بين لكونه من وسط

الحنك فالفاعل لقوته استحق [illegible] ى دلالته والمفعول لضعفه استحق اضعفها والمضاف اليه
لتوسط رتبته بينهما استحق ما هي دايرة بين الضعف والقوة وانما قال في الاصل لانه قد يكون النصب
بالكسرة والجر بالفتح كما في جمع المؤنث وغير المنصرف وقد يكون الرفع بالالف والنصب بالياء كما في
التثنية والشارح فسر الاول بالرفع والنصب والثالث ولذا فسر دلايل الاعراب جاء السكل المعين على
ما فسره فان المراد بالاول الفاعلية والثاني المفعولية والثالث الاضافة ليستقيم قوله وعلى شان
دلايل الاعراب والعجب منه كل العجب انه فسر دلايل الاعراب بما فسره به الاول والثاني والثالث
ولعله غفل في تغيير قوله على هذا اي اعتبار حكم التناسب ليس بمستقيم وانما ذلك للاقتضاء الخريفي
التعادل لاختصاص الاقل وهو الفاعل لانه واحد ليس الا بالاقوى وهو الرفع ليكون قلته متداركة مسترد
بثقله لقوته والاختصاص الاكثر وهو المفعول فانه يكون واحد فصاعدا بالاضعف وهو النصب
ليكون كثرته موازنة لخفته فالوجه الاول طريق التوافق والتشاكل والثاني طريق التوازن والتعادل
ولهذا الذي ذكرنا من ان الفاعلية هي المقتضية للرفع والمفعولية هي المقتضية للنصب [illegible]
وهي المقتضية للجر تعين ان الاصل في المرفوع هو الفاعل لتحقق الاقتضاء للرفع بالحقيقة فيه وما
سواه اي سوى الفاعل من المرفوعات ملحق به والاصل في المنصوب المفعول وما عداه
متفرع عليه [illegible] الاصل في المجرور المضاف اليه اما بتقدير الحرف نحو غلام زيد او معناه نحو مال الخريف
ده [illegible] عن قريب ان شاء الله تعالى وعليها اي على هذا الاصل بني واضع النحو
النحو وهو امير المؤمنين علي رضي الله عنه قال المص قيل ان ابا الاسود هو واضع النحو وقيل
ان اعرابيا من المشركين وهو قول جابر البطلي رضي الله عنه وقال ان المولى وضع قانون
لتقويم السنة الناس [illegible] علي رضي الله عنه انح نحوه واشار الى الرفع والنصب والجر
سمي نحوا وارتفاع المبتدا بالمعنى الاول وهو كونه اسما مجردا عن ملابسة العوامل [illegible] في
من حيث هو اسم للاسناد اليه لكونه معتمدا اليه اشبه الفاعل وارتفاع الخبر بالمعنى الثاني
وهو كونه صفة متعمدة على حرفي الاستفهام والنفي رافعة لظاهرها تجري مجراه لكونه احد جزئي
الجملة مثله اي مثل الفاعل في انه احد جزئيها وارتفاع الخبر لكونه جزءا ثانيا من الجملة كما ان الفاعل
[illegible] منها وارتفاع خبر ان واخواتها لكون عاملها اي عامل خبر ان في لزومه الاسماء فانه لا

يدخل على الفعل وفي وروده ثلاثيا نحو إنّ وأنّ وليت فصاعدا نحو كأنّ ولعلّ وفي بنائه على الفتح
ولتضمنه معنى الفعل وقد عرفت تضمن الحروف المشبهة بالفعل اشبه عامل خبر ان عامله اى عامل
العامل وهو الفعل الماضي فاحق خبر ان به اى بالفاعل في الرفع والتزم تأخيره اى تأخير خبر ان المرفوع
عن المنصوب فيما التزم تأخيره اى في غير الظرف بخلاف عامل الفاعل فانه الاولى في المرفوع فيه ان
يكون متقدما على المنصوب ايقاعا للمخالفة بينهما اى بين ان واخواتها وبين الفعل وذلك لقوة المشابهة
بينهما طلب فارق وايذانا بان جعل عملها فرعيا على كونها فروعا للفعل واجيز تقديم الظرف المستقر
على المنصوب نحو ان في الدار زيدا لما فيه اى في الظرف من التوسع لم يكن في غيره مع ان المخالفة
بين [illegible] وبين فاعل خبر ان معها اى مع الظرف واقعة بدون التقديم اى تقديم المنصوب على المرفوع اذ
الظرف المستقر لا يقع فاعلا اصلا والا لم يكن مستقرا بل كان لغوا بخلاف غير الظرف نحو ان زيدا
قائم فانه لو قدم المرفوع على المنصوب فيه لشابه الفعل والفاعل واما الظرف اللغو فيمتنع تقديمه نحو
ان [illegible] بزيد فلذلك قيده بالمستقر ولم يجز تقديم المرفوع على المنصوب مع الفعل اى حيث
كان الخبر المرفوع فعلا مع وقوع المخالفة هنا كما في الظرف المستقر حيث كره دخولها اى دخول ان
واخواتها عليه اى على الفعل فانه لو قدم فعل الذي هو الخبر في ان زيدا ضرب وقيل ان يضرب زيدا
لتوهم دخول ان على الفعل وهو يستكره مرفوض بخلاف الظرف المستقر فانه لا استكراه في دخولها عليها
وارتفاع خبر لا التي لنفي الجنس لكونه عاملها وهو لا كخبر ان [illegible] لما بينهما اى بين لا وان من
التقابل كما اقتسامهما اى لا اقتسام لا وان الى النفي والاثبات على سبيل التوكيد والتحقيق فان ان
للمبالغة في الاثبات او معناها التحقيق لا غير ولا هذه للمبالغة في النفي لانها لنفي الجنس فخبر لا
شابه للشابه فيكون مشابها للفعل [illegible] لا تقديمه عليها اى في خبر لا [illegible] سواء كان الخبر
[illegible] ام جملة في الدار رجل لا نحو لا رجل ظريف [illegible] رتبة ان الذي هو اصل له لان القياس
حط الفرع عن الاصول وخبر ارتفاع اسم لا بمعنى ليس لما بينهما [illegible] ما ولا المشبهتين بليس من
التشارك في المعنى فان معنى ما وهو نفي للشيء ومعنى ليس وهو معنى كونه في الحقيقة
والتزم [illegible] ابتدائه اى بعدم اسمها المرفوع على المنصوب لعدم اقتضائها اى لعدم [illegible] وقوع
تلك المخالفة بين ان والفعل لضعف شبههما اى شبههما اى ما ولا بالفعل حيث اقتصر فيهما [illegible]

المعنوى دون الشبه اللفظى لانتفاء المحال [illegible] احتيج المخالفة انما احتيج اليه حيث كان الشبه
قويا كما ان واخواتها فان المشابهة بينها وبين الفعل من جهة اللفظ والمعنى واما انتصاب الحال
فلانها لكونها فضلة يتم الكلام بدونها ولما انها اى الحال مفعول فيها معنى اذ معنى ضربت زيدا راكبا
ضربته فى حال ركوبه اشبه مطلق المفعول من ان المفعول فضلة ايضا لاسيما الظرف فان الحال
لتشبه شبيها به لانها فى معناه اذا كان ظرفا فانها حينئذ تشبه معنى ولفظا وكانتصاب التمييز لما وقع
التمييز فى امثلته موقع المفعول من نحو ضرب زيد عمرا وكطاب زيد نفسا وزيد ضارب عمرا ونحو
عندى رطل زيتا وما ضارب خالدا ونحو عندى منوان سمنا وهم ضاربون بكرا ونحو عندى عشرون
درهما وعجبت من ضرب زيد عمرا ونحو فى السماء موضع راحة سحابا وانتصاب المستثنى لكونه فضلة
اشبه المفعول ولكون العامل فيه بتوسط حرف وهو حرف الاستثناء كالمفعول معه فان العامل
فيه بتوسط الواو بمعنى مع فيكون له شبه خاص بالمفعول معه وانتصاب الاسم والخبر فى بابى كان
وان لما ان عاملها لاقتضائها شيئين معنى المسند والمسند اليه اشبه عاملها المتعدى من
الفعل فاشبه الاسم والخبر فى البابين بالمفعول لان العامل لما شابه الفعل الحقيقى تشبه بما
نصبه بالمفعول به وانتصاب المفعول بلا التى لنفى الجنس نحو [illegible] رجل ظريف لما انها اى لا
محمولة على ان فعكوف المنصوب بها مشابها بالمشبه بالمفعول ولا فروع للمضاف اليه اذ الاسم
لا يجر الا بالاضافة نحو [illegible] الرفع والمنصوب فان بهما اصول وفروع قال المص فى المفتاح الاضافة
على ضربين اضافة اسم الى اسم واضافة حرف الى اسم وانما كان الجر فى كفى بالله ولا تلقوا بايديكم
غير اصيل لانه مجرور فى اللفظ ومرفوع او منصوب فى المعنى كفى الله ولا تلقوا ايديكم وكذا جر المضاف
اليه اضافة غير حقيقية نحو هذا ضارب زيد وحسن الوجه لان المجرور منصوب او مرفوع فى
المعنى فقوله هنا ولا فروع للمضاف اليه يدل صريحا على انه لا فروع له وقوله قبل ان الا [illegible] المجرور
المضاف اليه يفهم منه ان له فروعا وكذلك قوله فى المفتاح يدل على ان المجرور بالحرف قسم من
المضاف اليه وقوله فى هذا الكتاب فى المجرورات يدل على انه قسم واما التوابع فهى داخلة
تحت احكام المتبوعات فليس لها اعراب مستقل بل اعرابها داخل تحت احكام متبوعاتها ا
نها بنى من الاسماء ما بنى مع ان الاصل فيها الاعراب لما ذكر قبل اما لفقد المقتضى للاعراب

الذي هو التركيب مع [illegible] كالاسماء المعدودة واما الوجود المانع من الاعراب [illegible] وجود المقتضي

له وهو هنا سببه غير المتمكن على ما مر واشير اليه في بيان المبنيات من قبل واما المقتضي

لاعراب الفعل المضارع عندنا فهو مضارعة اي مشابهته المضارع الاسم الفاعل لفظا ومعنى

واستعمالا اما الاول وهو المضارعة لفظا فلموازنته اياه اي اسم الفاعل لفظا ومعنى في الحركة

والسكون نحو ضارب ويضرب ومدحرج [illegible] واما الثاني وهو المضارعة معنى فلاتيان كل

واحد منهما الشياع والخصوص فان الاسم عند تجرده عن اللام يفيد الشياع وعند دخول

التعريف عليه تخصص كذلك الفعل المضارع عند تجرده من حرف الاستقبال يكون شايعا يحتمل

[illegible] والاستقبال وعند دخوله عليه تخصص بالاستقبال ومبادرة الوهم فيه اي في كل واحد

منهما عند التجرد اي تجرد كل واحد منهما عن القراين الدالة على الحال او الاستقبال الى الحال

واما الثالث وهو المضارعة استعمالا فلوقوعه اي وقوع كل واحد منهما صفة تقول جاءني رجل

[illegible] كما تقول جاءني رجل ضارب ولدخول لام الابتداء عليه اي على كل واحد منهما تقول

[illegible] ضارب وانه قال [illegible] البصريين لان الكوفيين يقولون اعراب المضارع بالاصالة

[illegible] وذلك لتوارد [illegible] المختلفة عليه ايضا فانك اذا [illegible] لا يضرب بالرفع علم انه

[illegible] علم انه نهي وان نصبت يشرب في قولك لا تأكل السمك ويشرب اللبن دليل على انه

للصرف وجزمه دليل على انها للعطف والجواب [illegible] ان اعرابها ليس بكاشف عن معاني متواردة

عليه فانما [illegible] في معنى الحرف المصدر هو به ثم ان وقوع المضارع في اقوى مراتب المضارعة

[illegible] تقدير حروف بعده اي تقديره الاسمية نحو زيد يضرب اقتضى له اي للمضارع

استحقاقا اقوى وجوه الاعراب وهو الرفع ووقوعه موقعا لا يصلح للاسم اصلا وذلك عند وجود

ما يعده [illegible] كان الشرطية نحو ان تضرب اضرب وساير الجوازم محمولة عليها لما بينهما

من المشابهة الاثرى انها تنقل المضارع الى المضي كما ان ان تنقل الماضي الى المستقبل

[illegible] لام الامر ولا للنهي تنقلان الفعل من الشاة الى الطلب اقتضى له اي للمضارع

اعرابا لا يكون في الاسم راسا وبالكلية وهو الجزم فانه لما لم يكن واقعا موقعا يصلح الاسم لم يستحق

نوعا من الاعراب الاسماء وتلك المضارعة القوية اقتضت ان يكون له اعراب فعوض من

الجر الجزم يكون له اعراب نظرا الى تلك المضارعة ولا يكون له خوص انواع اعراب الاسم [illegible]

وقوعه موقع [illegible] وانما لا يكون الجزم في الاسم لما انه اي ان الجزم لا يناسب [illegible] نقصى وجود

هناك اي في الاسم ووجوده الى عدمه غالبا لان الغالب في الاسم ان يكون فيه تنوين وهو ساكن

فلو دخله الجزم وسكن اخره ساكنان فاحتيج الى تحريكه [illegible] من توالي ساكنين فيودي ثبوت

الجزم الى عدمه وما يودي ثبوته الى عدمه كان ممتنعا وانما قال غالبا احترازا عن الاسم الذي

لا تنوين فيه ووقوعه اي وقوع المضارع موقعا لا يصلح للاسم الا بانضمام ما ينقطه الى تعدد

الاسم وهو ان المناصبة نحو اريد ان تخرج اي خروجك او بانضمام ما [illegible] وهو بواخوات

ان نحو لن وكي واذن ووجه المشابهة انها تخلص الفعل للاستقبال كان اقتضى لها ان [illegible]

وجها من الاعراب بين الاول وهو الرفع والثاني وهو الجزم وهو اي هذا الوجه المتوسط

اما النصب او الجر فان كل واحد منهما متوسطة بين الرفع والجزم لان الرفع ثقيل مطلق

والجزم ضعيف مطلق وكل واحد من النصب والجر متوسطة عنهما فاوثر النصب على الجر

لخفته وثقل الفعل ولان عوامله المضارع [illegible] النصب فانه [illegible] من نواصب

اشبهت ان المشددة الناصبة لانها قد تخفف فيصير لفظها كلفظها ومعنى لا

منها حرف مصدر [illegible] اشبهت ان الناصبة حملت عليها فحص المضارع بما

ما هو بمنزلة عامل النصب فيه دون عامل الجر ومن هذا يعلم ان اصل النواصب هو ان

فيلحق بها لاتحادها معنى الاستقبال مثلها والحاصل ان مضارعة المضارع للاسم

اعرابه ووقوعه موقع الاسم بنفسه عاملا [illegible] والحرف الذي [illegible]

اشبه عامل جره والحرف الذي فعله في تقدير الاسم وما اشبه عامل نصبه [illegible]

بيت وجه اختصاص الجر بالاسم واختصاص الجزم بالفعل فاذ قد وفي [illegible]

الاقسام [illegible] حقها فلنختم الكتاب حامدين لله ومصلين على نبيه محمد [illegible]

وهو حسبنا [illegible] المعايب ولنوثر ايضا ختم الكلام في شرحه واقفين بما وعدنا حامدين

على نواله [illegible] والايه [illegible] ومصلين على نبيه محمد واله مصابيح الظلام واصحابه الكرام

[illegible] سبحانه التوفيق لاصلاح [illegible] وبعد الفكر في [illegible]

الا في [illegible] حسن وبه

تمام شد [illegible]
فخر الدين رازي
در النحو

